الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم التاريخ

التحريات المالية في الإيالات المغاربية من خلال الوثائق العثمانية في النصف الثاني من القرن (10هـ/16م)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في التاريخ

تخصص : تاريخ المغرب العربي الحديث

❖ إعداد الطالبة :

كريمة مسنادي

إشراف الأستاذة :

دة. رحيمة بيشي

أعضاء لجنة المناقشة		
إسم ولقب الأستاذ(ة)	الرتبة	الصفة
د.حني محفوظ	محاضر"ب"	رئيسا
دة.بيشي رحيمة	محاضر"أ"	مشرفا و مقررا
د.طاس ابراهيم	محاضر"أ"	مناقشا

السنة الجامعية (1446هـ/2024-2025م)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم التاريخ

التحريات المالية في الإيالات المغاربية من خلال الوثائق العثمانية في النصف الثاني من القرن (10هـ/16م)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في التاريخ

تخصص : تاريخ المغرب العربي الحديث

❖ إعداد الطالبة :

كريمة مسنادي

إشراف الأستاذة :

دة. رحيمة بيشي

أعضاء لجنة المناقشة		
إسم ولقب الأستاذ(ة)	الرتبة	الصفة
د.حني محفوظ	محاضر"ب"	رئيسا
دة.بيشي رحيمة	محاضر"أ"	مشرفا و مقررا
د.طاس ابراهيم	محاضر"أ"	مناقشا

السنة الجامعية (1446هـ/2024-2025م)

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

بفيض من الإمتنان وثناء يعبق بالشكر، أرفع أكف الدعاء لله العلي القدير الذي بنعمته تتم الصالحات وبفضله بلغنا هذا اليوم المشرف .

قال تعالى«وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب» سورة هود الآية 88.

إلى من كانا نبراسا يضيئ دربي ومنهلا ارتويت من حكمته، **إلى والدي العزيزين** حفظهما الله ورعاهما، أهدي هذا الإنجاز المتواضع عربون شكر وعرفان بجميل صنيعهما.

إلى **إخوتي وأختي** عضدي وسمائي الذين تقاسمت معهم حلو الأيام ومرها، لكم مني أسمى أيات الحب والتقدير.

إلى **زوجي الغالي** رفيق الدرب ومهجة القلب الذي كان لي خير عون وسند، والداعم الدائم في كل الأوقات، أسأل الله أن يديم بيننا المودة والرحمة.

إلى **فلذات كبدي**، إلى من زينت أيامي بضحكاتهن، وملأن قلبي حبا وفخرا، أسأل الله أن يجعلكن من أهل القرآن والعلم.

إلى **أساتذتي الأجلاء**، شعلة المعرفة التي أنارت لنا الطريق، لكم مني بالغ الشكر والامتنان على مابذلتموه من جهد وعطاء.

إلى **زميلاتي الأعزاء**، رفيقات الدرب وشريكات النجاح، أتمنى لكم التوفيق والسداد في كل خطوة تخطينها.

مسنادي كريمة

الشكر

في البداية أحمد الله وأشكره على جزيل فضله وعظيم إحسانه وحده

بعد حمد الله، أود أن أعرب عن خالص شكري وتقديري العميقين من صميم قلبي المفعم بالامتنان والعرفان لأستاذتي الفاضلة "**الدكتورة رحيمة بيشي**" –حفظها الله وأطال في عمرها– على كل ما قدمته لي من توجيهات قيمة ومعلومات مفيدة، فلك مني جزيل الشكر والتقدير.

كما أتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لكل **الأساتذة** الذين درست عندهم من المرحلة الإبتدائية وحتى الجامعة، وأخص بالذكر أساتذة التاريخ الأفاضل بجامعة باتنة وغرداية.

كما لا يفوتني أن أعبر عن شكري الخالص لكل من ساعدني في إعداد هذه الدراسة المتواضعة.

والشكر موصول **للسادة الكرام أعضاء لجنة المناقشة** على تفضلهم بقبول مناقشة هذا العمل المتواضع.

قائمة المختصرات

بالعربية :

الرموز	معناها
ص	صفحة
ص ص	صفحات عديدة متلاحقة
ط	طبعة
ع	عدد المجلة
تر	ترجمة
تح	تحقيق
تع	تعريب
ج	الجزء
م	السنة الميلادية
هـ	السنة الهجرية
إلخ	إلى آخره

باللغة الأجنبية :

Page	**P**
Page continues	**Pp**
Ouvrage prècitè	**Op. cit**

مقدمة

تُمثل الحقبة العثمانية في تاريخ الإيالات المغاربية (الجزائر، طرابلس الغرب وتونس) فترة زاخرة بالأحداث والتحولات العميقة التي طبعت ملامح المنطقة لقرون لاحقة. وفي خضم هذه التحولات، لعب الجانب المالي دورًا محوريًا في استقرار هذه الإيالات وازدهارها أو حتى في نشوء بعض التحديات التي واجهتها.

إن فهم آليات التحريات المالية، ومصادر الدخل، وأوجه الإنفاق، والإدارة المالية بشكل عام، يُعد مفتاحًا أساسيًا لإدراك طبيعة العلاقة بين هذه الإيالات والسلطة المركزية في اسطمبول، وكذلك لفهم التفاعلات الداخلية ضمن هذه المجتمعات. وعليه تكتسب دراسة التحريات المالية للإيالات المغاربية في النصف الثاني من القرن (10هـ/16م) أهمية خاصة لعدة اعتبارات:

أولًا: تمثل هذه الفترة مرحلة استقرار نسبي للسلطة العثمانية في المنطقة بعد التأسيس والترسيخ.

ثانيًا: شهدت هذه الفترة تطورًا في المؤسسات والإدارة العثمانية في الإيالات المغاربية، مما انعكس بالضرورة على التنظيم المالي.

ثالثًا: تُعد الوثائق العثمانية بمختلف أنواعها، من سجلات الدفاتر المالية (الطابو)، إلى فرامانات السلاطين، وسجلات المحاكم الشرعية (السجلات السجلية)، مصدرًا فريدًا وغنيًا بالمعلومات التي لم تُستغل بشكل كامل في دراسة هذا الجانب الهام من تاريخ المنطقة.

وفي هذا الإطار جاءت دراستي الموسومة ب:"**التحريات المالية في الإيالات المغاربية من خلال الوثائق العثمانية في النصف الثاني من القرن (10هـ/16م)**"، كمحاولة للكشف عن طبيعة التحريات المالية المطبقة في الإيالات المغاربية في الفترة محل الدراسة من خلال تحليل معمق للوثائق العثمانية. باعتبار أن الوثائق العثمانية إحدى أهم المصادر التاريخية الأساسية لدراسة تاريخ الدولة العثمانية عموما، والمنطقة العربية خصوصا.

1. **دواعي اختيار الموضوع:** تمثلت في دوافع ذاتية وأخرى موضوعية.

أ. فأما الدوافع الذاتية فتمثلت في:

– ميولي الشخصي إلى دراسة تاريخ الإيالات المغاربية في الفترة العثمانية ورغبتي في البحث وقراءة كل ماكتب حول تلك الفترة.

– دراسة وتحليل بعض الوثائق العثمانية الخاصة بالجانب المالي، والتعرف أكثر على هذا المصدر الهام في التاريخ الحديث.

– اقتراح هذا الموضوع من طرف أستاذتي المشرفة التي شجعتني أكثر على اختياره.

ب. وأما الدوافع الموضوعية فكانت كما يلي:

– تقديم دراسة حول الموضوع الذي لم يأخذ حقه من البحث على يد الدارسين، حيث لم يقدموا لنا أي تفصيل عن التحريات المالية في الإيالات المغاربية خلال القرن (10هـ /16 م)، وهذا ما دفعنا إلى محاولة إعطاء صورة ولو صغيرة عن هذا الموضوع بالاعتماد على الوثائق العثمانية.

– الإسهام في إثراء المكتبة الجامعية الجزائرية بعمل علمي جديد.

2. الإطار الزماني والمكاني للموضوع:

أما عن الإطار الزماني للدراسة، فقد حددته بالنصف الثاني من القرن العاشر هجري/ السادس عشر ميلادي (956-1007هـ/ 1550-1599م)،نظرا للعلاقة الوطيدة التي ربطت الدولة العثمانية بإيالاتها في تلك الفترة، خاصة في الجانب المالي، أما الإطار المكاني للدراسة فهو الإيالات المغاربية (الجزائر، طرابلس الغرب، تونس).

3.الإشكالية المطروحة :

أ.الإشكالية الرئيسية:

للتعرف أكثر على الجانب المالي الذي عرفته الإيالات المغاربية، خلال النصف الثاني من القرن (10هـ/16م)، ارتأيت طرح الإشكالية التالية:

ما الذي حمل المسؤولين في الإيالات الثلاث على الإستيلاء على المال العام والخاص دون وجه حق وفق ما ورد في الوثائق العثمانية خلال النصف الثاني من القرن (10هـ/16م) ؟

ب. الإشكاليات الفرعية: وللإجابة على هذه الإشكالية طرحنا عدة تساؤلات فرعية وهي كالتالي:

– ما الإجراءات التي اتخذها الأهالي المتضررون للدفاع عن حقوقهم واستعادة ممتلكاتهم؟ وهل كانت ناجحة؟

–هل كانت هناك سياسات أو قوانين عثمانية واضحة تجرم هذه الاستيلاءات؟ وكيف تم تطبيقها؟

– ماهي أنواع الأملاك التابعة للدولة التي تعرضت للاغتصاب أو النهب في إيالة الجزائر، طرابلس الغرب وتونس؟ ومن هم المتورطون؟

– كيف تعاملت السلطات العثمانية في الإيالات المغاربية مع حالات التعدي على أملاك الدولة ورعاياها؟ وما الآليات التي استخدمتها للاسترجاع؟

– ما أنواع الضرائب التي كانت تعرف بـ "العوارض" في الإيالات المغاربية خلال هذه الفترة؟ وما هي المناسبات أو الظروف التي استدعت فرضها؟

– فيم تمثلت الآليات والإجراءات المتبعة في جمع هذه الضرائب؟ ومن هم المسؤولون عن ذلك؟

– وما المعلومات التي يمكن استخلاصها من أنواع مختلفة من الوثائق العثمانية لفهم هذه التحريات المالية؟

4. الهدف من هذه الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى إبراز الدور الحيوي الذي لعبته التحريات المالية في إدارة شؤون الإيالات المغاربية خلال الفترة المدروسة، وتقديم صورة أكثر وضوحًا للتنظيم المالي والإداري العثماني في هذه المنطقة. كما تسعى إلى إبراز القيمة التاريخية للوثائق العثمانية كمصدر أساسي وضروري لفهم جوانب مختلفة من تاريخ منطقة المغارب خلال الفترة الحديثة.

5. الدراسات السابقة:

أما بالنسبة للدراسات التي تحدثت عن الموضوع نجد فقط:

– **مداخلة الرقابة المالية في الإيالات المغاربية خلال النصف الثاني من القرن(10هـ/16م) من خلال الوثائق العثمانية،** للأستاذة رحيمة بيشي وربيعة قريزة في الملتقى الوطني الموسوم ب: "السياسة المالية للدولة الإسلامية من صدر الإسلام إلى العهد العثماني" وقد استفدت منها كثيرا خاصة في الفصل الأول.

6. المنهج المتبع في الدراسة:

أما المنهج الذي وجدته مناسبا لدراسة هذا الموضوع هو **المنهج التاريخي الوصفي** والذي سأعتمد عليه في وصف وسرد الحقائق التاريخية، مع الاستعانة **بالمنهج التحليلي** الذي يقوم على

فحص وتقييم مجموعة متنوعة من الوثائق العثمانية المتوفرة في الأرشيفات المختلفة، مع الأخذ في الاعتبار السياق التاريخي والاجتماعي والاقتصادي الذي أنتجت فيه هذه الوثائق.

7. الخطة المعتمدة في الدراسة:

قمت بهيكلة هذا الموضوع وإتمام فصوله وفق خطة منهجية اعتمدت فيها على ما توفر لي وحالفني الحظ فيما جمعته(توفر لي واستطعت الوصول إليه وتجميعه) من مادة علمية في بطون الوثائق الأرشيفية، أو ما تضمنته مختلف المصادر والمراجع المتنوعة التي تخدم موضوعي كالتالي: **مقدمة، فصل تمهيدي وثلاثة فصول لينتهي الموضوع بخاتمة وملاحق.**

– المقدمة: تناولت فيها التعريف بالدراسة، ودوافع اختيار الموضوع ثم حددت الإطار الزماني والمكاني للدراسة وبعدها وصلت إلى طرح الإشكالية وتبين أهميتها، ثم تحدثت عن أهم الدراسات السابقة وكذا المنهج المتبع، والخطة المتبعة للإجابة عن الإشكالية، وعرضا لبعض المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في هذه الدراسة والبحث المتواضع، لأختم بأكثر الصعوبات التي واجهتني طيلة مشوار البحث.

– الفصل التمهيدي: وهو عبارة عن فصل مدخلي بعنوان: **انضمام الإيالات المغاربية للدولة العثمانية، وتقسيماتها الإدارية خلال القرن (10هـ/16م)**، قسمته إلى مبحثين الأول بعنوان: انضمام الإيالات المغاربية إلى الدولة العثمانية وتطرقت فيه إلى أولا: إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية (926هـ/1519م) من الظروف الداخلية والخارجية لارتباط الجزائر بالدولة العثمانية، إلى انضوائها، ثم التقسيمات الإدارية في الجزائر بعد الدخول العثماني.

ثانيا:طرابلس إيالة عثمانية(958هـ/1551م)تناولت فيه: ظروف انضمام طرابلس الغرب إلى الدولة العثمانية، بالإضافة إلى حملة سنان باشا على طرابلس الغرب وانضوائها الرسمي، ثم التقسم الإداري في تونس بعد الدخول العثماني.

ثالثا: تحرير تونس وإلحاقها بالدولة العثمانية (989هـ/1574م) تكلمت في هذه النقطة عن: جهود الدولة العثمانية في خلع الإسبان من تونس، والتحرير النهائي لها وإلحاقها بالدولة العثمانية، وأخيرا التقسيم الإداري فيها بعد الدخول العثماني.

أما المبحث الثاني فكان: التقسيمات الإدارية للإيالات المغاربية بعد الدخول العثماني، تناولت فيه العناصر التالية: **أولا:** التقسيمات الإدارية في الجزائر بعد الدخول العثماني.

ثانيا: التقسيمات الإدارية في طرابلس الغرب بعد الدخول العثماني.

ثالثا: التقسيمات الإدارية في تونس بعد الدخول العثماني.

الفصل الأول: بعنوان التحريات المالية في الجزائر التي تناولتها الوثائق العثمانية خلال النصف الثاني من القرن(10هـ/16م) قسمته إلى ثلاثة مباحث.

– **المبحث الأول:** فقد خصصته للحديث عن التحريات حول الاستيلاء غير الشرعي على أملاك الأهالي، في عدة نقاط أولا: إتهام حكام تلمسان باغتصاب أموال الأهالي، ثانيا: مطالبة أعيان وأهالي الجزائر باسترداد الأموال التي أخذها محمد باشا، ثالثا: الإبلاغ عن اعتداءات يقوم بها بعض منتسبي الدولة على الرعايا في الجزائر وتجاوزهم على المال العام، رابعا: القبض على أحد مبعوثي الباب العالي(عيسى...) بتهمة سرقة أموال الدولة، خامسا: تصرف بايلرباي الجزائر حسن آغا بأموال الدولة دون حق.

– **المبحث الثاني:** فتناولت فيه التحريات حول اغتصاب، تجاوز ونهب أملاك الدولة ورعاياها والعمل على استرجاعها وكانت نقاطه كالتالي: أولا: عدم التصرف بأموال خزينة الدولة، ثانيا: عدم التجاوز على أملاك الدولة ومنح الرعايا والأرباب إقطاعات على شكل تيمار وزعامات، ثالثا: الاتهامات الموجهة للولاة في التجاوز والتصرف غير الشرعي بممتلكات الدولة.

– **المبحث الثالث:**التحريات حول الضرائب التي يتم الحصول عليها من العوارض وتجلت نقاطه في: أولا: مسح الأراضي وإحصاء السكان وإقرار الضرائب، ثانيا: استحصال الرسوم من الأراضي التي يتم بيعها من قبل الخزينة، وتناولت في هذا، أ–الأمر باستحصال العشر والرسوم من الأراضي التي تم بيعها من قبل بيت المال (الخزينة) في إيالة الجزائر، و ب– الإبلاغ عن قيام رجال بايلرباي إيالة الجزائر باستحصال بعض الموارد المخصصة لخزينة الدولة والتجاوز عليها.

الفصل الثاني: تناولت فيه التحريات المالية في طرابلس الغرب التي تناولتها الوثائق العثمانية خلال النصف الثاني من القرن(10هـ/16م) قسمته إلى ثلاثة مباحث.

– **المبحث الأول:** كان بعنوان التحريات حول الإستلاء غير الشرعي على أملاك الأهالي

– **المبحث الثاني:** تناولت فيه التحريات حول إغتصاب، تجاوز ونهب أملاك الدولة ورعاياها والعمل على إسترجاعها

– **المبحث الثالث**: وهو التحريات حول الضرائب التي يتم الحصول عليها من العوارض

الفصل الثالث: التحريات المالية في تونس التي تناولتها الوثائق العثمانية خلال النصف الثاني من القرن(10هـ/16م) قسمته كذلك إلى ثلاثة مباحث.

– **المبحث الأول**: بنفس عنوان المبحث الأول في كلا الفصلين تحدثت فيه عن أولا: شكاية عثمان قاضي تونس من تصرفات البايلرباي مصطفى، وثانيا: حول أعمال الظلم التي قام بها جعفر باي في جزيرة جربة، ثالثا: إتهام أمير سنجق القيروان أبي الطيب بايلرباي تونس رجب باشا بالتجاوز والتعدي على الرعايا والتورط في قضايا فساد واغتصاب أموال الفقراء واختلاس وهدر أموال الخزينة وتأكيد أعيان تونس ما ذكره أبو الطيب والأمر بالتحقيق فيما نسب للبكلربكي واسترداد ما يثبت عليه وعلى رجاله من حقوق 984هـ/1576م، رابعا: إتهام بكلربكي تونس مصطفى بالتجاوز والتعدي على الأهالي واستحداث البدع، خامسا: إتهام بايلرباي تونس مصطفى باغتصاب حقوق الأهالي وممارسته الظلم والأمر بالتحقيق فيما نسب إليه واسترداد حقوق الناس منه في حالة ثبوتها 993هـ-1585م

– **المبحث الثاني**: التحريات حول اغتصاب ، تجاوز ونهب أملاك الدولة ورعاياها والعمل على استرجاعها: وفيه أولا: عدم التصرف بأموال خزينة الدولة تناولت فيه، أ- اتهام بكلربكي تونس بالتجاوز على حقوق الأهالي وقتله أحد الرهبان، ب- استرجاع أموال الدولة التي اختلسها بعض قادة إيالة تونس، ج-حيدر باشا والممثل المالي محمد يصرحان ببراءتهما من ادعاءات الممثل المالي مصطفى

ثانيا :عدم التجاوز على أملاك الدولة ومنح الرعايا والأرباب إقطاعات على شكل تيمار وزعامات، تناولت فيه النقاط التالية: أ- إتهام البايلرباي رجب باشا ببعض التجاوزات على الخواص السلطانية، ب-إتهام البايلرباي رجب بمنح الخواص السلطانية إلى غير مستحقيه بطريقة التمار والزعامة والأمر بإلحاق الأجود منها بالخواص السلطانية 984هـ/1576م

ثالثا : الاتهامات الموجهة للولاة في التجاوز والتصرف غير الشرعي بممتلكات الدولة، حيث أدرجت ضمنه النقاط الأتية: أ-إتهام المكلف بإجراء عملية التحرير (الإحصاء العام) بالاتفاق مع البايلرباي حيضر باشا بعدم إجراء التحرير واختلاس الأموال والمطالبة بالكشف عما أغتنم من العدو بعد فتح

حلق الوادي والأمر إلى ولاة المنطقة بمساعدة دفتر دار تونس عند قيامه بالتحري عن الأموال المختلسة 988هـ/1580م

– **المبحث الثالث**: التحريات حول الضرائب التي يتم الحصول عليها من العوارض.

وختمت هذه الدراسة بخاتمة تحتوي على نتائج وملاحظات، كما احتوت كذلك على بعض الملاحق، وقائمة مصادر ومراجع وأخيرا فهرسا للمحتويات.

8.أهم المصادر والمراجع:

وقد اعتمدت في دراستي هذه على وعاء متنوع من المصادر والمراجع التاريخية العربية منها والأجنبية على رأسها الوثائق الأرشيفية. التي سأحاول في هذا الموضع أن أذكر أهمها، على أن أبينها كلها في قائمة المصادر والمراجع.

أ. الوثائق الأرشيفية:

مهمة دفتري: وهي عبارة عن الوثائق التي ضمت في أغلبها فرمانات وأوامر تصدر من الديوان الهمايوني، وتدون في دفاتر المهمة بعد مصادقة السلطان عليها، وترسل إلى المسؤولين في الولايات التابعة للدولة العثمانية على شكل رسائل ، وقد اعتمدت في كتابة دراستي هذه على مجموعة من الوثائق العثمانية التي تخص القرن(10هـ/16م) لدفتر المهمة ، منها صور لأوامر سلطانية حول حركة تغيير وتعيين الولاة أو المراسلات الخاصة بالتحريات المالية، والتي جلبت لي الدكتورة المشرفة جزء منها من مركز الأرشيف الوطني الجزائري بير خادم، كما زودتني ببعض الوثائق العثمانية والملخصات التركية للوثائق العثمانية الموجودة على مستوى الأرشيف العثماني.

– **الوثائق المنشورة(المعربة):**

– **البلاد العربية في الوثائق العثمانية، ولاية الجزائر في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، ج8**، لفاضل بيات، حيث يحتوي هذا المجلد على 123 وثيقة من الوثائق الصادرة عن الديوان الهمايوني، وهي لا تشكل كل الوثائق الصادرة في هذه الفترة عن ولاية الجزائر، بل منها ما يتعلق بفاس والأندلس، وقد كانت استفادتي من هذا المجلد كبيرة جدا، كون فاضل بيات متخصص في اللغة العثمانية وكذا التاريخ.

– البلاد العربية في الوثائق العثمانية ولاية تونس في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، ج 10، لفاضل بيات،حيث يحتوي على 120 وثيقة عثمانية معظمها أوامر سلطانية موجهة بالدرجة الأولى إلى كبار مسؤولي إيالة تونس في القرن 10هـ/16م على رأسهم البايلرباي والقاضي والدفتردار (مسؤول الشؤون المالية في الإيالة) والاستفادة منه لا تقل عن سابقه.

- T.C. Başbakanlık Devlet Arşivleri Genel Müdürlüğü Osmanlı Arşivleri Daire Başkanlığı Yayın Nu 125, Osmanlı Belgelerinde, Trablusgarb, Istanbul, (2013) .

– ت. ج. دولة رئاسة الوزراء، المديرية العامة للأرشيف، دائرة الأرشيف العثماني، إصدار رقم: 125، طرابلس الغرب في الوثائق العثمانية، اسطنبول، (2013).

يضم هذا الإصدار بعض الوثائق الموجهة من الديوان الهمايوني لطرابلس الغرب، 146 وثيقة منها ما تخص الفترة الحديثة (أي لما كانت تحت الإدارة العثمانية)، و28 وثيقة، لما أضحت طرابلس الغرب مستعمرة ايطالية، والوثائق الواردة في هذا الكتاب لا تشكل كل الوثائق التي تخص إيالة طرابلس، وقد جاءت مترجمة للغة التركية الحديثة مرفوقة بالوثيقة العثمانية الأصلية، وكذا ملخصا عنها باللغة العربية، وكانت استفادتي من الوثائق الخاصة بالفترة المدروسة.

– **دراسات في التاريخ العثماني المغاربي خلال القرن (10هـ/16م)**، لعبد الجليل التميمي، حيث قام هذا العالم بجهد يشكر عليه، في ترجمته ل 310 وثيقة من دفاتر المهمة تخص بلاد المغارب خلال النصف الثاني من القرن (10هـ/16م)، وقد وظفها في مقالاته الواردة في هذا الكتاب، والتي كانت استفادتنا منها كبيرة جدا، في معظم فصول الدراسة، في الحصول على الوثائق موضوع الدراسة.

ب.المصادر العربية: من أهم المصادر التي ساعدتني في دراستي ولو بالشكل القليل.

–غزوات عروج وخير الدين: لمؤلف، مجهول أفادني في مجهودات الإخوة بربروس في تحرير بعض المناطق مثل جيجل.

– مذكرات خير الدين بربروس: قام بترجمته إلى العربية محمد دراج، وقد أملى خير الدين مذكراته على زميله ورفيقه في الجهاد البحري الشاعر الأديب سيد علي المرادي، تلبية لطلب السلطان العثماني سليمان القانوني الذي أمره بتدوينها وقد استعنت بهذا الكتاب في العنصر المتعلق بتحرير تونس وإلحاقها بالدولة العثمانية.

ج. المراجع العربية:

- **المرآة:** للمؤلف حمدان بن عثمان خوجة استفدت منه في ما يخص انضمام الجزائر للدولة العثمانية.

- إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان: أبي الضياف أحمد والذي ساعدني في الفصل التمهيدي في المبحث الخاص بتونس حين تم إلحاق تونس بالدولة العثمانية.

- طبيعة الحكم العثماني في الجزائر (1519-1830): أرزقي شويتام وقد ساعدني في العنصر الخاص بالتقسيمات الإدارية للجزائر بعد الدخول العثماني.

د.المصادر والمراجع الأجنبية:

المراجع:(Bibliographie)

- **تاريخ إفريقيا الشمالية (البربرية) منذ أقدم العصور حتى الغزو الفرنسي 1830،** إرنست ميرسييه.

Mercier, Ernest. Histoire de l'Afrique septentrionale (berbère) depuis les temps les plus reculés jusqu'a la conquête français(1830).

وقد أفادني في الفصل التمهيدي بالضبط في عنصر: انضواء الجزائر للدولة العثمانية.

- **تاريخ غزو الجزائر الطبعة الجديدة،** ل نيتمنت ألفريد.

Nettement, ALFRED. Histoire de la conquête d'Alger. nouvelle Edition.

استفدت من هذا المرجع في الحديث عن الظروف الداخلية والخارجية لارتباط الجزائر بالدولة العثمانية خاصة عندما تولى خير الدين قيادة عملية الجهاد بعد أخيه عروج.

- المقالات(ARTICLES)

- إرنست واتبلد، **تأسيس الهيمنة التركية في الجزائر، في المجلة الجمهورية،** العدد99.

Ernest Watbeld **« Etablissement de la domination turque en Algérie** »in R A, N^0 99.

هذا المقال أفادني في الفصل التمهيدي في عنصر: إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية.

- مونيرو وواتبلد: **المفاوضات بين شارل كان وخير الدين (1538-1540)** مجلة إفريقية، العدد 15.

Monnereau et watbled , « **Négociation entre Charles Quint et kheir-ed-din (1538-1540) »** , Revue Africaine ,N°15.

كما أفادني هذا المقال أيضا في تدعيم الفصل التمهيدي بالضبط في عنصر إنضواء الجزائر للدولة العثمانية.

9. الصعوبات التي واجهتني في هذه الدراسة:

لا يخلو أي موضوع من صعوبات تعترض الباحث خلال مسيرته العلمية، ولعل أهم ما واجهني منها:

– صعوبة الموضوع، فهو من المواضيع النادر التطرق إليها. ولا توجد دراسات سابقة للموضوع، عدا مقال الأستاذة المشرفة.

كذلك صعوبة التعامل مع الوثائق عند تحليلها لاستخراج كل ما يخص الموضوع وتصنيفه في مقامه الملائم.

– صعوبة التنقل للخارج للاستفادة من أرشيفها المتنوع لأسباب مادية وعائلية....إلخ

– قلة المصادر والمراجع التي تتحدث عن موضوع التحريات المالية للإيالات المغاربية خلال القرن (10هـ-16م)،بشكل عام.

– إنقطاعي عن الدراسة ومجال البحث لمدة تزيد عن عشر سنوات وعدم تمكني من اللغات الأجنبية كان حائلا على التطلع على بعض المصادر والمراجع الأجنبية بشكل كافي.

لكن رغم هذا واصلت بحثي بكل جهد وكد وبفضل الله تعالى وقدرته استطعت التغلب على بعض هذه الصعوبات، وكلي آمال أن يكون موضوعي قد فتح آفاقا جديدة تشجع أكثر في البحث عن التحريات المالية والنظام المالي في الإيالات العثمانية، كما لا يفوتني أن أوجه جزيل الشكر والعرفان لأستاذتي المشرفة رحيمة بيشي التي أشرفت بكل اهتمام على هذا العمل المتواضع، وزودتني بالوثائق الأرشيفية والوثائق المنشورة، وكما أوجه شكري للجنة المناقشة على صبرها في الاطلاع على موضوعي، وتصويب سقطاته.

الفصل التمهيدي

انضمام الإيالات المغاربية للدولة العثمانية، وتقسيماتها الإدارية خلال القرن (10هـ/16م)

➢ المبحث الأول: انضمام الإيالات المغاربية إلى الدولة العثمانية

أولا: إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية (926هـ/1519م)

ثانيا: طرابلس إيالة عثمانية(958هـ/1551م)

ثالثا: تحرير تونس وإلحاقها بالدولة العثمانية (989هـ/1574م)

➢ المبحث الثاني: التقسيمات الإدارية في الإيالات المغاربية بعد الدخول العثماني

أولا: التقسيمات الإدارية في الجزائر بعد الدخول العثماني

ثانيا: التقسيمات الإدارية في طرابلس الغرب بعد الدخول العثماني

ثالثا: التقسيمات الإدارية في تونس بعد الدخول العثماني

تاريخ الإيالات المغاربية في العهد العثماني من أبرز المحطات السياسية والإدارية التي عرفتها المنطقة المغاربية خلال القرون الحديثة .فقد شكّلت هذه المرحلة امتدادًا لتحولات عميقة، جاءت في سياق التدخل العثماني في منطقة المغارب منذ أوائل القرن العاشر هجري/ السادس عشر ميلادي، والذي جاء استجابة لتحديات داخلية وخارجية، أبرزها التهديد الإسباني المتزايد على السواحل المغاربية، والفراغ السياسي الناتج عن ضعف الدول المحلية.

يهدف هذا الفصل التمهيدي إلى وضع إطار تاريخي شامل يوضح طبيعة العلاقة بين الدولة العثمانية والإيالات المغاربية، ويتناول نشأة هذه الإيالات، وكيفية إدماجها في المنظومة العثمانية، إلى جانب رصد الخصوصيات الإدارية التي طبعت كل إيالة على حدى.

و عليه نطرح الإشكال التالي :

- كيف ومتى كان دخول العثمانيين إلى الجزائر وطرابلس الغرب وتونس ؟
- وكيف كان التنظيم الإداري داخل كل إيالة ؟

المبحث الأول : انضمام الإيالات المغاربية إلى الدولة العثمانية

تزامن الوجود الإسباني في سواحل المغرب مع انتقال قراصنة من المشرق إلى الحوض الغربي للبحر المتوسط ، حيث كان عروج من أكبر هؤلاء القراصنة ،الذين سوف يربطون معظم المغرب بالدولة العثمانية لمدة تقارب الثلاثة قرون[1].

أولا: إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية 926هـ/1519م

لقد كان القرن (10هـ/16م) قرن انبعاث الدولة الجزائرية القوية الموحدة حيث استطاع أبناؤها بالتعاون مع العثمانيين ، أن يؤسسوا قوة سياسية وعسكرية واقتصادية هامة في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط ، وقفت اليد باليد في وجه كل الأطماع الأوروبية سواء على أرضها أو في باقي الدول الإسلامية المجاورة [2]، بل فرضت نظامها وهيمنتها وسياستها على المنطقة لأكثر من ثلاثة قرون من الزمن ، بل كانت سببا في تقلص نفوذها عن عدة مناطق بأوروبا ،نتيجة استنزاف قوتها في حوض البحر المتوسط[3].

1/ الظروف الداخلية والخارجية لارتباط الجزائر بالدولة العثمانية:

في ظل الظروف التي كانت تعيشها كل من منطقة الأندلس من اضطهاد ديني للمسلمين من طرف الإسبان وما تعيشه بلدان المغرب من تفكك وانحطاط داخلي ساهم في جعل هذه المنطقة سهلة المنال للإسبان والبرتغال و مد نفوذها تحت راية الكنيسة في الجهة الغربية من البحر الأبيض المتوسط على سواحله الإفريقية وفي هذا الوقت كانت مجموعة من البحارة المسلمين في الجهة الشرقية من نفس البحر رافعين راية الجهاد البحري والدفاع عن الدين الإسلامي منهم الإخوة بربروس[4].الذين ازداد نفوذهم عن طريق ممارسة الجهاد البحري في نهاية القرن(9هـ/15م) ، خصوصا بعد أن وجد

---

[1] صالح عباد ،**الجزائر خلال الحكم التركي (1514– 1830)**، دار هومة للطبع والتوزيع ، الجزائر، 2012،ص43.

[2] احمد توفيق المدني ،**حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا(1492–1792م)**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر 1968،ص128.

[3] عبد الكريم شوقي ،**الأوضاع السياسية بالجزائر في مطلع القرن السادس عشر ميلادي وظروف انضوائها تحت راية الخلافة العثمانية** ،مجلة الحوار المتوسطي ،العدد 1،المجلد 12،جامعة الجزائر 2 ،أفريل 2021 ،ص399.

[4]**بربروسة**: تتكون من كلمتين هما: باربا، وروسة، ومعناها اللفظي اللحية الشقراء، لقب(خير الدين) بهذا اللقب لأن لحيته شقراء، فأصبح اللقب يشمل كل أخوته أبناء يعقوب، لمزيد من التفاصيل أنظر: سامح عزيز التر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، تر: محمد علي عامر، دار النهضة العربية، ط1، بيروت،1989م، ص 41.

عروج مكانا له في خضم هذه الأحداث ،بحيث أعطاه الملك الحفصي مكانا يلجأ إليه للراحة مقابل خمس الغنائم بمنطقة جربة بعد العودة من الجهاد البحري[1] ، ثم طار نظره إلى مدينة جيجل التي أفتكها في عام 920هـ/1514م[2] من يد الإيطاليين الذين اتخذوها مركزا لهم لصيد المرجان في الشرق الجزائري، وهذا بعد مضايقة الأمير الحفصي للإخوة بربروس بتونس [3]، وبذلك نقلوا قاعدتهم من تونس إلى جيجل وقد استقبلته هذه المدينة بحفاوة بعد خروجه من جربة[4]، فأعطى لها ذلك خطوة من طرف العثمانيين ، كما استنجدت به بجاية قصد تحريرها ،ولكنه فشل في محاولاته تحريرها لشدة تحصيناتها، وانطلق منها نحو مدينة الجزائر التي استغاثت هي الأخرى سنة 922هـ/ 1516م ، فقام بتوجيه حملة ناجحة عليها ،وبذلك تكون أول لبنة وضعها عروج لأخذ زمام الحكم بالجزائر وتغيير مسيرتها التاريخية[5].

ومنها بدأ في عملية توسيع مجاله الحيوي في هذه المنطقة حتى تكون كقاعدة ودولة لحكمه، خاصة بعد أن أقصى حاكم مدينة الجزائر سالم التومي الذي أراد أن يقوم بمحاولة تآمر ضده ولكن عروج سبقه إلى ذلك فقام بقتله ،وبذلك فتح له الباب للتوسع نحو الداخل على حساب مليانة والمدية وتنس حتى وصل إلى غاية عاصمة الغرب تلمسان ودخلها[6] ، وفر ملكها الزياني من أمام جند عروج ونصب هذا الأخير نفسه ملكا عليها في 923هـ/1517م ،ولكن الملك الزياني استنجد بالإسبان المحتلين لوهران وتم تجهيز حملة ضده انطلقت من وهران[7].

---

[1] عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام** ،ج2، منشورات دار مكتبة الحياة ،بيروت، 1965،ص 221.

[2] المجهول: **غزوات عروج وخير الدين**، تح: عبد القادر نور الدين، الجزائر 1934م، ص 10.

[3] Ernest Watbeld **« Etablissement de la domination turque en Algérie** »in R A, N^0 99 mai 1973, p352.

[4] محمد الصالح العنتري، **فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستلائهم على أوطانها**، الجزائر ،2005، ص28.

[5] يحي جلال، **تاريخ المغرب الكبير (العصور الحديثة وهجوم الاستعمار)** ، ج3، دار النهضة العربية ،بيروت، 1981، ص ص 21-22.

[6] Ernest Watbeld**, op.cit,** p352.

[7] شارل اندري جوليان: **تاريخ إفريقيا الشمالية(تونس، الجزائر، المغرب الأقصى من البدء إلى الفتح الإسلامي 647)**، تع: محمد مزالي والبشير بن سلامة، ج1، المرجع السابق، ج1، النشرة الثالثة، الدار التونسية للنشر، تونس، ص ص325-326.

قام ملك تلمسان أبو حمو بطلب المساعدة من الإسبان ، وضرب عليها بحصار فقام عروج بالتحصن داخل أسوار المدينة، وبطول الحصار ثار بعض ساكنيها عليه مما جعله يخرج منها وقد تمكن من اختراق صفوف الحصار ،فتتبعته قوة إسبانية استطاعت قتله في معركة مستميتة[1]، في ماي 924هـ/ 1518م على الحدود الجزائرية المغربية بالواد المالح[2] ، وواصل أخوه خير الدين في نفس النهج في تنمية بناء هذه الدولة . وكان معروفا باسم بربروس (**BARBEROUSE**) (أي صاحب اللحية الحمراء) في قيادة عملية الجهاد ببلاد المغرب الكبير ،وهذا ما جعله يتصل بالدولة العثمانية قصد ربط هذه المنطقة بها ،فتلقى خير الدين دعما بإرسال إمدادات عسكرية له في عهد السلطان سليم الأول في سنة(925هـ/ 1519م) بعد الرسالة التي أرسلها أهالي مدينة الجزائر إلى السلطان العثماني سليم الأول سنة(925هـ/ 1519م) شارحين فيها أوضاع الجزائر وخطر هجمات الإسبان ("... **ومنقادون لأمركم ونعتمد عليكم إعتمادا باطنه وظاهره...نصغي إلى أمركم، ولا نملك إلا غاية التعظيم لجنابكم المعظم..**")[3]، وكانت هذه الإمدادات متمثلة في ألفين من جنود الانكشارية والسماح له بتجنيد الجند من أراضي الأناضول نفسها قصد مواجهة الأخطار [4] ويعتبر هذا التاريخ بداية انضمام المغرب الأوسط إلى الدولة العثمانية ،وظهوره ككيان سياسي تحت اسم "الجزائر " وقد تعرض خير الدين في بداية تأسيسه للإيالة الجزائرية إلى مصاعب وردود فعل من طرف الحكام الحفصيين المتعاونين مع أمراء البربر في بلاد القبائل (إمارة كوكو) (**Rayane de koukou**) مما جعله يعود إلى جيجل ،وكانت الفترة الممتدة ما بين (926هـ-931هـ/ 1520-1525م) التي قام فيها خير الدين بعدة أعمال فقد جابه في المرحلة الأولى من حكمه الجبهة الخارجية والمتمثلة في الصراع العنيف مع الدول الأوروبية وعلى راسها إسبانيا ومحاولة طرد الإسبان من المراكز الساحلية

---

[1] صلاح العقاد: **المغرب العربي في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)**، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، 1980م، ص ص 18-20.

[2] أندري جوليان: المرجع السابق، ص ص 325-328.

[3] نقلا عن فاضل بيات: **البلاد العربية في الوثائق ولاية الجزائر في القرن العاشر الهجري/السادس عشر ميلادي**، تق: خالد إرن، منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة السلامية باستانبول، استانبول، 2019م، ج8، ص30-31. ينظر: **الملحق** رقم 1، ص ص 99-100.

[4] ALFRED Nettement, histoire de la conquête d'Alger, nouvelle Edition, librairie jacques, lecoffre,1867, p5-23.

التي احتلتها على الساحل الجزائري وقد نجح في ذلك إلا أن منطقة وهران بقيت في أيديهم نتيجة تحصنها وظلت لهم إلى غاية القرن (12هـ/ 18م) [1].

2/ انضواء الجزائر تحت راية الدولة العثمانية :

يعتبر خير الدين المؤسس الحقيقي للإيالة الجزائرية ، وخاصة بعد ربطها مباشرة بالدولة العثمانية التي منحته لقب البايلرباي (Beylerbe) أو أمير الأمراء، وأمدته بالقوة العسكرية من رجال الانكشارية ، فقام على المستوى الداخلي بتوحيد المغرب الأوسط وتوسيع دائرة نفوذه باسم الدولة العثمانية نحو القل في (927هـ/ 1521م)، وعنابة وقسنطينة في (928هـ/ 1522م)، ومتيجة في (931هـ/ 1525م) وتعذر دخول بجاية إلى غاية سنة(962هـ/ 1555م)، وفي (935هـ/ 1529م) تمكن خير الدين من تحرير حصن البنيبون من يد الإسبان ، وربطه مباشرة بالساحل ، ومنذ هذا التاريخ أصبحت الجزائر[2] عاصمة كبرى للمغرب الأوسط بل وحتى لكامل منطقة المغارب، وبدأ استعمال كلمة الجزائر للدلالة على إقليم المغرب الأوسط منذ ذلك الوقت [3] .

وبتحرير حصن الصخرة يكون خير الدين قد أزاح الشوكة التي كانت في حلق الجزائر وتم بذلك ربط الجزر المتناثرة أمامها بالشريط الساحلي مباشرة[4].

وقد قام السلطان العثماني بترقية خير الدين على رأس قيادة الأسطول العثماني مما جعله يغادر الجزائر ويخلف عليها حسن أغا ، فقام شارل الخامس بأكبر مغامرة له وذلك بتجهيز حملة ضخمة وجهها إلى مركز النشاط في بلاد المغرب إلى الجزائر التي نزلت بالأراضي الجزائرية ولكن هذه الحملة تعرضت إلى عاصفة هوجاء دمرت الجزء الأكبر منها مما أعطى دفعا إلى الجزائريين بالدفاع عن أسوار مدينتهم وقد رجع شارل الخامس حاملا أذيال الهزيمة في سنة (948هـ/ 1541م)[5] .

---

[1] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص20 .

[2] Ernest Mercier ,**Histoire de l'Afrique septentrionale (berbère) depuis les temps les plus reculés jusqu'o la conquête français(1830)** tome premier ,Ernest Leroux éditeur ,Paris, 1888, p13.

[3] Alfred Nettement **, op.cit** ,p18 .

[4] Mercier**, op.cit,** p30.

[5] Monnereau et watbled , « **Négociation entre Charles Quint et kheir-ed-din (1538-1540) »** , Revue Africaine ,N°15,année 1871,Jourdan libraire –éditeur **,**Alger ,p139.

وهو ما أعطى منعة لهذه المنطقة وأكسبها احتراما دوليا ،فأصبحت مرهوبة الجانب وشاركت في معارك بحرية مع الدولة العثمانية ضد الدول الأوروبية المسيحية، وأثرت على مجرى الأحداث الجيوسياسية لحوض البحر الأبيض المتوسط، ويظهر من خلال التكالب المستمر للحملات العسكرية البحرية للدول الأوروبية كمحاولة لفرض نفسها وكسر شوكة الجزائر ولكنها كانت غالبا ما تعود تلك الحملات خائبة وفاشلة، وهذا ما دعم حصانة ورهبة الجزائر التي سميت " الجزائر المحروسة " و"دار الجهاد "[1]طيلة الحكم العثماني[2].

ثانيا:طرابلس إيالة عثمانية (958هـ/1551م)

1/ظروف انضمام طرابلس الغرب إلى الدولة العثمانية

بنهاية القرن (9هـ/15م)كانت طرابلس منقسمة على نفسها إلى قسمين وهما : برقة وكانت تابعة رسميا لدولة المماليك بمصر ،التي كان يعتريها هي الأخرى الضعف فسقطت منطقة برقة تحت حكم شيوخها ، أما الشطر الثاني جهة طرابلس فقد كان خاضعا لحكم الحفصيين بتونس وهم كذلك وصلوا إلى درجة متقدمة من الضعف فسئم سكان المنطقة من هذه الفوضى وكثرت الحروب مما جعلهم يبحثون عن منقذ، يحقق لهم الأمن والهدوء ويحميهم من ضربات العدو المتكررة ، والتي من جرائها سقطت مدينة طرابلس في يد الاحتلال الإسباني، وفي 916هـ/ 25جويلية 1510م، في

---

[1] بعض نماذج الوثائق المذكورة فيها دار الجهاد والمحروسة:

- الأرشيف الوطني الجزائري: **مهمة دفتري رقم** 12، حكم 1088، ص 571، بتاريخ 9ذي القعدة 979هـ/23 مارس1572.
- الأرشيف الوطني الجزائري: **مهمة دفتري رقم** 18، حكم رقم 288، ص 134-135، بتاريخ 23 شوال 979هـ/9 مارس 1572م.
- الأرشيف الوطني الجزائري: **مهمة دفتري رقم** 22، حكم 273، ص136، بتاريخ 3 ربيع الأول 981هـ/3 جويلية 1573م.
- الأرشيف الوطني الجزائري: **مهمة دفتري رقم** 22، حكم رقم 359، ص 186، بتاريخ 25 ربيع الأول 981هـ/25جويلية 1573م.
- الأرشيف العثماني: **مهمة دفتري رقم** 22، حكم 419، ص218، بتاريخ 14 ربيع الأول 981 هـ /14 جويلية 1573م .
- الأرشيف الوطني الجزائري: **مهمة دفتري رقم** 23، حكم 633، ص294، بتاريخ 23 شوال 981 هـ / 15 فيفري 1574م،ينظر **الملحق** رقم 3 ص 102.
- الأرشيف العثماني: **مهمة دفتري رقم** 23، حكم 783، ص349، بتاريخ 18 ذي القعدة 981هـ/ 11 مارس 1574م.

[2] أتوري روسي :**ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911**،تعريب وتقديم خليفة محمد التليسي ،ط1 ،دار الثقافة ،بيروت، 1984، ص214.

اطار عملية التوسع الإسباني باحتلاله لكامل شواطئ بلاد المغرب ، وفيما بعد تنازل شارل الخامس عنها إلى فرسان القديس يوحنا[1] ، الذين بقوا فيها منذ (12 رجب 936هـ/ 24مارس 1530م) على اثر توقيعه لمرسوم تضمن بموجبه تنازلا عن طرابلس إلى غاية (958هـ/ 1551م).

وفي سنة (924هـ/ 1518م) انضمت الجزائر إلى فلك الدولة العثمانية التي كانت قد ضمت مصر في سنة (923هـ/ 1517م) ، فكان لزاما أخذ المنطقة المتبقية بينهما ،وفي هذه الفترة انتدب الطرابلسيون وفدا من الأعيان وبعثوا بهم إلى السلطان العثماني ،وبعد أن اطلع على الحالة البائسة التي آلت إليها هذه المنطقة استجاب السلطان العثماني لإغاثة سكان طرابلس بإرساله لمراد آغا[2] ،وبوصوله اتصل به أهل تاجوراء ومنها حمل لواء الجهاد ضد فرسان القديس يوحنا في (946هـ/ 1539م) ،كما ظهر في هذه الفترة نجم درغوث باشا في المنطقة خصوصا بعد حملة شارل الخامس على الجزائر في(948هـ/1541م)[3].

[1] **فرسان القديس يوحنا:** هي منظمة نسبت إلى مالطا ثم تحولت إلى هيئة كانت قبل الحروب الصليبية تتولى رعاية الملاجئ في القدس ومساعدة المحتاجين خاصة منهم الحجاج، ثم تحولت إلى منظمة دينية فرسانية خلال زمن الحروب الصليبية ووضعت تحت حماية القديس جيوفاني باتيستا، كما عرفوا باسم اليوحانين في بعض الحالات النادرة ساهموا في الدفاع عن الأراضي المقدسة ضد المسلمين وكانت لهم أراضي في فلسطين وسوريا وعندما طردوا من طرف صلاح الدين من القدس قاموا باحتلال جزيرة رودوس وأقاموا دولة حقيقية تحت حماية البابا والمسيح، أنظر: إيتوري روسي: **طرابلس تحت حكم الإسبان وفرسان مالطا**، تر: خليفة محمد التليسي، المنشأة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس الغرب، 1952م، ص 75.

[2] **مراد آغا:** ولد في قوسا بإيطاليا ،بيع في الأستانة لأحد النحاسين ،قام بتعليمه وتربيته وسماه مراد ،حبب إليه الإسلام ،دخل الجيش فالتحق بإبراهيم باشا في حملته على بلاد الفارس واشتهر في هذه المعارك ومنح لقب آغا ،ثم انضم إلى خير الدين بربروس الذي عينه في تاجوراء ، ينظر **فريال بوحميدة : الأوضاع الاقتصادية للإيالات المغاربية في الوثائق العثمانية خلال النصف الثاني من القرن (10هـ/16م)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث ، إشراف رحيمة بيشي ،جامعة غرداية 2022-2023 م ،ص19.

[3] هشام شلبي ،رمزي ربعي ،**طرابلس الغرب خلال العهد العثماني الأول (1551-1711 م)** ،مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث، إشراف عبد الكريم خبزاوي ، جامعة سوق اهراس، 2021-2022 م، ص42.

2/حملة سنان باشا على طرابلس الغرب و انضوائها الرسمي للدولة العثمانية :

أمر السلطان سليمان القانوني(926-973هـ/1520-1566م) بإعداد قوة بحرية مؤلفة من مائة وعشرون سفينة إلى جانب خمسين مركبا لدرغوث باشا وأسندت القيادة إلى سنان باشا[1].

وقد مرت هذه القوة بصقلية ومالطة وقامت ببعض المناوشات بها ،وفي صيف (958 هـ/1551م) استطاع الأسطول العثماني بقيادة سنان باشا النزول إلى الأراضي الطرابلسية حيث توجه إلى تاجوراء ،ومنها تمت عملية البحث والتخطيط في الهجوم على طرابلس فتمت محاصرتها ،وفي 14 أوت فتحت المدينة والقلعة أبوابها للعثمانيين ووضع على رأسها مراد آغا ورجع بعدها الأسطول العثماني إلى اسطنبول ،ودخلت بذلك طرابلس الغرب تحت لواء الدولة العثمانية[2].

ثالثا:تحرير تونس وإلحاقها بالدولة العثمانية (989هـ/1574م)

في نهاية القرن الخامس عشر ، وتحديدا في سنة 899هـ/ 1494م تولى السلطان محمد الحكم على تونس إذ صادف حكم هذا الأخير ظهور طلائع العثمانيين وعلى رأسهم الأخوة بربروس ،وتزامن مع التكالب الإسباني على المنطقة الساحلية لإفريقيا الشمالية ،على اثر سقوط آخر معقل للمسلمين في الأندلس ،وفي هذا الوسط الداخلي الضعيف والخارجي المحدق بالخطر جعله يفكر في مورد مالي ،فاستغل قدوم عروج والسماح له باستعمال احد موانئه بمدينة جربة مقابل خمس الغنائم[3] .

ويقول أحمد بن أبي الضياف في كتابه إتحاف أهل الزمان أن عروج وخير الدين بعد أن طال لهما المقام عند الملك الحفصي محمد بن الحسن واهتمامهما بالجهاد البحري ونتيجة الضغط الإسباني في سواحل شمال إفريقيا ، قام أهل بجاية بالاستنجاد بهما فلبيا طلبهم في رد العدو الإسباني وتوجها منها نحو الجزائر ،وقد طلب الإخوة بربروس من السلطان حسن إمدادهم بالبارود فتماطل خوفا على ملكه ،وكان هذا عاملا من عوامل التوتر بين الطرفين ،وساءت أكثر عندما تم ربط الجزائر بالدولة العثمانية

---

[1] محفوظ سعيداني ،**الواقع الاقتصادي للمجتمعات المغاربية في العهد العثماني (مقارنة تحليلية من مطلع القرن 12هـ/18م** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث ،اشراف فلة موساوي قشاعي ،جامعة الجزائر2 2011-2012 م، ص54.

[2] نفسه ،ص 55.

[3] محمد بن أبي القاسم الرعيني القيرواني المعروف بابن أبي الدينار ،**المؤنس في أخبار إفريقيا وتونس** ،ط3 ، دار المسيرة ،بيروت، 1993 ،ص ص200-210.

،بحيث تآمر ضده مع أمير إمارة كوكو ابن القاضي ،وهو ما أدى إلى خروج خير الدين من مدينة الجزائر إلى جيجل ثانية[1]، سار خير الدين إلى القسطنطينية بأمر من الخليفة العثماني، حاملا معه مشروع إسقاط السلطان الحسن، ولما وصل إلى القسطنطينية سر به السلطان سليمان كثيرا وعينه أميرال للبحرية العثمانية مع احتفاظه بمصب بايلرباي الجزائر، فتمكن خير الدين من إقناع السلطان العثماني بضرورة ضم تونس، لان هذا سيمكن الدولة العثمانية من بسط نفوذها على منطقة المغارب كما كان رأي السلطان أيضا بأن تونس تشكل نقطة هامة في تثبيت الأمن والاستقرار في مصر[2].

1/جهود الدولة العثمانية في خلع الإسبان في تونس

وبعد موافقة السلطان العثماني قام خير الدين سنة (941هـ/ 1534م) بربط تونس مباشرة بالدولة العثمانية ،ولكن تمكن السلطان حسن من العودة إليها بمساعدة الإسبان في جويلية (941هـ/ 1534م)[3]، وخرج خير الدين منها متوجها نحو عنابة وقد كان هذا الأخير قد عين كقبطان باشا (أمير أمراء البحر) من طرف السلطان العثماني في (940هـ/ 1533م)[4] وكانت موافقة الملك الإسباني شارل الخامس في مساعدة الحسن الحفصي قصد القضاء على العثمانيين في بلاد المغارب وعلى رأسهم خير الدين ،لأن الوجود العثماني في تونس عبارة عن تهديد صريح لمملكته التي تضم جنوب إيطاليا وصقلية ، إلى جانب أهمية الموقع الذي تحتله تونس والمشرف على الممر المتحكم في الضفة الشرقية والغربية للمتوسط ، وقد دافع خير الدين ورجاله بكل شجاعة عليها إلا أن القوة الإسبانية قد تفوقت عليهم وقد أباحها الحسن للإسبان ثلاثة أيام مات فيها الثلث وأسر الثلث ونجا الثلث، فالمأسور فديته بلغت من المال الف دينار[5] وهذا ما أدى إلى حدوث ثورات داخلية

---

[1] أحمد بن أبي الضياف ، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، تحقيق لجنة من كتاب الشؤون الثقافية والأخبار، ج2 النشرة الثانية ،الدار التونسية للنشر، تونس، 1977، ص12.

2 بربروس خير الدين: **مذكرات خير الدين بربروس**، تع، محمد دراج، الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر 2010، ص 164./ رحيمة بيشي: **مراكز حركة الجهاد البحري في بلاد المغارب، ودورها في صد الحملات الأوروبية خلال القرنين (10-11هـ/16-17م) مقاربة من خلال الوثائق الأرشيفية**، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة غرداية، (2021-2022)، ص205.

[3] محمد بن محمد الأندلسي ،الوزير السراج ،**الحلل السندسية في الأخبار التونسية** ،تقديم وتحقيق محمد الحبيب الهيلة، ط1، المجلد الثاني ،دار الغرب الإسلامي ،بيروت، 1985،ص225.

[4] جوليان ، المرجع السابق، ج2، ص ص 330-331.

[5] حسن حسني عبد الوهاب، **خلاصة تاريخ تونس** ،الدار التونسية للنشر ،تونس، 1976، ص152.

ضده مثل ثورة الشابيين التي كانت ما بين سنتي (941-949هـ/1535-1542م) وفي منستير وسوسة وصفاقس والمهدية بدعم من العثمانيين ،فتابعهم السلطان حسن وضيق على الشابية بالقيروان وفي النهاية أخضع المدن المنشقة عنه مدعما بالقوات الإسبانية المرابطة بتونس[1].

وقد جاء بعده ابنه أبو العباس أحمد الذي كان عاملا في بونة، بعد انتشار الفوضى في البلاد بدعم من أهل الحاضرة ، بعزل أبيه ومناصرته على تنصيبه بدل أبيه ، فكان رد فعل الحسن محاربتهم بتأييد من إسبانيا ،ولكنه فشل في ذلك مما أوقعه في أسر ابنه الذي قام بسمل عينيه[2].

وانطلق عهد السلطان أحمد (949-977هـ /1542-1569م) من نقطة البداية بسبب إفلاس خزينة والده التي أنفقت على الجند الإسباني ،ومما شاع عليه أنه كان يؤمن كثيرا بالمنجمين الذين تنبؤوا له بأن رجلا من الأعلاج البيض اسمه "علي" يقضي على حكمه ،فقام بجعل حاشيته وحرسه الخاص من أهل السودان ،وفي عهده عرفت المهدية غزوا من طرف نابولي وجنودها عام (958هـ/1551م) ،وجربة التي أخذها منهم درغوث باشا وتوجه منها نحو طرابلس حيث شارك في تحريرها سنة(958هـ/ 1551م)، ثم استدعاه أهل القيروان فاستجاب لهم وطرد منها محمد بن الطيب الشابي وخلفه حيدر باشا عليها[3] ،وفي ظل هذه الأحداث وفي سنة (970هـ/ 1563م) قامت هيئة تونسية بالتوجه إلى دار الخلافة الإسلامية بإسطنبول طالبة المساعدة منهم، وفي هذه الأثناء كان الملك أبو العباس احمد يفكر في مكيدة لوزيره الخضار ولكن هذا الأخير أحس بها فقام بالاتصال بقلج علي باشا، الذي خرج إليها من الجزائر في (972هـ/ 1565م) والتقى الجمعان في باجة فانهزم أبو العباس أحمد ،وفر من تونس ليلا مع أهله محملا بما خف حمله وغلا ثمنه نحو حلق الوادي ومنه إلى مالطة، فأصبحت مدينة تونس مفتوحة أمام قلج علي باشا وجنده[4] ، فدخلها دون مقاومة في (976هـ/ 1569م) بعد أن قام بإخضاع المدن الداخلية والساحلية واستخلف عليها القائد رمضان (976-978هـ/1569-1571م) وكلفه بالمحافظة على الأمن ، فربطت إدارتها بالجزائر وأصبحت تحكم على شكل سنجق أما سوسة والقيروان ومنستير والمهدية فقد ربطت

---

[1] Mercier, op.cit, t3, p45 .

[2] احمد بن أبي الضياف، ج2، **المرجع السابق** ،ص ص13-16.

[3] أحمد بن أبي الضياف: **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، ج1، النشرة الثانية، دار التونسية للنشر، تونس 1976م، ص 244.

[4] أحمد بن أبي الضياف، **المرجع السابق**، ج2، ص 244.

بطرابلس الغرب [1] ،كما أخذ قلج علي من التونسيين البيعة للسلطان العثماني حيث دعى له في المنابر وضرب السكة باسمه[2].

2/التحرير النهائي لتونس وإلحاقها بالدولة العثمانية

ولكن بعد معركة ليبانت سنة (978هـ/ 1571م) التي انهزمت فيها القوات البحرية العثمانية[3] ، فقد حفزت الإسبان على شن حملة ضد تونس في (980هـ/ 1573م)، فاستولوا عليها بسبب وجود حامية عثمانية صغيرة بها ، والتي انسحبت إلى الجنوب بقيادة رمضان باشا نحو القيروان ،التي كان يحكمها حيدر باشا، فدخل الجيش الإسباني إلى تونس وفرض علي احمد بن الحسن شروط ثقيلة حيث طلب الملك الإسباني من أحمد نصف البلاد فأبى ورفض ،لكن أخاه محمد بن الحسن قبل بهذه المساومة وتوجه على رأس جيش من الإسبان نحو تونس التي عاث فيها الجند الإسباني فسادا مدة من الزمن [4]، ولكن هذه المرة كان الرد عنيفا من طرف الدولة العثمانية بتوجيه ضربة قاضية إلى الوجود الإسباني في حلق الوادي ففي (981هـ/ 1574م) وجهت حملة عسكرية لرد تونس تحت قيادة الوزير سنان باشا والقبطان علج علي إلى جانب مصطفى باشا طرابلس غرب ورمضان باشا الجزائر[5] ، وحيدر من جنوب تونس وبعد معركة عنيفة بين الطرفين انهزم فيها الإسبان وانضمت تونس مباشرة تحت لواء السيادة العثمانية[6].

فبعد جهد تمكن الوزير سنان باشا من تحرير تونس من الوجود الإسباني وتم أسر الأمير محمد بن الحسن وحمله إلى القسطنطينية ،وتم زوال الدولة الحفصية في نفس السنة ،وقام سنان باشا بتنظيم

---

[1] عزير سامح التر ، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية** ،ترجمة محمود علي عمر ،طبعة 1 ،دار النهضة العربية ،بيروت، 1989،ص ص 227-237.

[2] احمد بن أبي الضياف، **المرجع السابق** ،ج2، ص ص17-20.

[3] محمد فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العثمانية**، تحقيق إحسان حقي ، ط1 ،دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع ،بيروت، 1981 ،ص207.

[4] أحمد بن أبي الضياف ، **المرجع السابق**، ج2 ،ص21.

[5] حسن حسني، **المرجع السابق**، ص156.

[6] أحمد بن أبي الضياف ، **المرجع السابق** ،ج2، ص24.

تونس ووضعها تحت إمرة حيدر باشا ، يساعده كل من الداي كأمير على العسكر والباي لضبط الجباية وهيكلة استخلاصها ،فعاد الوزير سنان وقلج علي إلى مقر الخلافة العثمانية[1].

[1] – المرجع نفسه، ص31.

المبحث الثاني: التقسيمات الإدارية في الإيالات المغاربية بعد الدخول العثماني

أولا: التقسيمات الإدارية للجزائر بعد الدخول العثماني

أول ما قام به العثمانيون بعد استقرارهم في الجزائر، هو البحث عن الطريقة التي تمكنهم من تثبيت حكمهم في البلاد، فوضعوا بذلك نظاما إداريا محكما، فقسموا البلاد إلى أقاليم عرفت بالبايالیك، كما أنشأوا أجهزة إدارية متنوعة في المدن والأرياف. وبذلك اكتمل الهيكل الإداري في الجزائر في حدود عام (973هـ/1565م) فقسمت البلاد من الناحية الإدارية إلى أربعة أقاليم أو بايالیك، وهي:

- دار السلطان: وتضم الجزائر العاصمة وضواحيها، وهي خاضعة لسلطة الحاكم مباشرة.

- بايلك التيطري: عاصمته المدية.

- بايلك الشرق: عاصمته قسنطينة.

- بايلك الغرب: عاصمته مازونة ثم معسكر وانتقلت إلى وهران بعد تحريرها من الإسبان[1].

كما أن هذا التقسيم الإداري وتنظيمه كان على مراحل متتالية ليأخذ شكله النهائي في عهد حسن بن خير الدين في مطلع النصف الثاني من القرن العاشر هجري/ السادس عشر ميلادي، فلم يطرأ عليه تغيير كبير طوال الحكم العثماني، حيث كانت المناطق التابعة لدار السلطان يتولى إدارتها آغا العرب الذي ينوب عن الداي، كما تم إنشاء مجموعة من القيادات في المناطق البعيدة نسبيا عن دار السلطان، إلا أنها كانت تابعة إداريا لها[2].

حيث قسم عهد حكم العثمانيين في الجزائر إلى أربعة عهود هي:

- عهد البايلربايات (925هـ-995هـ/ 1518م-1587م)، الذي دام 73 سنة.

- عهد الباشوات (995هـ- 1070هـ/ 1587م- 1659م)، الذي دام 72 سنة.

- عهد الأغوات (1070هـ- 1082هـ/ 1659م- 1671م)، الذي دام 12 سنة.

---

[1] يحي بوعزيز: **الموجز في تاريخ الجزائر**، ديوان المطبوعات الجزائرية، ط2، الجزائر، 2009م، ص 25.

[2] أرزقي شويتام: **طبيعة الحكم العثماني في الجزائر (1519-1830)**، مجلة التاريخ المتوسطي، ع1، جوان2022م، ص109.

- عهد الدايات (1082-1245هـ/ 1671م- 1830م)، الذي دام واستمر فترة طويلة 159سنة[1].

وكان المجلس الخاص بتسيير شؤون الإدارة يتكون من:

1/الخزناجي: هو المختص بالإشراف على الخزينة وإيداع مصادر دخل الدولة بشكل نقود ومقتنيات ثمينة، يساعده كاتب الدولة وأمين السكة، فضلا عن أجيرين من اليهود أحدهما يدعى العيار للتحقق من النقود المشكوك فيها والثاني الوزان لوزن أنواع النقود التي يستلمها[2].

2/بيت مالجي: يشرف على مصادرة الأملاك وصيانة الأوقاف، ويدير أملاك الأموات الذين لم يخلفوا ورثة، ويساعد هؤلاء الوزراء في مهامهم مجموعة كبيرة من الخواجات أو الكتاب[3].

3/خوجة الخيل: وهو الموظف الذي يدير أملاك البايلك ويشرف على مواشي الدولة التي يقدمها الأهالي كضرائب عينية تفرض عليهم، كذلك يقوم بالإشراف على تجنيد الفرسان (المخزن) المتعاونين مع السلطة المركزية.

4/وكيل الحرج: يدير الشؤون البحرية، ويقوم في نفس الوقت بدور وزير العلاقات الخارجية.

5/آغا العرب: قائد فرقة الانكشارية وفرسان المخزن الصبائحية المعسكرين خارج مدينة الجزائر، وهو من يقوم بمراقبة دار السلطان وملحقاته، وكذلك السيول المعروفة بوفرة إنتاجها الزراعي والحيواني الذي تعتمد عليهم الجزائر[4].

ثانيا: التقسيمات الإدارية في طرابلس الغرب بعد الدخول العثماني

تم تقسيم الإيالة الطرابلسية إلى مقاطعات على رأس كل مقاطعة باي، وكان هؤلاء البايات يقومون بجمع الضرائب من المقاطعات، فعلى رأس هرم السلطة الباشا التابع للهرم السلطاني عن طريق قبودان باشا، ويعتبر الباشا قائد الفرقة الانكشارية المرابطة في البلاد، وإلى جانب الكاهية الذي يمثل نائب الباشا، وخزندار الذي يختص بشؤون الخزينة المالية، وعدد من الخوجات وهم يقومون بوظيفة الكتابة

[1] حمدان بن عثمان خوجة: **المرآة**، تع: محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980م، ص 138.

[2] أرزقي شويتام: المرجع السابق، ص 110.

[3] ناصر الدين سعيدوني: **الإدارة العثمانية في الأرياف الجزائرية" نموذج مقاطعة دار السلطان"**، المجلة التاريخية المغربية للدراسات العثمانية، ع5و6، تونس 1990م، ص 255.

[4] أرزقي شويتام: المرجع السابق، ص 111.

والاستشارة، وقاضي الجند وعدد من دفتر الدار يعني الموظفون الإداريون، ووكيل الجباية والخراج الذي يتولى التموين والمخازن.

أما المقاطعات فقد وضع على رأسها " البك" وهو لقب يمنح للظباط المكلفين بالمهام العليا، ثم صار بعدها لقبا خاصا بقيادة الحملة (المحلة، النوبة) المكلفة بجباية الضرائب من السكان.

أما الديوان فكان يعالج أمور الشؤون العامة للحرس الإنكشاري برئاسة آغا، أما رئاسة البحرية فقد منحت للقبودان رآيس مسؤولية على جميع السفن التابعة للباشا أو الداي[1].

ثالثا: التقسيم الإداري في تونس بعد الدخول العثماني

بعد انضوائها تحت قيادة الدولة العثمانية، قام "سنان باشا " بوضع الأسس الأولى لإدارة هذا الإقليم فكانت طرابلس الغرب في البداية مرتبطة بالجزائر وباشوية وأسندت إليه دفع رواتب الجنود والإنكشارية وإدارة شؤون البلاد يساعده في ذلك 5 مستشارين وهم: وكيل الخرج، خوجة الخيل، الآغا، البيت مالجي، وكان يتألف من ملازم المسمى بالخليفة يعهد إليه تسيير شؤون الإدارة:

– الباش كاتب(وهو المسؤول عن المراسلات)، السفير أو الباش سيار يتولى كل ما يتعلق بالشؤون الخارجية

– الديوان: مجلس يترأسه الأغا بحضور الباشا والقبطان.

– دفتر داي: ويتم فيه طرح المشاكل الإدارية والسياسية والقضائية والاجتماعية خلال 3 أيام.

– قبطان رايس: ويتولى شؤون البحرية وحل النزاعات السياسية والعسكرية.

– المؤسسة الدينية: يتولى الشؤون القضائية قاض ويتكلف بإصدار الأحكام وفق الشريعة الإسلامية ويساعده مفتيان مفتي مالكي وآخر حنفي(وفي هذا العهد وجد 24 مالكيين و2 حنفيين).

– المؤسسات المدنية: تركزت في المدن الكبرى، حيث أوكلت إدارة البلدية إلى شيخ المدينة يساعده الأعيان[1].

[1] كلود زليتر جان: **طرابلس ملتقى أوروبا وبلدان وسط إفريقيا (1500–1795)**، تر: جاد الله عزوز الطلحي، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والإعلام، مصراته، 1991م، ص 392.

وبعد الانفصال عن الجزائر سنة998هـ /1590م، قام إبراهيم رودسلي بوضع نظام الأقاليم وحدد مقدار جبي كل الأقاليم، كما قسمت تونس إلى قيادات، وصلت إلى 60 قائدا يساعدهم خلفاء وشيوخ، وتركت القبائل تحت حكم شيوخها فالقبائل القاطنة في السهول كانت ملزمة بدفع الضرائب[2].

[1] أندري بايسونال: **الرحلة إلى تونس(1724)**، تر، تح: محمد العربي السنوسي، مركز النشر الجامعي، تونس، 2004م، ص 117.

[2] فريال بوحميدة: **المرجع السابق**، ص 25.

وبناءً على ما تم عرضه سابقًا، يمكن القول إن الإيالات الثلاث: الجزائر، طرابلس الغرب وتونس، خلال القرن (10هـ/16م)، كانت تعيش أوضاعًا سياسية مضطربة، وذلك نتيجة ضعف سلطة الدولة العثمانية في بدايات تدخلها في المنطقة. فقد واجهت الجزائر، على سبيل المثال، ظروفًا صعبة دفعت السكان إلى الاستعانة بالإخوة بربروس من أجل التخلص من تهديدات الإسبان وهيمنتهم على بعض المدن الساحلية. ومن ثم تطلب الوضع تدخل الدولة العثمانية بشكل مباشر، خاصة بعد طلب سكان المنطقة المساعدة.

وفي طرابلس الغرب المحتلة من طرف الاسبان في الفترة مابين(916-937هـ/ 1510-1530م)، جاء التدخل العثماني لتحريرها من فرسان القديس يوحنا، فتم إرسال أسطول عثماني يقوده "سنان باشا" و "درغوث باشا" ليتم تحرير طرابلس الغرب وتعيين "مراد آغا" حاكما عليها سنة (958هـ/1551م). أما تونس، فشهدت صراعًا حادًا بين الإسبان والدولة العثمانية، بلغ ذروته بعد الاحتلال الإسباني للعاصمة عام (981هـ/1573م)، وهو ما عجل بإرسال العثمانيين فرمانات إلى كل الإيالات قصد إرسال قواتهم لتأمين المنطقة والتخلص من الوجود الصليبي، فتم تحرير تونس في (982هـ/1574م)، وتعيين "سنان باشا" واليًا عليها.

الفصل الأول

التحريات المالية في الجزائر التي تناولتها الوثائق العثمانية خلال النصف الثاني من القرن (10هـ/16م):

➢ المبحث الأول: التحريات حول الاستيلاء غير الشرعي على أملاك الأهالي

أولا: إتهام حكام تلمسان باغتصاب أموال الأهالي

ثانيا: مطالبة أعيان وأهالي الجزائر باسترداد الأموال التي أخذها منهم البايلرباي السابق محمد باشا

ثالثا: الإبلاغ عن إعتداءات يقوم بها بعض منتسبي الدولة على الرعايا في الجزائر وتجاوزهم على المال العام

رابعا: القبض على أحد مبعوثي الباب العالي(عيسى بايلرباي الجزائر الأسبق) بتهمة سرقة أموال الدولة

خامسا: تصرف بايلرباي الجزائر حسن آغا بأموال الدولة دون حق

➢ المبحث الثاني: التحريات حول اغتصاب، تجاوز ونهب أملاك الدولة ورعاياها والعمل على استرجاعها

أولا: عدم التصرف بأموال خزينة الدولة

ثانيا: عدم التجاوز على أملاك الدولة ومنح الرعايا والأرباب إقطاعات على شكل تمار وزعامات

ثالثا: الإتهامات الموجهة للولاة في التجاوز والتصرف غير الشرعي بممتلكات الدولة

➢ المبحث الثالث: التحريات حول الضرائب التي يتم الحصول عليها من العوارض

أولا: مسح الأراضي واحصاء السكان وإقرار الضرائب

ثانيا: استحصال الرسوم من الاراضي التي تم بيعها من قبل الخزينة

تُعد الوثائق العثمانية مصدرًا بالغ الأهمية لفهم مختلف الجوانب الإدارية والمالية التي طبعت الحياة اليومية في الجزائر خلال الفترة العثمانية، ولا سيما تلك المتعلقة بالتحريات المالية. لقد كشفت هذه الوثائق عن شبكة معقدة من العلاقات والممارسات التي اتصلت مباشرة بإدارة الموارد والأملاك، سواء كانت ملكية خاصة للأهالي أو ممتلكات تعود للدولة ورعاياها. كما سلطت الضوء على الجهود التي بُذلت من قبل السلطات العثمانية للتحقيق في التجاوزات والمخالفات المالية، بما في ذلك الاستيلاء غير الشرعي والاعتداءات على الممتلكات.

ويتناول هذا الفصل الحديث عن عمليات السطو والاستلاء وقيام الدولة العثمانية بإرسال قضاة للتحقيق في شكاوى الأهالي من خلال ثلاث قضايا رئيسية استنادًا إلى ما ورد في هذه الوثائق. أولا: مسألة الاستيلاء غير الشرعي على أملاك الأهالي، وهي من الظواهر التي حظيت بقدر كبير من التدقيق والتوثيق، لما لها من أثر مباشر على استقرار المجتمع المحلي. ثانيًا: يُعالج الفصل حالات اغتصاب وتجاوز ونهب أملاك الدولة ورعاياها، وكذا الآليات التي فُعلت لاسترجاع هذه الحقوق وردع المتجاوزين. أما المبحث الثالث، فيتناول الضرائب المحصلة من العوارض، بوصفها مصدرًا ماليًا هامًا لخزينة الدولة، وكاشفًا لمدى تنظيم العملية الجبائية وآليات التحصيل والمراقبة.

من خلال تحليل هذه المحاور، سعيت في هذا الفصل إلى تقديم قراءة معمقة للتحديات المالية التي واجهتها الإدارة العثمانية في الجزائر، والأساليب التي اتبعتها لضبط النظام المالي والحفاظ على توازن المصالح بين الدولة والأهالي.

المبحث الأول: التحريات حول الاستلاء غير الشرعي على أملاك الأهالي:

رغم سعي الدولة العثمانية إلى فرض سيادتها وتحقيق الاستقرار في مختلف أرجاء ولايتها إلا أن ذلك لم يكن كافيا لضمان حماية أملاك الأهالي بشكل كامل فقد شهدت فترات مختلفة من الحكم العثماني حالات متكررة من الاستلاء غير الشرعي سواء من قبل بعض المسؤولين المحليين أو الحكام المعينين أو حتى الأفراد النافدين الذين استغلوا مناصبهم ونفودهم لتحقيق مكاسب شخصية على حساب الأهالي [1].

أولا: إتهام حكام تلمسان باغتصاب أموال الأهالي

تعكس هذه الوثيقة آلية الحكم العثماني في الجزائر خلال القرن السادس عشر، حيث تُظهر دور السلطة المركزية في ضبط الولايات التابعة لها من خلال إرسال قضاة للتحقيق في شكاوى السكان ضد الحكام المحليين. يتضح من الرسالة أن بعض الأمراء والمسؤولين كانوا يستغلون نفوذهم لممارسة الظلم والاستيلاء على الأموال بغير وجه حق، مما دفع الأهالي إلى رفع تظلم إلى السلطان. استجابة لذلك، تم تعيين قاضٍ لمتابعة القضية وفقًا للشريعة والقانون، مع فرض عقوبات على المخالفين واستعادة حقوق المتضررين. وتعكس الوثيقة حرص الدولة العثمانية على فرض العدالة والنظام، مع الحفاظ على ولاء السكان عبر معالجة شكاواهم بآليات قانونية رسمية حسب ما جاء في الوثيقة التي تناولت تورط قائد تلمسان بأعمال الفساد والجرائم واعتداؤه على الأهالي وتجاوزه على المال العام والأمر باستدراجه وتقصي أحواله ومعاقبته في حالة ثبوت ما نسب إليه، وهي كالتالي:

" أنت بكونك البكلربكي أرسلت رسالة أبلغت فيها أن القائد محمد بو حسين (؟) خليفة المتمرد المدعو يوسف والذي قتل محمد بك ابن تكه لا يتوانى من التمرد والفساد، وعندما كان

---

[1] الأرشيف العثماني: **مهمه دفتري ذيلي** 2 ،ص 216، حكم 567؛ بتاريخ 26 ذي القعدة 982هـ/ 9مارس 1575م. رحيمة بيشي، ربيعة قريزة: **الرقابة المالية في الإيالات المغاربية خلال النصف الثاني من القرن(10هـ/16م) من خلال الوثائق العثمانية**، في الملتقى الوطني الموسوم ب: "السياسة المالية للدولة الإسلامية من صدر الإسلام إلى العهد العثماني" كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، 07 أكتوبر 2024م، ص 2.

قبوداني، دام اقباله بكلربكي هناك قام (هذا الشخص) بقتل الكاتب ملن؟ لسعيه في تحصيل المال الميري واقتحم بيته ونهب أمواله وممتلكاته، وخلال توليه لواء تلمسان قام بتهريب محصول الناحية المذكورة مع أبنائه من صلبه إلى العرب (البدو) وقد ثبت جرمه وفساده وبغيه وعناده، وعليه فانه لا يجوز فسح المجال أمام هذه الشاكلة من الفساد وزمرة البغي والعناد، وأمرت أن يتم النظر في أحواله شرعاً وامرت:

أن تقوم باستدراج المذكور بحسن التدبير والتصرف وتقصي أحواله على وجه الحق، وإذا ثبت فساده وشناعته وتجاوزه على المال الميري وعصيانه وطغيانه بهذا الوجه تعمل بحقه ما يقرره الشرع وتنفذه على أن تتقيد بحسن التدبير وتتوخى الحذر من صدور وضع يبعث على الفتنة والفساد والاضطرابات في البلاد"[1].

تم اتهام بعض حكام تلمسان بارتكاب الظلم والتعدي على السكان، مستغلين سلطتهم في إجبار الأهالي على البيع بالقوة والاستيلاء على أموالهم. كما أقدم البايلرباي على ممارسة صلاحياته بطرق تتجاوز حدود مهمته الرسمية التي أوكلت إليه من قبل الولاية، مما يجعله مسؤولًا عن أي تهاون في كبح هذه التجاوزات ضد الأهالي. ورغم التزام السلطة العثمانية بحماية الرعية ورعاية حقوقهم لضمان استقرارهم وأمانهم، فإن إهمال بعض المسؤولين انعكس سلبًا، مما أدى إلى تصاعد التجاوزات والاعتداءات التي شهدتها تلمسان. وكان ذلك يتم من خلال الاستيلاء القسري على الممتلكات والتصرف بشكل يتنافى مع الشرع والقانون. أمام هذا الوضع، لجأ المتضررون إلى الديوان الهمايوني[2] لرفع شكواهم، سواء عن طريق المراسلة أو بالحضور الشخصي لعرض مظالمهم. وقد أبدى الديوان اهتمامًا بهذه القضايا، حيث عمل على معالجة الشكاوى بجدية ومحاسبة المتورطين فيها. وفي هذا السياق، لم يتردد المسؤول الأعلى في الإيالة في توجيه اللوم للبايلرباي عند إثبات تقصيره في ردع الفساد والتعدي

[1] الأرشيف العثماني: **مهمة دفترى** 23، ص 102 ،حكم 208؛ بتاريخ 12 رجب 981هـ/ 7 أكتوبر 1573م/فاضل بيات: **البلاد العربية في الوثائق العثمانية، ولاية الجزائر،..... المرجع السابق**، ص ص 139-140.

[2] **الديوان الهمايوني:** هو دائرة حكومية مرموقة في الدولة العثمانية وظيفتها مناقشة القضايا السياسية والإدارية، العسكرية والشرعية والمالية ...وإصدار قرارات بشأنها وكانت مفتوحة للجميع في الاستماع للشكاوي المقدمة إليها ...ينظر: سهيل صابان: **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض 1421هـ/2000م ،ص119.

على الأهالي، بل إنه أحيانًا كان يوصي بعزله ومعاقبته. وهذا الحكم يشير إلى أن الديوان الهمايوني كان يرى أن البايلرباي مسؤول عن تجاوزات الأمراء في تلمسان، معتبرًا أن سلب الأهالي بالقوة والاستيلاء على ممتلكاتهم يمثل خرقًا واضحًا للشرع والقانون. وكان الواجب على الدولة والحكام في مختلف الإيالات الحرص على منع الظلم والقضاء على الفساد لضمان استقرار أحوال السكان، لكن تهاون بعض المسؤولين كان يؤدي إلى استمرار هذه الممارسات. وفي محاولة للحد من هذه التجاوزات، تم إرسال قاضٍ جزائري إلى تلمسان برفقة أحد جواشيه القصر السلطاني وهو سليمان مع عدد من الحراس للتحقيق في صحة الاتهامات المنسوبة إلى أمير سنجق[1] تلمسان، والتأكد من هوية المسؤولين عن الاستيلاء على أموال الأهالي بغير وجه حق. وقد كُلِّف القاضي والمباشرون بمواجهة المتهمين وإجبارهم على إعادة الأموال المسلوبة وإلغاء التصرفات غير القانونية التي ارتكبوها. وقد شدد الحكم على ضرورة اتخاذ إجراءات صارمة بحق كل من يثبت تورطه في هذه الأعمال، مشيرًا إلى أهمية التزام الحكام والمسؤولين بحماية الأهالي من أي تعسف أو استغلال، وفرض رقابة صارمة على تصرفات الولاة لمنع تكرار هذه الممارسات غير المشروعة حسب ما ورد في الوثيقة التالية.

"قدم أهالي تلمسان عريضة إلى سدة سعادتي أبلغوا فيها أن الأمراء هناك يمارسون الظلم والتعدي عليهم واستحدثوا بعض البدع، ويأخذون أموالهم خلافاً للشرع والقانون ولا يتم التقيد بالأمر المعروف والنهي عن المنكر، ولهذا تم استنساخ صورة عريضتهم بهذا الصدد وأرسلت إليك. وبناء عليه فإن الغاية من تعيين الولاة والحكام في إحدى الولايات هي دفع الظلم والفساد وتنظيم أحوال العباد، ولهذا فان وقوع مثل هذا الظلم على الفقراء والضعفاء في أيام عدالتي السلطانية دون أن يكون لك علم به ودون دفعه ورفعه يعود سببه إما إلى عدم اهتمامك بحفظ وحراسة البلاد والولاية أو إلى تقديمك الدعم إلى مثل هؤلاء الظلمة ومجاراتك إياهم، وعليه فإنني لا أرضى مطلقاً بتعرض الفقراء والرعايا إلى مثل هذا الظلم والتعدي خلافا للشرع والقانون، ولهذا وبغية رفع الظلم والبدع المذكورة فقد أمرت بتعيين قاضى جزائر الغرب وبمباشرة سليمان، زيد قدره، وهو من جاوشية سدتي العليا، للتقصي عن ذلك في محله وأمرت:

[1] **سنجق** ومعناه اللغوي العلم ، وقد خص بها اللواء الذي يمنحه السلطان للوالي أو الأمير تعبيرا عن ثقته به ، ثم تطورت دلالته فأصبح يعني قسم إداري من أقسام الدولة، سهيل صابان :**المرجع السابق** ، ص136.

عند وصوله، تنظر في صورة عريضة المذكورين وبعد الإحاطة علماً بمضمونها تقوم بإرفاق رجال أكفاء بقاضي جزائر الغرب وإرساله إلى ولاية (ناحية) تلمسان مع جاوشي المذكور ليقوموا بمتابعة وتحري أحوال القائمين بممارسة هذه الشاكلة من الظلم والتعدي على الأهالي ومعرفة من قام بممارسة الظلم والتعدي على المذكورين وأخذ نقودهم وأموالهم خلافاً للشرع والقانون هل هو الأمير (أمير السنجق) أم القاضي أم المباشرون، وليعملوا على مواجهته كائناً من يكون، مع الخصوم والتقصي والتحري على وجه الحق، لترى هل المسألة مثلما عُرضت فإذا كانت كذلك تقوم باسترداد ما أخذوه من النقود والأموال خلافاً للشرع والقانون ثم تمنع وتدفع ظلمهم وتعديهم وتزيل وترفع ما أحدثوه من بدع، وتنبه وتؤكد عليهم إن كانوا أمراء أو قضاة أو أمناء وعمال إلا يقوموا بعد اليوم بممارسة الظلم والتعدي. وفي حالة قيامهم بذلك على أهالي الولاية (الناحية) المذكورة خلافا لأمري الشريف دون أن تقوم أنت بمنعهم، ويبلغ سدة سعادتي بذلك من جانب الأهالي فإنه سيتم تأديبهم (المعتدين) كما تتحمل أنت تبعة ذلك، فتتقيد وفق ذلك وبالإجمال تتوخى الحذر كثيراً من قيام أهالي الناحية المذكورة بتقديم الشكوى مرة أخرى، وعلى كل قاض من قضاة تلك الناحية أن يدونوا صورة هذا الحكم الشريف في السجل المحفوظ حتى يقوم الأمراء والقضاة فيما بعد بالعمل وفق مضمونه السلطاني" [1].

[1] الأرشيف العثماني: **مهمة دفتري ذيلي** 2 ، ص 216، حكم 567؛ بتاريخ 26 ذي القعدة 982هـ/ 9مارس 1575م./فاضل بيات: **البلاد العربية في الوثائق العثمانية .... المرجع السابق**، ص ص146-148.

ثانيا: مطالبة أعيان وأهالي الجزائر باسترداد الأموال التي أخذها منهم البايلرباي السابق محمد باشا

يحث أعيان وسكان الجزائر على استعادة الأموال التي صودرت منهم بغير وجه حق من قبل البايلرباي[1] السابق محمد باشا[2]، مطالبين الديوان بإعادة الحقوق إلى أصحابها، وتمكينهم من استرجاع ممتلكاتهم وفقًا للعدالة والإنصاف. وبناءً على ذلك، طالبوا بإحقاق الحق واسترداد أموالهم المنهوبة. ويبدو أن الديوان العثماني الهمايوني وجد أدلة كافية تثبت تورط محمد باشا في هذه التجاوزات، فصدر بحقه الحكم المناسب، ولم يُعفَ من العقوبة المترتبة على أفعاله. كما تبين أن الأموال التي كانت بحوزته قد جُمعت بطرق غير شرعية، فتمت مصادرتها وإعادتها إلى الجزائر وأهاليها حفاظًا على حقوقهم. أصدر الديوان أيضًا قرارًا سلطانيًا يأمر البايلرباي الحالي في الجزائر بتنفيذ إعادة الأموال إلى أصحابها، وتعويضهم عن الظلم الذي لحق بهم، تأكيدًا على سيادة العدل والإنصاف، وضمانًا للاستقرار والأمن في المنطقة حسب ما جاء في الوثيقة التالية:

" **هذا مرسومنا الشريف العالي السلطاني وخطابنا المنيف الخاقاني أرسلناه إلى العلماء والصلحاء والشرفاء وسائر أهالي الجزائر دام توفيقهم يعربي مضمونه الميمون أنه ورد من جانبكم محضر ينهى فيه مما صدر من أمير الأمراء الكرام الأمير بولاية الجزائر سابقاً محمد باشا ابن صالح باشا ومن كتخذاه من الجور والظلم وانهم أخذوا (ما) في يد رعايانا هنالك من المال وغير ذلك، وجميع ما حصل منهم لأهالي الجزائر ثمة عُرض لدى حضرتنا السنية مفصلاً، ونال هنا محمد باشا المشار**

---

[1] **بايلرباي**: أي بكلربكي **BLEYLERBEY** ، يكتب بالقلم التركي بيجرباجي أو بكلربك بلفض الكاف ياء خفيفة وتعني أمير الأمراء وهومن أعلى المناصب في الدولة العثمانية وكان يوجد في العهد العثماني الأول بايلرباي 1 كان مسؤولا عن الجيش وما يتعلق به من أمور ويأتي مباشرة بعد السلطان ، بعد الفتوحات العثمانية في أروبا انقسم إلى قسمين : بكلربك الأناضول وهو الشق الأول ، بكلربك الروملي وهو الشق الثاني ، ينظر عبد الرحمن الجيلالي: **تاريخ الجزائر العام** ، ج3، ديوان المقطوعات الجامعية ، الجزائر ، ط1415،7هـ/1994م ، ص484.

سهيل صابان :**المرجع السابق** ،ص64.

[2] **محمد باشا**: ابن صالح رايس وصل للجزائر في جانفي 1567 م بمعية 8 سفن شراعية ، حكم مدة سنة بسبب المجاعة التي حلت بالجزائر ، تمكن من السيطرة على قطاع الطرق ، عمل على تحصين مدينة الجزائر ومرفأ حلق الوادي ، لم تشهد فترة حكمه حروبا قط. تم أسره في معركة ليبانت سنة 1571 ، ثم أرسل إلى البابا بيوس الخامس بروما .ينظر: فيراي ديقوهايدو: **تاريخ ملوك الجزائر** ،تعريب :أبو لؤي عبد العزيز الأعلى ،دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر ، ص ص153-155 .

إليه جزاءه وأما كتخداه وما وُجد عنده من المال وغيره أرسلناه إلى الجزائر جملة ليؤخذ بحسب الشرع الشريف منه حقوق العباد في أيام عدالتنا الفائقة، وكذلك أرسلنا في ذلك الشأن حكماً آخر مؤكداً إلى أمير الأمراء الكرام كبير الكبراء الفخام ذي القدر والمجد والاحترام المختص بمزيد عناية الملك الأعلى أمير الأمراء بولاية الجزائر علي باشا دام إقباله لأن يرد لأهالي الجزائر المزبورين، ما أخذ منهم ظلماً وعدواناً حتى يُمنح. كل ذي حق حقه وأقصى مراد حضرتنا الجليلة أن تكون الرعايا والبرايا الذين هم ودائع الله تعالى في أيام دولتنا الفائقة في غاية الأمن والأمان والرفاهية والاطمئنان فرحين مسترحين في أوطانهم مواظبين على الأدعية المقبولة و... المباركة في أناء الليل وأطراف النهار، والله تعالى هو الموفق والمعين بمنه ويمنه إن شاء الله تعالى"[1].

ثالثا: الإبلاغ عن إعتداءات يقوم بها بعض منتسبي الدولة على الرعايا في الجزائر وتجاوزهم على المال العام.

يُعد التجاوز على المال العام من المخالفات التي تستوجب العقاب، والأمر يتطلب رفع الظلم عن الرعايا واسترداد حقوقهم، مع إعادتها إليهم، واحتساب مرتباتهم وفقًا لنظام مزرعة، بحيث يتم تحديدها على أساس بدل عشر المزرعة لمنتسبي الولاية. ويشمل هذا الحكم عددًا من القضايا التي تندرج ضمن الشؤون القضائية، ويجمع بينها قاسم مشترك يتمثل في الظلم الذي يمارسه بعض منتسبي الدولة ضد الأهالي. ويبرز موقف الدولة من هذه التجاوزات في منع مرتكبيها من استغلال مناصبهم لفرض الهيمنة وبث الرعب واتهام الرعايا بأمور غير إنسانية أو تلفيق اتهامات كيفيّة وكيدية بغرض ابتزازهم. ويصل هذا الظلم أحيانًا إلى اعتداء مباشر من هؤلاء المنتسبين أو بعض قادة البحر، مما يدفع الأهالي إلى اللجوء إلى الديوان الهمايوني للمطالبة بإنصافهم واتخاذ إجراءات حازمة بحق المعتدين. إلى جانب ذلك، فإن بعض قادة البحر وموظفي الدولة لا يقتصر تجاوزهم على المال العام، بل يمتد إلى الاستغلال غير

(1) الأرشيف العثماني: **مهمة دفتري**7 ،ص907 ، تسلسل 2483، بتاريخ أواخر جمادى الأولى 976 هـ /نوفمبر 1568م./فاضل بيات: **البلاد العربية في الوثائق العثمانية، ولاية الجزائر... ،المرجع السابق**، ص ص 130-131.

المشروع للأراضي، حيث يقوم بعض العمال والملتزمين[1] ببيع الأراضي التي حصلوا عليها من الدولة بغية تشغيلها لصالحهم، متجاهلين أن الملكية تعتبر وقفًا للخزينة، وأن تلك العقود تعد لاغية قانونًا، مما يضيف بعدًا جديدًا لهذه المخالفات. وعند وصول هذه التجاوزات إلى الديوان الهمايوني، تصدر توجيهات صارمة من البايلرباي، الذي يؤكد في البداية على ضرورة التعامل الإيجابي مع الأهالي، وحفظ حقوقهم، ومنع الظلم والفساد عنهم، مع فرض تطبيق أحكام الشريعة والقوانين دون أي اجتهادات أو تأويلات مخالفة للشرع والقانون. وأخيرًا، يُحظر تمامًا اللجوء إلى أي أساليب مستحدثة أو تحايل لممارسة الظلم أو الاعتداء على أي شخص، وذلك وفق ما ورد في الوثيقة التالية:

" **أرسل أهالي جزائر الغرب ممثلاً إلى سدة سعادتي وقدموا عريضة ليبلغوا بان من المحدثات والبدع التي استحدثت اتهام البعض عندما يفرق أحد الأشخاص عند عبوره نهراً خلال فيضانه أو عندما يفترسه أسد أو عند وقوعه من الشجر عند قطعه أو عند وقوعه في جرف أو عند احتراق زوجته مع ابنه عند نشوب الحريق في بيته. كما يقوم البعض من أبناء الحرام بإخراج جثة الميت من المقبرة ثم يقطعون يديه ورجليه ويضعونها أمام منزل أحدهم أو في إحدى المحلات أو في حديقة أو مزرعة أحدهم ثم يدعون بأنه وجد أمام بابه أو في حديقته ومزرعته شخص مقتول، كما يقوم بعض قادة البحر بسرقة بقرة أحدهم ويذبحونها، ثم يدخلون بيت أحد الميسورين ويمكثون فيه بحجة الضيافة ويتركون هناك قطعاً من جلد ولحم ، البقرة التي ذبحوها وبعد مغادرتهم يدعون بأن هذه القطع وجدت في بيته ويتهمونه بأنه ذبحها فيفرضون عليه غرامة مالية، وعندما يهاجم خنزير شخصا ما يفرضون الدية على القرى هناك، وأن قادة الأوطان يقومون بجولات برفقة 30– 40 من خدمهم ويخربون القرية التي يحطون فيها، وأن بعض العمال والملتزمين يقومون ببيع الأراضي التي أخذوها لتشغيلها إلى بعض الأشخاص على أساس الملكية فيتصرف المشترون بها**

[1] ظهر **نظام الالتزام** في النصف الثاني من القرن 15م،وهو معاملة يقوم بها صاحب مصدر مدر لعائد غير مضمون بدفع هذا المصدر إلى شخص آخر ليستغله ويأخذ عوائده لمدة معينة ...أي هو وسيلة تحويل عاجل غير مضمون إلى عائد عاجل مضمون... ينظر: معاد محمد عابدين وقاسم محمود الحموري: **التزام الضرائب في الدولة العثمانية: دراسة تاريخية شرعية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، الاقتصاد الإسلامي،م29، ع3،محرم1438هـ / أكتوبر2016م،ص261.

على أساس الملكية ولا يدفعون عنها للميري أي شيء، وأن بعض العمال يمنحون العلاوة المتلقي العلوفة (المرتبات) فيطلب هؤلاء العلوفة من الخزينة بموجب الترقية كما أن هناك العديد من أمثال هذه البدع وممارسة الظلم والتعدي على الفقراء، وبناء عليه فإن الغاية من تعيين حاكم ووال في إحدى الولايات هي لدفع الظلم والفساد وتنفيذ أحكام الشريعة وبالإجمال إنني لا أقبل أبداً ممارسة أي عمل خلافاً للشرع الشريف ومغايراً للقانون المنيف، ولهذا فقد أمرت بإلغاء البدع المذكورة وأمرت:

عند وصول حكمي الشريف، تقوم برفع البدع المذكورة بموجب أمري جليل القدر وتحول بعد اليوم دون ممارسة الظلم والتعدي على أي أحد خلافاً للشرع الشريف، وتعمل على استرداد المبالغ التي أخذت بهذا الشكل إلى أصحابها بحسب الشرع الشريف. وتؤدب وبمعرفة قضاة التحقيق أهل الفساد والأشقياء بمقتضى الشرع القويم ولا تبدد دقيقة واحدة في مجال ضبط وحماية البلاد وإصلاح أحوال الرعية، وعند قيام القادة بالدخول إلى القرى لا يدخلوها بعدد زائد من الرجال، وعند دخولهم لا يأخذوا المواد الغذائية والعلف من الرعايا مجانا ودون مقابل وأن يشتروا ما يريدون شراءه برضا البائعين وان يدفعوا ثمنها، وكل من يتصرف بمزارع من طائفة العسكر ممن يتلقون علوفة (مرتبات) لا يجوز قطعاً عدم تسديدهم العشر أو مطالبة البعض بزيادة العشر، وتتقيد في هذه المسائل أيضاً، وكل من يلتزم مزرعة من طائفة العسكر أو من الأمراء والأغاوات والمحليين إذا وافقوا على احتساب عشر مزرعتهم التي التزموها مع علوفتهم على أن لا تزيد قيمة عشرهم عن مقدار مرتباتهم، تعمل على احتساب علوفتهم على أساس بدل عشرهم وتسجل ذلك في الدفتر، حتى لا تُؤخذ منهم زيادة خلافاً للشرع والقانون وذلك عند قيامهم باستلام عشرهم، وبالإجمال تعمل على تدوين أمري السلطاني في السجل المحفوظ في الجزائر حتى يتم العمل بمضمونه السلطاني وتوجيه العقوبة لمن يعمل خلافاً لذلك وليكون كذلك عبرة ونصيحة لغيرهم حتى لا يفسح المجال لكل من يقوم بعمل خلافاً للشرع والقانون"[1].

[1] الأرشيف العثماني: مهمة دفتري 24، ص216، حكم 233، بتاريخ 13 ذي الحجة 981هـ / 5 أبريل 1574م./فاضل بيات: **البلاد العربية في الوثائق العثمانية**..... **المرجع السابق**، ص ص 142-144.

رابعا: القبض على أحد مبعوثي الباب العالي(عيسى بايلرباي الجزائر الأسبق) بتهمة سرقة أموال الدولة

وقد ورد في هذه المراسلة عملية القبض على بايلرباي إيالة الجزائر المدعو عيسى، الذي كان يشغل منصب حاكم في إحدى سناجق إيالة الجزائر، وذلك بعد ثبوت استيلائه على أموال الدولة وسرقتها. تم ضبطه وبحوزته ثلاثة أكياس من المال، الأمر الذي استوجب اتخاذ إجراءات قانونية بحقه. فأصدر الحكم الشريف في إيالة الجزائر أمراً بالقبض على الحاكم السابق المدعو عيسى، بعد أن ثبت تورطه في سرقة أموال الدولة مستغلاً منصبه. وقد عُثر بحوزته على ثلاثة أكياس من الأموال التي لم يكن له حق التصرف فيها. وبناءً على ذلك، تم توجيه الأمر إلى الباب العالي بضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لإرسال هذه الأموال إليه، مع التأكيد على تسجيلها رسمياً ضمن سجلاته حسب ما ورد في الوثيقة التالية:

"هذا الحكم موجه إلى بايلرباي إيالة الجائر: إن المدعو عيسى كان قد عين سابقا حاكما على أحد سناجق إيالة الجزائر ، ويوجد بذمته أموال للدولة ، والتي قام بسرقتها وبقيت معه ثلاثة أكياس من المال. وعليه لابد من القيام بحبسه، واخد كل الأرزاق والأموال الموجودة بين يديه وإرسالها إلى الباب العالي وعليكم بالسهر على إرسالها على أحسن وجه وتسجيل كل الأموال التي تظهر عنده في دفتر وإرسالها إلى الباب العالي" [1].

خامسا: تصرف بايلرباي الجزائر حسن آغا بأموال الدولة دون حق

صدر أمر من الباب العالي إلى بايلرباي إيالة الجزائر بشأن حسن آغا الذي عين على رأس الانكشارية لتفادي الخلاف الذي وقع بين طائفة الرياس والانكشارية بالجزائر، ولكن هذا الأخير ما إن حل بالجزائر حتى عمد إلى الغدر وظلم الأهالي وأخذ أموالهم، بل حتى أنه كان يأخذ الأموال من خزينة الدولة ويوزعها على أتباعه بدون حق، فقاموا بإحضاره أمام الديوان لنصحه، لكنه قام بإهانة أهله

[1] الأرشيف العثماني: **مهمة دفتري7**،ص875، حكم2403 ، بتاريخ3جمادى الأولى976 هـ /24 أكتوبر 1568م./عبد الجليل التميمي: **دراسات في التاريخ العثماني المغاربي خلال القرن 16 م**، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، ماي 2009م، ص ص186-187.

وعصيان أوامره، وعليه تقرر تعيين كتخذا آغا (أو نائب الأغا) جديد ليحل محله ولضبط النظام في صفوف الانكشارية، ويتم القبض على حسن آغا وأتباعه ومحاكمتهم بحسب الشرع والحصول على الجزاء الذي يستحقه كما ورد في الوثيقة:

" لقد وصلتنا أخبار من بايلرباي إيالة الجزائر بأنه لتحاشي وقع الخلاف بين طائفة الرياس والإنكشارية بالجزائر، تم تعيين حسن آغا على رأس الانكشارية، ولكن ما إن حل بالجزائر حتى عمد إلى الغدر وظلم الأهالي وممارسة الرشوة والضغط على الأهالي لأخذ أموالهم، بل وكان يأخذ الأموال من خزينة الدولة وتوزيعها على اتباعه بدون حق. كذلك و بمحض إرادته، قام بغلق أبواب القلعة(أي مدينة الجزائر) تاركا الأهالي في ضيق وحصار، رافضا النصيحة. وعلى الرغم من إحضاره أمام الديوان لنصحه، فقد قام بإهانة أهله وعصيان أموره. وعليه تقرر تعيين كتخذا آغا (أو نائب الآغا) جديد ليحل محله وليعمل على ضبط النظام في حقوق الإنكشارية، مع العمل للقبض على حسن آغا و أتباعه و إيداعه السجن و إرسالهم إلى الباب العالي. وعليه عند وصول أمري هذا، فليتم القبض على حسن آغا وأتباعه ومحاكمتهم بحسب الشرع وفي حالة عدم الطاعة، فليكتب للباب العالي بذلك والعمل على حبسه وإرساله إلى استانبول، حتى يتم محاكمته والحصول على الجزاء الذي يستحقه"[1].

المبحث الثاني: التحريات حول اغتصاب، تجاوز ونهب أملاك الدولة ورعاياها والعمل على استرجاعها

أدت الرشاوي والزيادات المالية المستمرة التي اعتمدتها الإيالات المغاربية إلى تجنبها لحالات الإفلاس، مما انعكس إيجابا على الحياة الاقتصادية وجعلها أكثر استقرارا. ونتيجة لذلك، ازدهرت عمليات الحجز التي تتم في الموانئ البحرية، حيث كان يتم احتجاز السفن والبضائع المحظورة من دخول الأسواق الأوروبية والأمريكية، مماساهم في تعزيز النشاط التجاري. غير أن الطموحات السياسية والمناصب الإدارية كانت أحيانا تباع للمسؤولين الذين يدفعون أكثر، مما تسبب في انحراف الكثير عن

[1] الأرشيف العثماني: **مهمة دفتري 42**، ص 55، حكم 266، بتاريخ 19 جمادى الأولى 989 / 21 جويلية 1581م./عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق**، ص247.

النزاهة. وأسفرت هذه التجاوزات عن تدهور المالية العامة وتكرار الاعتداء على الأموال، وهو ما دفع الباب العالي لبذل جهود مكثفة لاسترجاعها. وتمثل الإجراء المتخذ في هذه الحالة في تقديم خدمات ضريبية مؤقتة وفق التدابير التالية[1]:

أولا: عدم التصرف بأموال خزينة الدولة

أ/حصول بعض الأشخاص على أوامر من مركز الدولة للتصرف بالمقاطعات المخصصة مواردها للجند في ولاية الجزائر.

نُفِّذ نظام الالتزام في إيالة الجزائر على غرار ما كان معمولًا به في سائر الإيالات العثمانية، حيث جرى تخصيص المقاطعات بطريقة الالتزام، وتم تحديد موارد الجند فيها، غير أن بعض الملتزمين تجاوزوا القوانين المتبعة، ومنحوا أماكن للآخرين دون سند شرعي، مما أدى إلى خلط في النظام المالي المخصص للإيالة. ومع مرور الزمن، تفاقم هذا التجاوز، حيث عمد بعض الأفراد إلى استصدار أوامر جديدة من مركز الدولة لجعل المقاطعات تحت إدارتهم الشخصية، مدعين أحقيتهم في ذلك، وهو ما تسبب في حرمان الجند من مواردهم المالية، وخلق اضطرابات مالية في الإيالة. ونظرًا لصعوبة التحقق من صحة هذه الأوامر، لم يكن باستطاعة المسؤولين وقف هذا التعدي، مما استدعى تدخل الديوان الهمايوني لطلب إصدار أمر سلطاني إلى بايلرباي الجزائر بإلغاء تلك التجاوزات، وإعادة تنظيم توزيع الموارد بما يضمن تخصيصها لتمويل الجند وفق القواعد المقررة. ويستدل مما ورد في الحكم أن البعض من أمراء السناجق كانوا يستصدرون أوامر لتحويل المقاطعات المذكورة إلى زعامات يتصرفون بها وذلك بعد عزلهم، ولهذا طلب الديوان الهمايوني تخصيص أماكن أخرى مناسبة لهؤلاء وعرض الأمر عليه لإصدار الأمر اللازم بشأنه، وفق ما ورد في الوثيقة التالية:

"تم الإبلاغ عن أن بعض النواحي في ولاية الغرب خصصت منذ القدم مقطوعاً على وجه الالتزام لتغطية علوفة جنود الجزائر، وفي الوقت الذي أُعتيد العمل بذلك فقد قام بعض

[1] رحيمة بيشي، ربيعة قريزة: **الرقابة المالية في الإيالات المغاربية خلال النصف الثاني من القرن(10هـ/16م) من خلال الوثائق العثمانية**، نفس المرجع، ص 7.

الأشخاص من تلك الجهة باستحصال أوامر من سدة سعادتي بجعل موارد النواحي التي اعتبرت مقطوعاً زعامة لهم والتصرف بها بهذا الشكل مما أدى إلى عدم التمكن من دفع العلوفات التي يستحقها جنود الجزائر وتعرضهم للمضايقة، وعليه فقد أمرت أن يتم العمل وفق ما اعتيد عليه وأمرت : عند وصوله، تتقيد في هذا الصدد بالذات وتحول بمقتضى أمري جليل القدر دون تعرض الطائفة المذكورة بعد اليوم إلى المضايقة في هذا الصدد خلافاً لما أُعتيد عليه ومغايراً لأمري الشريف، بل تقوم بضبط النواحي التي أعتيد تحصيل مواردها بشكل مقطوع من جانب الميري لمرتبات طائفة الجند وعلى الأسلوب السابق لمرتبات الجند أيضاً، وتحول دون قيام أحد بالتنازع في هذا الصدد خلافا لأمري، وفي حالة وجود من تم عزلهم من إمارة السناجق بهذه الحجة يتم إسناد أماكن أخرى مناسبة لهم، وتعرض الموضوع ليتم إصدار أمري السلطاني بقيام الأمراء بضبط تلك الأماكن والتصرف به"[1].

ب/ الإبلاغ عن وقوع بعض الأماكن التابعة للميري بأيدي بعض الأشخاص وحصول مضايقة مالية في دفع مرتبات الجند

يتصل هذا الحكم بشكل مباشر بالحكم السابق، إذ يتعلق بالتحايل على القوانين والانظمة واستغلال موارد الخزينة لصالح بعض الأفراد. ووفقًا لما ورد في هذا الحكم، فإن بعض الأماكن في مدن عنابة وقسنطينة وبسكرة وتنس وتلمسان وألوية أخرى في إيالة الجزائر، والتي كانت خاضعة لإدارة الميري، قد انتقلت إلى تصرف بعض الأفراد بطرق غير شرعية. وقد تم ذلك من خلال حصولهم على أوامر من مركز الدولة تتيح لهم التصرف بها، مما أدى إلى اضطراب في ميزانية الإيالة بسبب فقدان أهم مواردها، وانعكس ذلك في العجز عن دفع رواتب الجنود. وقد استلزم هذا الوضع تدخل الديوان الهمايوني لإلغاء الأوامر الصادرة لصالح بعض الأفراد، إلا أن الأمر استغرق وقتًا طويلًا لتنفيذه. وبسبب استمرار بعض الأشخاص في استغلال هذه الأماكن، اضطر مركز الدولة إلى إصدار أوامر جديدة لضبطها وإعادتها إلى الخزينة. ونتيجة لذلك، أصبحت خزينة الجزائر تعاني من العجز

[1] الأرشيف العثماني: **مهمة دفتري** 47،ص 185، حكم 436، بتاريخ 1 جمادى الثانية 990هـ /23 جوان 1582م./فاضل بيات: **البلاد العربية في الوثائق العثمانية، ولاية الجزائر...** ، **المرجع السابق**، ص ص 104-105.

ولم تتمكن من الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الجنود، مما اضطر بايلرباي الجزائر خضر باشا[1] إلى طلب تدخل الديوان الهمايوني مجددًا لاستصدار أوامر سلطانية تقضي بالموافقة على ضبط هذه الأماكن تحت سلطة الميري، وفق ما ورد في الوثيقة التالية:

" أرسلت رسالة إلى سدة سعادتي أبلغت فيها أن بعض الأملاك في بلدات عنابة وقسنطينة وبسكرة وتنس وتلمسان وغيرها من الألوية التابعة لجزائر الغرب والتي كان يتم ضبطها منذ القدم باسم الميري والمخصصة مواردها لمرتبات الجند قد وقعت بطريقة ما بأيدي بعض الأشخاص، وترتب على ذلك مضايقة في صرف مرتبات الجند وغيرها من النفقات، وسبق أن تم النظر لمثل هذه المسائل فتم ضبطها باسم الميري، ولكن تم نزعها مرة أخرى من الميري بطريقة ما، مما أدى إلى حصول مضايقة في مرتبات الجند وغيرها من النفقات ورجوت استصدار حكمي السلطاني بشأن ضبطها من قبل الميري وعليه فقد أمرت عند وصوله، تنظر في الأمر لترى هل أن المزارع والأملاك التابعة منذ القدم للميري وقعت بطريقة ما بأيدي الآخرين رغم التملك السلطاني، وإذا كانت كذلك تضبطها باسم الميري وتمنع أي شخص من التدخل فيها خلافاً للشرع الشريف والأمر المنيف"[2].

ثانيا: عدم التجاوز على أملاك الدولة ومنح الرعايا والأرباب إقطاعات على شكل تمار وزعامات

أ/ الإبلاغ عن التجاوز على الخواص السلطانية في الإيالات المغاربية ومنحها لبعض الرعايا وأرباب التمار:

---

[1] **خضر باشا(أبو عبد الله محمد)**:حكم الجزائر مرتين، وكانت المرة الأولى في (997-1000هـ/1589-1592م) والمرة الثانية في (1003-1004هـ/1595-1596م)، لقبته إحدى الوثائق المتوكل على الله المجاهد في سبيل الله. نقلا عن أحمد قاسم: **إيالة تونس على ضوء فتاوي ابن عظوم (1574-1600)**، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، أوت 2004، ص 84 وللاستزادة حول سياسة خضر باشا ينظر للوثائق التالية: الأرشيف العثماني: **مهمة دفتري 67**،ص137، حكم 362، أواخر رمضان 999هـ / أواخر جويلية 1591م./ **مهمة دفتري 68**، ص 15، حكم28 ،24 ذي الحجة 999هـ / 13 أكتوبر 1591م./ فاضل بيات: **البلاد العربية في الوثائق العثمانية، ولاية الجزائر... ، المرجع السابق**، ص 230 وص ص 285-286.

[2] الأرشيف العثماني: **مهمة دفتري 73**،ص 574 ، حكم 1253، بتاريخ 11 شوال 1003هـ / 19 ماي 1595م. /فاضل بيات: **البلاد العربية في الوثائق العثمانية، ولاية الجزائر... ، المرجع السابق**، ص 107.

تم الإبلاغ عن التجاوزات المتعلقة بالخواص السلطانية في مختلف أنحاء إيالة الجزائر ضمن إيالة جزائر الغرب وطرابلس الغرب وتونس، حيث تم منح بعض الرعايا امتيازات تتعلق بالتمايز وآدابه، وهو أمر غير مشروع ومخالف للأوامر السلطانية التي تحظر مثل هذه التصرفات.

كانت هذه الخوص السلطانية تحمل اسم خواص همايوني، وهي أملاك تابعة مباشرة للسلطان أو تُحصل عن طريق ممثليه أو من خلال المقاطعة بأسلوب الالتزام، دون السماح لمسؤولي الإيالة بالتدخل في شؤونها. واستنادًا إلى الوثائق، تبين أن هذه التجاوزات كانت تُمنح دون علم الدولة المركزية، مما يشير إلى مخالفة صريحة للأوامر السلطانية. وقد ورد في النصوص أن الحكم كان يتم توزيع بعض هذه الخواص على الرعايا بصيغة تمايز أو زعامة أو على شكل إقطاعات، لكن تسجيلها بأسماء المستفيدين منها كان يتطلب موافقة الديوان الهمايوني. وبالتالي، فإن أي تجاوز لهذه الإجراءات، سواء بعرضها على الديوان أو بدونه، كان يعتبر انتهاكًا للقانون، حيث لا يجوز التصرف في هذه الخواص بدون الرجوع إلى السلطة المختصة. وفي سياق تنفيذ الأوامر السلطانية، جاء حكم صريح في ربيع الأول عام 984 هـ /مايو 1576 م) ورد في دفتر الديوان، يفيد بضرورة تطبيق التعليمات وإرسال الحكم إلى بايلرباي جزائر الغرب، مع إرسال نسخ منه إلى بايلرباي طرابلس الغرب وتونس، لضمان الالتزام بمضمونه ومنع أي تجاوزات مماثلة مستقبلاً.

ب/الأمر بمنع قائد سباهية قسنطينة بولاية الجزائر من منح الأراضي المخصصة لقادة السباهية لأبنائه

يأتي هذا القرار ضمن الأحكام المتعلقة بمنع التجاوزات على الأراضي الميرية ضمن إيالة الجزائر، إذ يُستدل من الحكم أن الدولة قد خصّصت جزءًا من هذه الأراضي لرياس السباهية[1]، الذين كانوا

[1] يقصد **بالسباهية** الجنود الخيالة في الدولة العثمانية، والذين اقطعوا الأراضي مقابل اشتراكهم في الحروب، وحفظ المن مع عدد من الجنود الذين يقومون بتجهيزهم مقابل الأموال التي يحصلون عليها من التيمارات (القطاعات الممنوحة لهم) وكان السباهية على فئتين تبعا لعائدهم المالي من الأراضي المقطعة لهم. الأولى وهي الزعماء وهم أصحاب الإقطاع الذي تتراوح عائداتهم المالية ما بين (19.999-99.999) أقجة. أما الفئة الثانية فهي الثمارية الذين تتراوح عائدات كل منهم من إقطاعه ما بين (6000-19.999) أقجة ينظر إكمال الدين إحسان أوغلي :**الدولة العثمانية تاريخ وحضارة** : تر ، صالح سعداوي ، مركز الأبحاث والقوة الإسلامية ، إسطنبول ، 1999م ، ص ص 393-401 .

ضمن أصحاب التيار العسكري من الفرسان، حيث جمعوا عتادهم وشاركوا في الحملات وفقًا لما اقتضته الضرورة العسكرية في المنطقة. وبناءً على ما ورد في الحكم، أن قيادة آلاي بكي[1] أي رايس السباهية في لواء قسنطينة بالجزائر قام بمنح الأراضي المخصصة لرياس السباهية لأبنائه، ليتصرفوا فيها على أساس الملكية ،دون أن يؤدوا رسوما وضرائب عنها، إذ إن ذلك يعد تعديًا على الأسس الملكية المقررة. ولهذا السبب، جاء الأمر من الديوان الهمايوني ليؤكد على ضرورة احترام هذه القرارات، وطلب بوضوح عدم تدخل أبناء السباهية في شؤون الأراضي المذكورة، والعمل على تخصيصها لرياس السباهية دون غيرهم وفق ما ورد في الوثيقة التالية:

"أرسلت رسالة إلى سدة سعادتي تبلغ فيها أن حسين محمد الذي كان فيما سبق قائد السباهية في لواء قسنطينة قام بمنح الأراضي و...، المخصصة لقادة السباهية إلى أبنائه بطريقة من الطرق، ويتصرف أبناؤه بها على طريقة الملكية في الوقت الراهن الأمر الذي ألحق حيفاً لمن يتولون قيادة السباهية، ولم تبق لهم القدرة على الخدمات الميرية، وناشدت استصدار حكمي السلطاني بشأن ضبط تلك الأراضي من قبل من يتولون قيادة السباهية حسب الأسلوب السابق وعليه فقد أمرت:

عند وصوله، تعمل في هذا الصدد وفق ما أعتيد عليه منذ القدم وتحول دون قيام المذكورين بالتدخل في الأراضي ... المخصصة لقادة السباهية خلافاً لما أعتيد عليه"[2].

ثالثا: الإتهامات الموجهة للولاة في التجاوز والتصرف غير الشرعي بممتلكات الدولة

أ/ قيام بايلرباي الجزائر رمضان باشا ببيع بعض الأماكن المخصصة لتصرف الولاة

يدخل هذا الفعل ضمن الاتهامات التي وُجهت إلى الولاة، والتي تتعلق بالتجاوز والتصرف غير المشروع في أملاك الدولة. وبالاستناد إلى ما ورد، فإن بايلرباي جزائر الغرب رمضان باشا[1] قام ببيع

[1] **الاي بك** وهو قائد السباهية في اللواء حيث كان هناك الاي بك في كل لواء من الألوية في فلسطين ، يقوم بمتابعة شؤون سباهية التابعين له.ينظر: زهير غنايم عبد اللطيف غنايم ، معتصم حسن احمد الناصر : **العساكر السباهية ودورهم العسكري والاقتصادي في فلسطين خلال القرنين العاشر الحادي عشر الهجريين – السادس عشر والسابع عشر الميلاديين** ، ص400.

[2] الأرشيف العثماني : **مهمة دفتري** 73 ،ص574 ، حكم 1254 ، بتاريخ 11 شوال 1003 هـ / 19 جوان 1595م. /فاضل بيات: **البلاد العربية في الوثائق العثمانية، ولاية الجزائر...** ، **المرجع السابق**، ص ص 108-109.

بعض المواقع التابعة لسلطة الولاية دون الرجوع إلى الجهات المختصة أو الحصول على إذن رسمي بذلك. ويبدو أن البايلرباي الجديد حسن باشا[2]، أحال الأمر إلى الديوان الهمايوني، غير أن الديوان لم يُجرِ أي تحقيق مسبق قبل اتخاذ أي إجراء بشأنه. ولهذا السبب، أصدر قاضي جزائر الغرب حكماً يقضي بالنظر في القضية لمعرفة الكيفية التي تم بها التصرف في هذه المواقع، والجهة التي قامت بذلك، وما إذا كان رمضان باشا قد أتم عملية البيع فعلاً لآخرين، مما استدعى مطالبة الديوان بإحقاق حق الدين دفعوا مبالغ لشراء هذه الأماكن ، وذلك بإعادة هذه المبالغ إليهم بعد إستردادها من البايلرباي السابق رمضان باشا. كما لم ينسى الديوان من تحذير القاضي من الظلم والتعدي الذي قد يتعرض له البعض من جراء ذلك وفق ما ورد في الوثيقة التالية:

"تم الإبلاغ عن قيام رمضان باشا الذي سبق أن تولى الولاية ببيع بعض الأماكن الواقعة في المحروسة الجزائر والتي اعتاد الولاة الذين تعاقبوا على حكم الولاية على ضبطها والتصرف بها، وذلك لكون هذه الأماكن ضرورية ومهمة للمستلزمات المتعلقة بالميري ولهذا أمرت:

عند وصوله، تقوم بالتقصي في هذه المسألة على وجه الحق لترى هل أن الأماكن المذكورة كان يضبطها ويتصرف بها في الواقع من تولوا الولاية لحد الآن على الوجه المشروح وقام المشار إليه ببيعها إلى آخرين واذا كانت كذلك تقوم بالحكم لصالح بكلربكي جزائر الغرب الحالي حسن دام إقباله حتى يتسنى له ضبطها والتصرف بها حسب ما اعتيد عليه وإن كانت تحت تصرف أي

---

[1] **رمضان باشا:** تقلد حكم البايلك في نهاية شهر ماي 1574م اختطف وهو شاب بسردينيا في يوم كان يرعى فيه قطيعه الصغير من الماعز الذي يعود إلى أبيه. اهتم بالتجارة تقلد مهام كثيرة وهو يجوب مناطق البلاد ، كان رجل عادل ومنصف فلقى حب الجميع ، وفي سنة 1569م بدأ حملته على مملكة تونس وفي سنة 1570م عاد إلى الجزائر تاركا قيادة تونس ، حكم في سلام إلى أن استولى دون خوان النمسا على تونس سنة 1573 أجبره على الانسحاب إلى القيروان مع كل الأتراك ينظر: هايدو: **المصدر السابق** ، ص181.

[2] **حسن آغا** :وقصد به حسن فنزيانو(1577-1591)م إيطالي الأصل أصله الحقيقي أندريتا ، تولى إمارة الجزائر مرتين : الأولى سنة 1577م ثم عزل بسبب الضرائب الباهظة التي فرضها على أهالي الجزائر وولايته الثانية سنة 1583 م ، تولى منصب قبودان باشا بعد وفاة العلج علي 1587م...ووافته المنية سنة 1591م ينظر: محمة عائشة : **الأسرى الأوروبيون في مدينة الجزائر ودورهم في العلاقات بين الجزائر ودول حوض الغربي المتوسط خلال القرنين السادس والسابع عشر للميلاد** ، مذكرة ماجستير ، في التاريخ الحديث ، إشراف عمار بن خروف معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية المركز الجامعي بغرداية ، 1433 - 1434 هـ /2011-2012 م، ص121.

شخص بالفعل، كما تسترد شرعاً النقود التي دفعها الأشخاص الذين اشتروا هذه الأماكن وذلك من المشار إليه رمضان باشا وتحتاط وبشكل كبير من الظلم والتعدي الذي قد يتعرض لها أي شخص"[1].

ب/ الأمر بفصل إدارة الشؤون المالية للإيالات المغاربية

لضبط إدارة الشؤون المالية للإيالات المغاربية الثلاث بالالتزام والحد من التجاوزات، تم إقرار التزام مالي يقضي بتعيين ناظر خاص للخزينة يُدعى "الدفتر دارية" (مسؤول الشؤون المالية) مصطفى الذي كان في السابق دفتر دار تونس وفي سنة 988هـ الموافق ل 1580م تطلب إجراء عملية تحرير لإيالة الجزائر أي مسح أراضي الإيالة وإحصاء الأهالي فيها لتقرير الضرائب لأنها لم تكن سهلة في ظل وجود إدارة مالية واحدة للإيالات الثلاث ولهذا وجب الفصل .وعليه أصدر الديوان الهمايوني أمرا بتأسيس دفتر دارية مستقلة في جزائر الغرب وإسنادها إلى عبد جلب وهو من الزعماء (من أصحاب الزعامات) ، كما منع تدخل الملتزم أي دفتردار الولايات الثلاث مصطفى بشؤون دفترداريةالجزائر ، وطلب من البايلرباي عرض موضوع إجراء عملية تحرير على طائفة الجند والأهالي لمعرفة موقفهم لذلك أما المتحلون بالنزاهة والمتقيدون بأوامر البايلرباي فيعتمد عليهم في جمع وتحصيل المال الميري (مستحقات الدولة) من الرعايا وعزل كل من يخالف أوامره، وفق ما ورد في الوثيقة التالية:

"سبق أن قام مصطفى، دام علوه، المعزول عن دفترداريةتونس، بالتزام دفترداريةالمال لولايات جزائر الغرب وتونس وطرابلس الغرب ببعض الشروط وصدر حكمي السلطاني وبشكل مفصل يقضي بإجراء عملية تحرير الولايات المذكورة، ونظراً لبُعد جزائر الغرب وطرابلس الغرب وتونس عن بعضها البعض فقد استوجب أن تكون [لكل ولاية] دفترداريةمستقلة، ولهذا [تقرر] أن تكون دفترداريةالولاية المذكورة مستقلة وإسنادها إلى عبدي دام علوه، وهو من الزعماء، وقد صدر أمري الشريف المفصل بهذا الخصوص وأمرت:

[1] الأرشيف الوطني الجزائري :**مهمة دفتري 30**، ص180 ، حكم 423 ، بتاريخ 05 ربيع الأول 985 هـ / 23 ماي 1577م. ينظر **الملحق** رقم 4 ، ص 103.

عند وصوله، تحول دون تدخل الموما إليه مصطفى بالمسائل المتعلقة بالولاية المذكورة، وتستخدم المشار إليه وفق فرماني جليل القدر. وأن الولاية المذكورة بحاجة إلى التحرير، وفي حالة رضى طائفة الجند وأهالي الولاية تعمل على قيام الموما إليه عبدى دام علوه بتحريرها إلى جانبك أو بمعرفتك. ولكن تتدبر الأمر بالشكل الذي لا يؤدي إلى إحداث فتنة وفساد من قبل طائفة الجند أو وقوع الاضطرابات بين أهالي الولاية وتقوم باستخدام من هم يتصفون بالنزاهة في مجال تحصيل المال الميري وذلك ممن سبق أن عينوا في الولاية المذكورة قبلك أو خلال ولايتك بأمر شريف أو ببرات سلطاني، وتعزل كل من يعترضون عليك ويرتكبون خيانة وتستخدم محلهم الأشخاص الذين تعتمد عليهم، وتعمل وفق ما يمتلكون من أوامر وأحكام، وتكتب مبلغاً عن كل من لا يطيعون لك ويخالفونك حتى يتم فيما بعد تأديبهم"[1].

[1]الأرشيف الوطني الجزائري :**مهمة دفتري** 43، ص148 ، حكم265 ، بتاريخ جمادى الأولى 988هـ الموافق ل يونيو 1580م . /فاضل بيات: **البلاد العربية في الوثائق العثمانية، ولاية الجزائر...** ، **المرجع السابق**، ص ص 102-103.ينظر **الملحق** رقم5 ، ص 104.

المبحث الثالث: التحريات حول الضرائب التي يتم الحصول عليها من العوارض

تشمل الضرائب العديد من الجبايات التي تفرضها الإدارة المالية وفقا للأنظمة القائمة. وتتنوع هذه الضرائب في كل إيالة من الإيالات المغاربية الثلاث بحسب طبيعة الممتلكات والمداخيل التي يتم تحصيلها من الأفراد حيث يتم تقديرها بناء على معايير محددة تتعلق باستخدام الأراضي ونشاط السكان في المنطقة، إلا أنه بالرغم من هذا لم تسلم من عمليات النهب و النصب والاحتيالات التي شهدتها الإيالات، ويمكن توضيح ذلك كما يلي[1]:

أولا: مسح الأراضي واحصاء السكان وإقرار الضرائب

كانت الدولة العثمانية تقوم بعملية التحرير، والتي تشمل مسح الأراضي وإحصاء السكان وتحديد الضرائب. حيث تسجل نتائج هذه العملية في دفاتر خاصة تُعرف بدفاتر التحرير. وكان محصلو الضرائب يجمعون الضرائب من المكلفين بها وفقًا لما هو مدون في هذه الدفاتر. كان من المهم ألا يهجر هؤلاء المكلفون الأراضي التي يعملون فيها، خاصة الأراضي الزراعية، لأن هجرها يؤدي إلى تراجع الإنتاج وعدم حصول الدولة على عائداتها المالية. كانت الدولة تفرض على العاملين فيها من الرعايا بعدم ترك أراضيهم، ولكن بعض الرعايا في إيالة جزائر الغرب كانوا يهجرون أماكن سكناهم وينتقلون إلى أماكن أخرى داخل المدينة، مما جعل من الصعب على محصلي الضرائب جمعها، خاصة الضرائب المؤقتة غير النظامية المعروفة بالعوارض، والتي كانت تُفرض في أوقات الحروب والأزمات المالية. أدى ذلك إلى هجرة الرعايا من مناطقهم الأصلية إلى المدينة، مما حال دون تحصيل العوارض منهم. وعندما لاحظ الديوان الهمايوني هذا الأمر، أصدر حكمًا يقسم المهاجرين إلى قسمين: من هاجر منذ عشر سنوات يتم إعادته، ومن هاجر منذ فترة أكثر يتم مطالبتهم بتسديد الضرائب في الأماكن التي انتقلوا إليها، وفق ما ورد في الوثيقة التالية:

[1] رحيمة بيشي، ربيعة قريزة: **الرقابة المالية في الإيالات المغاربية ...، المرجع السابق**، ص 17.

"تم الإبلاغ عن قيام بعض الرعايا في أرجاء المنطقة بالانتقال من الأماكن القديمة التي كانوا يسكنون فيها، وأقام البعض منهم في المدينة والبعض الآخر في أماكن أخرى ولهذا يتعللون ويتحججون في دفع عوارضهم وأمرت:

عند وصوله تقوم بتقصي أوضاع هذه الشاكلة من الرعايا على وجه الحق لترى هل المسألة مثلما عرضت، وإذا كانت كذلك تقوم بنقل المهاجرين منذ عشر سنوات إلى أماكنهم القديمة وإسكانهم هناك وتطالبهم بأداء عوارضهم المستحقة عليهم في ذلك المكان ووفق العادة والقانون الجاريين ولا يجوز تهجير الساكنين منذ أكثر من عشر سنوات، وتطالبهم بأداء عوارضهم في الأماكن التي يسكنون فيها في الوقت الراهن إن كانوا في المدينة أو غيرها من الأماكن"[1].

ثانيا: استحصال الرسوم من الاراضي التي تم بيعها من قبل الخزينة

أ / الأمر باستحصال العشر والرسوم من الأراضي التي تم بيعها من قبل بيت المال (الخزينة) في إيالة الجزائر:

كان الرعايا يتحملون عبء الأراضي التي يزرعونها ويدفعون عنها ضريبة العشر[2]، وتبقى ملكية هذه الأراضي للدولة، وكان يتم بيعها أو تأجيرها من قبل بيت المال، ويحصلون على العائدات منها الذين يشترون الأراضي – دون امتلاكها – من بيت المال (خزينة الدولة) يُعفون من دفع ضريبة العشر عند استغلال هذه الأرض، وكان غالبية المشترين من كبار الموظفين وذوي النفوذ والمكانة المرموقة مقابل خدماتهم أو لضمان ولائهم. إلا أن الحاكم ميز بين نوعين من الأراضي: أراضي يتحمل بها الرعايا وتخضع لضريبة العشر، وعند بيعها من قبل بيت المال يستمر استيفاء العشر منها، خاصة أن المشترين الجدد يعملون على تشغيل الرعايا فيها وهؤلاء الرعايا مشمولون بدفع الضريبة. أما النوع الآخر من الأراضي فهو في الأصل تحت تصرف الدولة، ولا يوجد من

[1] الأرشيف الوطني الجزائري: **مهمة دفتري** 30، ص228 ، حكم531 ، بتاريخ ربيع الاول 985هـ / ماي 1577م. /فاضل بيات: **البلاد العربية في الوثائق العثمانية، ولاية الجزائر...** ، **المرجع السابق**، ص 88.ينظر **الملحق** رقم 6 ، ص 105.

[2] **فريضة العشر**: هي صاع من القمح وصاع من الشعير للجابدة الواحدة(10هكتارات)، ينظر ناصر الدين سعيدوني: **الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني** ، البصائر ، الجزائر ،2013 ، ط 2 ، ص61.

يستغلها ولا تدر عائدات لخزينة الدولة. وحسب هذا الفرمان، فإن القائمين بشراء الأراضي من بيت المال في إيالة الجزائر من الأهالي المحليين والأتراك والمنتسبين للولاية استعفوا من دفع الرسوم المفروضة على هذه الأراضي التي كان متصرفوها ملزمين بدفعها، مما أدى إلى نقص في موارد خزينة الدولة، ولم يكن بمقدور البايلرباي إجبارهم على تسديد ما عليهم. قام دفتر دار (مسؤول الشؤون المالية) في الإيالات الثلاث (الجزائر وتونس وطرابلس الغرب) باستقدام مشتري هذه الأراضي والنظر في المستمسكات (الوثائق الشرعية) من خلال تحليل الوثائق القانونية المتعلقة بملكية الأراضي التي يمتلكها الأفراد ويتم الفصل في الأمر على أساس نوعية الأرض[1] مع تحصيل المستحقات العائدة للخزينة وفقًا للشريعة الإسلامية وتسجيلها باسم الميري (الخزينة). ومن الجدير بالذكر أن الإيالات الثلاث كانت تُدار ماليًا كوحدة إدارية واحدة تحت إشراف دفتر دار هذه الإيالات الثلاثة، كما كان لكل إيالة دفتر دار خاص بها، وفق ما ورد في الوثيقة التالية:

"أنت بكونك البكلربكي أرسلت رسالة عرضت فيها أن البعض من طائفتي الترك والعرب قاموا بشراء أراضي الرعايا من بيت المال وحصلوا على حجج بذلك، وقاموا بزراعتها، وعند طلب الأعشار والرسوم منهم والتي اعتاد الرعايا دفعها منذ القدم اعترضوا قائلين: "أنها ملكنا وقد اشتريناها من بيت المال ولدينا مستمسكات بذلك، ولن ندفع عنها وفضلاً عن هذا أخذوا الرعايا إلى جانبهم، وقاموا بالزراعة والحراثة معهم، ولا يسددون الحقوق والرسوم للميري، فترتب حيف كبير على المال الميري نتيجة العائدة لذلك وعليه فقد أمرت:

عند وصوله أن تقوموا دون تأخير باستقدام من يتصرفون بمثل هذه الأراضي، وتنظروا في المستمسكات التي يمتلكها كل واحد منهم لتروا هل أن الأراضي المتنازع عليها اعتيد التصرف

[1] فإذا كانت هذه الأراضي يتم التصرف بها على أساس ملك مشروع لمالكيها فلا يدفع عنها العشر ، أما إذا كان التصرف يتم من قبل الرعايا واعتيد استفاء العشر والرسوم الأخرى منها باسم الميري (خزينة الدولة) فإن أصحابها الجدد أي(الذين اشتروها من الخزينة) يستمرون في دفع العشر والرسم عنها، ينظر رحيمة بيشي، ربيعة قريزة: **الرقابة المالية في الإيالات المغاربية...المرجع السابق**، ص 19.

بها منذ القدم على أساس الملكية وانها ليست ملكاً مشروعاً للمذكورين، بل كانت منذ قديم الأيام تحت تصرف الرعايا وتستوفى عنها ولحد الآن الأعشار والرسوم باسم الميري، وإذا كانت كذلك وأن المذكورين يعترضون على دفع الرسوم والعشور خلافاً للشرع لمجرد شرائهم من بيت المال، تقومون باستحصال المستحقات والرسوم العائدة للميري وفق ما اعتيد عليه حسب الشرع وقبضها باسم الميري"[1].

ب/ الإبلاغ عن قيام رجال بايلرباي إيالة الجزائر باستحصال بعض الموارد المخصصة لخزينة الدولة والتجاوز عليها

في هذه المراسلة تم الرد على الشكوى المقدمة من قبل دفتر دار ضد رجال بايلرباي بإيالة الجزائر، بأنهم يقومون بتحصيل ما هو مخصص أصلاً للأملاك السلطانية التي يقوم دفتر دار عادة بإدارتها واستغلال مواردها وفقًا للدفتر باسم الخزينة. كما طلب من البايلرباي عدم إرسال أي ممثل من جانبه إلى المقاطعات والأقاليم وعدم منحها لرجاله وعدم تخفيض قيمتها، مما يعني عدم التدخل في شؤونها بأي شكل من الأشكال. كما تم التحذير من التعدي على الرعايا في هذا الصدد، وتم التأكيد على أن التجاوزات على المال العام لم تقتصر على إيالة الجزائر فقط بل شملت أيضًا إيالة تونس وطرابلس الغرب، ولهذا تم إرسال نسخة من الحكم إلى هاتين الإيالتين، وفق ما ورد في الوثيقة التالية:

"أرسل دفتردار ولاية الغرب مصطفى دفتر القضايا إلى سدة سعادتي أبلغ فيه أن الغرامات المالية وبعض العائدات والعيدية وغيرها من المستحدثات كانت تُعدّ من خواصي السلطانية في الولاية إلا أن رجالك قاموا باستيفائها مدعين أنها غير داخلة ضمن الدفتر بل أُعتيد تحصيلها بشكل آخر وبهذا يلحقون الحيف بالأموال الميرية والرعايا كما يتم إرسال قائد وكاتب من جانبك لضبط المقاطعات الواقعة في تلك الأماكن والأوطان، إلا أنهم يتجاوزون عليها ولا

[1] الأرشيف العثماني :**مهمة دفتري 36**، ص108 ، حكم313 ، بتاريخ محرم 987هـ / فيفري-مارس 1579م . /فاضل بيات: **البلاد العربية في الوثائق العثمانية، ولاية الجزائر...** ، **المرجع السابق**، ص ص 94-95.ينظر **الملحق** رقم 7 ، ص 106.

يراجعون الدفتردار المشار إليه، وعلى الرغم من أن التزام كل مقاطعة أو وطن كان يتم بخمسة آلاف ذهب، إلا أنك تمنحها لرجالك بثلاثة أو أربعة آلاف ذهب وبهذا يلحق الحيف بالمال الميري) وعليه فقد أمرت: عند وصوله، تتقيد في هذا الصدد بشكل دائمي وتحول دون قيام رجالك بعد اليوم باستحصال الغرامات النقدية وغيرها من العائدات، والعيدية والمستحدثات الأخرى، بل تعمل على قيام الدفتردار باستحصالها باسم الميري، ولا ترسل كاتبا أو قائدا من جانبك إلى المقاطعات والأوطان ولا تخفض من قيمة الالتزام للمقاطعات والأوطان على ما كانت عليه، ولا تمنحها لرجالك وتحتاط من إلحاق الحيف بالأموال الميرية حسب الوجه المشروح أو التعدي على الرعايا وتعمل بما هو أنفع للرعايا والأموال الميرية وتحول دون القيام بعمل مخالف للأمر الشريف وما اعتيد عليه منذ القدم"[1]

[1] الأرشيف العثماني :**مهمة دفتري 39**، ص216 ، حكم438، بتاريخ 13 محرم 988هـ / 29 فيفري 1580م . /فاضل بيات: **البلاد العربية في الوثائق العثمانية، ولاية الجزائر... ، المرجع السابق**، ص ص 97-98.

يكشف الفصل الأول من خلال استقراء الوثائق العثمانية عن مشهد إداري ومالي بالغ التعقيد في إيالة الجزائر خلال العهد العثماني، حيث تتشابك المصالح الرسمية والخاصة في فضاء تحكمه القوانين السلطانية وتطغى عليه التجاوزات الفردية .لقد أظهرت الوثائق أن التحريات المالية لم تكن مجرد إجراءات بيروقراطية روتينية، بل كانت أداة فاعلة في يد الدولة لمواجهة الفساد الإداري، ومحاولة استعادة الهيبة والعدل في وجه الانفلات الذي مارسه بعض المسؤولين المحليين، سواء تعلق الأمر بالاستيلاء على أملاك الأهالي، أو التعدي على ممتلكات الدولة، أو التلاعب بالضرائب والمداخيل العمومية.

وقد تبين من خلال المعطيات المستخلصة أن السلطات العثمانية كانت تدرك خطورة الانحرافات المالية وأثرها على تماسك الدولة واستقرار المجتمع، فاعتمدت على آليات دقيقة تشمل إرسال القضاة، ومتابعة الشكاوى، وإصدار الأوامر السلطانية لضبط الأوضاع وإرجاع الحقوق إلى أصحابها، وهو ما يعكس حرص الدولة المركزية، رغم بعدها الجغرافي، على ترسيخ مبادئ العدل والمساواة.

كما سلط الفصل الضوء على الإشكاليات البنيوية التي عانت منها الإدارة المالية العثمانية في الجزائر، لا سيما التداخل بين السلطات، وغياب الرقابة الفعالة في بعض الفترات، والتجاوزات التي طالت نظام الالتزام والجباية، مما يؤشر على أن البنية المالية كانت مهددة بتآكل داخلي بفعل الانحراف عن الأطر القانونية.

وتبرز أهمية الوثائق العثمانية هنا ليس فقط في ما تقدمه من معلومات تفصيلية عن الوقائع، بل في ما تعكسه من آليات عمل الدولة وسبل تعاملها مع الأزمات .إنها شهادة حية على مدى تعقّد العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وعلى محاولات دائمة لفرض النظام في بيئة اجتماعية وسياسية متغيرة .وبالتالي، فإن دراسة هذه الوثائق تتيح للباحثين نافذة لفهم أعمق لطبيعة الحكم العثماني، كما تُسهم في بناء تصور تاريخي شامل عن التحولات المالية والإدارية في الجزائر خلال هذه الحقبة.

الفصل الثاني

التحريات المالية في طرابلس الغرب التي تناولتها الوثائق العثمانية خلال النصف الثاني من القرن (10هـ/16م)

- **المبحث الأول: التحريات حول الاستيلاء غير الشرعي على أملاك الأهالي**

أولا: شكاية بعض رعايا طرابلس الغرب من نائب درغوث باشا المدعو علي

ثانيا: أخذ حق المظلومين والذين سرقت أموالهم من دار الممثل المالي مصطفى بطرابلس الغرب

ثالثا: أخذ حق الأهالي من المترجم الظالم درويش محمد

رابعا :التحقيق مع مصطفى دفتر دار المال بعد اتهامه بالفساد

- **المبحث الثاني: التحريات حول اغتصاب، تجاوز ونهب أملاك الدولة ورعاياها والعمل على استرجاعها**

أولا: عدم التصرف بأموال خزينة الدولة

ثانيا: عدم التجاوز على أملاك الدولة ومنح الرعايا والأرباب إقطاعات على شكل تيمار وزعامات

ثالثا: الاتهامات الموجهة للولاة في التجاوز والتصرف غير الشرعي بممتلكات الدولة

- **المبحث الثالث: التحريات حول الضرائب التي يتم الحصول عليها من العوارض**

أولا: تنظيم تحصيل الضرائب من إيالة طرابلس الغرب

ثانيا: الأمر الصادر إلى أمير أمراء طرابلس الغرب جعفر باشا بشأن قبائل منطقة قابس

ثالثا: عدم جباية ضرائب زائدة من الأهالي في فزان

رابعا: طلب إلغاء الإعفاء الضريبي في جزيرة جربة بسبب المجاعة في طرابلس الغرب

تمثل التحريات المالية في طرابلس الغرب خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي نافذة بالغة الأهمية للكشف عن طبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإدارية في الإيالات المغاربية تحت الحكم العثماني. فمن خلال الغوص في ثنايا الوثائق العثمانية، تتجلى لنا صور حية للتفاعلات المعقدة بين السلطة المركزية والولاة المحليين والأهالي، وما صاحب ذلك من ممارسات مالية متنوعة. يسعى هذا الفصل إلى إلقاء الضوء على جانب حيوي من هذه الممارسات، ألا وهو التحريات المالية التي هدفت إلى ضبط الأمور المالية وكشف التجاوزات وحماية الحقوق، وذلك بالتركيز على ثلاث قضايا محورية تجسد أبرز جوانب هذه التحريات.

ينطلق بنا المبحث الأول في رحلة استكشاف للاستيلاء غير الشرعي على أملاك الأهالي، وهي ظاهرة لطالما شكلت تحديًا للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. سنقوم بتحليل الوثائق العثمانية التي تكشف عن هذه التجاوزات، وأنواعها، والأطراف المتورطة فيها، وردود فعل الأهالي والسلطات تجاهها.

أما المبحث الثاني، فيتعمق في قضية حساسة أخرى تمثلت في اغتصاب وتجاوز ونهب أملاك الدولة ورعاياها. وسنسعى من خلال الوثائق إلى فهم آليات هذه التجاوزات، والدوافع الكامنة وراءها، والأهم من ذلك، الجهود التي بذلتها السلطات العثمانية لاسترجاع هذه الأملاك وحماية حقوق الرعايا.

وأخيرًا، يتناول المبحث الثالث جانبًا آخر لا يقل أهمية في النظام المالي العثماني في طرابلس الغرب، وهو الضرائب المحصلة من العوارض. سنسعى إلى تحديد طبيعة هذه الضرائب، وطرق جبايتها، وتأثيرها على السكان المحليين، وكيف تعاملت معها التحريات المالية.

إن دراسة هذه الجوانب الثلاثة من خلال الوثائق العثمانية في النصف الثاني من القرن العاشر هجري/ السادس عشر الميلادي، تقدم لنا صورة أكثر وضوحًا لآليات الحكم والإدارة المالية في طرابلس الغرب خلال تلك الفترة بالتركيز على عمليات السطو والاستلاء وردة فعل الدولة العثمانية من خلال إرسال قضاة من أجل التحري في شكاوى الأهالي من خلال دائما ما ورد في الوثائق ، التي تساهم في فهم أعمق لتاريخ الإيالات المغاربية تحت الحكم العثماني.

المبحث الأول: التحريات حول الاستلاء غير الشرعي على أملاك الأهالي

نسعى في هذا المبحث إلى تسليط الضوء على هذه الظاهرة من خلال تتبع أسبابها، وأنماطها، وآثارها على السكان بالإضافة إلى مناقشة الأطر التي يمكن أن تسهم في الحد منها.

أولا: شكاية بعض رعايا طرابلس الغرب من نائب درغوث باشا المدعو علي

تتضمن هذه الوثيقة شكوى من مواطنين في طرابلس الغرب ضد نائب درغوث باشا، يتهمونه بسوء التصرف والإخلال بالعدالة. والاستلاء على الأموال التابعة للدولة، ولذا طالب الباب العالي بإجراء تحقيق والحكم بالشرع في جل القضايا وإرجاع الحقوق لأصحابها اذا تم ثبوت حقوقهم، كما ورد في الوثيقة الموالية:

"هذا حكمنا الشريف موجه إلى بايلرباي طرابلس الغرب وقاضيها: لقد كتب إلى عتبتنا العالية البايلرباي السابق علي، يعرض فيها كيف قام بعض الرعايا برفع شكاوى، وطلب حقوقهم من نائب طورغود باشا المدعو علي (كتخذا علي) الذي، زيادة على أخذه لحقوق الناس، استولى على أموال تابعة للدولة. وعليه لدى وصول هذا الحكم نأمرك بالتقصي في هذا الأمر، وفي حالة ظهور أموال تابعة للدولة بيد المدعو محمد وحقوق ناس آخرين، فعليكم بإجراء تحقيق والحكم بالشرع في كل القضايا وحول الأموال التي يزيد مقدارها عن 15.000 آقجة[1]، وإرجاع الحقوق لأصحابها لدى ثبوت حقوقهم"[2].

---

[1] **آقجة:** وتعني لغة الضارب أو الضاربة إلى البياض، وأصلها مغولية معناها نقد أبيض وهي قطعة صغيرة من الفضة، ضربت لأول مرة سنة 729هـ في عهد السلطان أورخان. وكانت تستخدم في الأوساط الشعبية للدلالة على الدراهم أو النقود بشكل عام: ينظر: سهيل صابان: **المرجع السابق**، ص 20.

[2] الأرشيف العثماني: **مهمة دفتري** 5، ص 698، بتاريخ 2 ذي الحجة 973هـ/20 جوان 1566م/ عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق**، ص ص 179- 180.

ثانيا: أخذ حق المظلومين والذين سرقت أموالهم من دار الممثل المالي مصطفى بطرابلس الغرب

قام بايلرباي وقاضي طرابلس الغرب بتسليم الباب العالي مذكرة حول الأعمال غير الشرعية والمخالفة للقانون ، والتي قام بارتكابها الممثل المالي (الدفتر دار) مصطفى بالإيالة وكذا التعدي على الناس. وبعد التحقق قامت الدولة بإرجاع الحقوق إلى أصحابها وفصل الدعوات الموجودة به ورفع الظلم والتعدي ، بعد أخذ رأي أهل وأصحاب الحق والشرع وتحاشي كتم مثل هذه القضايا، وفق ما ورد في الوثيقة التالية:

" هذا حكمنا الشريف موجه إلى بايلرباي وقاضي طرابلس الغرب: نعلمك بأنه قد تم تسليم الباب العالي مذكرة حول الأعمال غير الشرعية والمخالفة للقانون، والتي قام بارتكابها الممثل المالي (الدفتر دار) مصطفى بالإيالة، وكذا التعدي على الناس. نأمرك بالتحقيق في ذلك وتقصي الحقائق في تلك القضايا المطروحة في تلك المذكورة، وإرجاع الحقوق إلى أصحابها وفصل الدعوات الموجود به ورفع الظلم والتعدي، بعد أخذ رأي أهل وأصحاب الحق والشرع وتحاشي كتم مثل هذه القضايا وإعلام الباب العالي بها"[1].

ثالثا: أخذ حق الأهالي من المترجم الظالم درويش محمد

وصل إلى مسامع الباب العالي أخبار المترجم الظالم درويش محمد وما قام به من أعمال الظلم والتعدي ضد الأهالي، فأمر بتغيير هذا الترجمان بعد ما بقي خمسة عشر (15) سنة في هاته الوظيفة، وأخذ حق الأهالي من أموال وإرجاعها إلى أصحابها الحقيقيين وحل هذه القضية كما ينص عليها الشرع الشريف وإعلام الباب العالي بكل ما يخص هذه القضية، كما جاء في الوثيقة التالية:

" هذا حكمنا الشريف إلى بايلرباي طرابلس الغرب وقاضيها: لقد وصل إلى مسامع عتبتنا العالية أعمال الظلم والتعدي التي قام بها المترجم درويش محمد. وعليه لدى وصول هذا الحكم

[1] الأرشيف العثماني: **مهمة دفتري** 35 ، ص110، حكم 360 بتاريخ جمادى الآخر 986هـ /12أوت 1578م / عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق** ، ص ص 241-242.

نأمرك بتغيير هذا الترجمان، والذي بقي في هاته الوظيفة 15 سنة، وأخذ حق الأهالي مما بيده، كل ما ثبت عنه من أموال وإرجاعها إلى أصحابها الحقيقيين. وعليه عند وصول هذا الأمر ندعوك بالتثبت في دعاوي الأهالي وفصل قضاياهم شرعا مع المترجم، وحل القضايا كما ينص عليها الشرع الشريف وإعلامنا مفصلا بذلك"[1].

رابعا: التحقيق مع مصطفى دفتر دار المال بعد اتهامه بالفساد:

وردت شكاوى إلى الدولة العثمانية من أن مصطفى، الذي كان يشغل منصب المال دفتردار (أي المسؤول المالي) في طرابلس الغرب، كان يتصرف بخلاف الشريعة والقانون، وأنه ارتكب مظالم وتجاوزات في إدارة الأموال والمعاملات، بناءً على هذه الشكاوى، صدرت الأوامر إلى السلطات المحلية (الباي والباشا والقاضي) بإجراء تحقيق وتفتيش رسمي حول هذه التهم، وإعداد تقرير مفصل عن نتائج التحقيق وإرساله إلى الدولة العثمانية، كما أُمر القاضي بالنظر في القضايا التي قدمها المتظلمون،

8 C. 986

Trablusgarb beylerbeyine ve kadısına hüküm ki

Trablusgarb'da mal defterdarı olan Mustafa'dan rikâb-ı hümâyûnuma ruk'a sunulub "şer' ve kanuna muhalif ve olugelene mugâyir işler idüb envâ'-ı zulm ü teaddî eylemişdür" deyu bess-i şekvâ olunmağın teftiş olunmasın emr idüb ve sûret-i ruk'a ihrac ve irsâl olunmuşdur.

Buyurdum ki vardukda tehir etmeyüp müşârunileyhden hukuk taleb idüb şikayet idenlerün sûret-i ruk'ada olan kazâyâdan bir def'a şer'le fasl olunmayan davâların yerlü yerinden hak üzere teftiş idüb göresin. Fi'l-vâki' ruk'alarında mestûr olduğu üzere zulm u teaddisi var ise ba'de's-sübût ashâb-ı hukuka şer'le müteveccih olan hakların alıverdikden sonra keyfiyet-i hâli ketm itmeyüp isabet ve zâhir olduğu üzere yazub dergâh-ı felek-medârıma arz eyleyesin.

A. DVNS. MHM. d, 35/360

والبث فيها بعد التحقق من صحتها وفق الشريعة، وإزالة أي ظلم إذا ثبت، وإبلاغ المركز العثماني بكامل التفاصيل، دون تأخير أو إخفاء للحقيقة، كما جاء في الوثيقة التالية:[1]

1 الأرشيف العثماني: **مهمة دفتري** 69، ص 156 ، حكم 310، بتاريخ 20 ربيع الأول 1000هـ/ 5 جانفي،1592 م/ عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق**، ص 280.

المبحث الثاني: التحريات حول اغتصاب، تجاوز ونهب أملاك الدولة ورعاياها والعمل على استرجاعها

في هذا المبحث سنتناول أبعاد ظاهرة اغتصاب وتجاوز ونهب أملاك الدولة وممتلكات رعاياها في طرابلس الغرب من حيث أسبابها، مع التركيز على الجهود المبذولة لاسترجاع الأملاك المنهوبة ووضع آليات فاعلة لحمايتها.

أولا– عدم التصرف بأموال خزينة الدولة

أ/ اتهام ولاة طرابلس بالتجاوز على المال الميري

تم توجيه اتهامات لولاة الجزائر وتونس وطرابلس الغرب بشأن تجاوزهم للمال الميري، مع مطالبتهم بضرورة إنفاقه على الجنود بما يكفي احتياجاتهم، مع الاحتفاظ بالموارد المصروفة لاستخدامها عند الحاجة لتلبية متطلبات الإيالة. ومن الواضح أن هذه التجاوزات لم تكن مقتصرة على إيالة طرابلس الغرب فقط، بل امتدت لتشمل تونس والجزائر أيضاً. وبناءً على ذلك، تم إصدار أمر للولاة الثلاثة بوقف هذه التجاوزات وضبط موارد الولاية لتغطية الاحتياجات الضرورية، وعلى رأسها نفقات الجيش. جاءت هذه القرارات تماشياً مع ضرورة وضع حد لحالة التمرد والعصيان، حيث تم التأكيد على أن عمليات الصرف يجب أن تتم من خزينة الإيالة وفق الحاجة الفعلية للجنود، مع الاحتفاظ بجزء منها ليكون متاحاً عند الضرورة. كما نص الحكم على أن موارد الإيالات الثلاث لا يتم إرسالها بالكامل إلى مركز الدولة، بل يُخصص جزء منها لتغطية احتياجاتها المحلية. وبموافقة الديوان الهمايوني، أصدر أمراً إلى ولاة الإيالات الثلاث يقضي بإنفاق الأموال بشكل يتناسب مع متطلبات الجنود، مع الحفاظ على المتبقي منها داخل كل ولاية لاستخدامه عند الضرورة من طرف الدفتر دار . كما طلب الحكم إعداد تقرير عن أعداد الجنود الذين يتم تشغيلهم في تحصيل مستحقات الدولة من الرسوم

[1] T.C. Basbakanlık Devlet Arsivleri Genel Müdürlügü, Osmanlı Belgelerinde Trablusgarb, haz. Ugur Ünal vd. (istanbul: Devlet Arsivleri Genel Müdürlügü, 2013), s59. /DNSMH.d35, p14, H360 ,12 Agustos 1578 tarihinde.

والضرائب. ومن هنا جاء استخدام مصطلح "دفتر دار ولاية الغرب"، الذي يشير إلى الإدارة المالية المسؤولة عن شؤون الإيالات الثلاث، حيث كانت هذه الشؤون تُدار ضمن وحدة إدارية موحدة تحت إشراف مسؤول رفيع يُعرف بلقب "دفتر دار ولاية الغرب. وذلك حسب ماورد في الوثيقة التالية:

"أرسل مصطفى دفتردار المال في ولاية الغرب دفتر القضايا أبلغ فيه أن الولاة الذين تولوا ولايات تونس وجزائر الغرب وطرابلس الغرب وبسبب طمعهم في بيت المال قاموا بأكل المال الميري متذرعين أحياناً بأن طائفة العسكر قد تمردوا، وأحيانا أن أهالي الولاية قد رفعوا راية العصيان وإن كل ما يتم استحصاله في الولايات المذكورة كلياً كان أم جزئياً ينبغي أن يتم الصرف منه على طائفة الجند بمقدار ما يكفيهم، وما يتبقى منه لا يُهدر بل يخزن للصرف عليهم عند اللزوم وبالمقدار الذي يكفيهم، وبناء على ما أبلغه فقد تم إرسال حكمي الشريف إلى المشار إليه يقضي بأن يتم صرف ما يكفي طائفة الجند مما يتم استحصاله في الولاية المذكورة من المال الميري كلياً كان أم جزئياً، وما يتبقى منه يتم خزنه في مكان آخر وأمرت:

عند وصوله تتقيّد أنت كذلك في هذا الصدد، وتعمل على صرف ما يكفي في الولاية المذكورة من المحاصيل وغيرها من الأموال الميرية، بشكل كلي أو جزئي، وحفظ ما عداها في خزانة أخرى وبمعرفة المشار إليه، وذلك لكي يتم صرفها عند اللزوم على طائفة الجند وتغطية النفقات اللازمة الأخرى، كما تعمل على تهيئة عدد كاف من الرجال من طائفة الجند لاستخدامهم في تحصيل الأموال الميرية"[1].

ب/ حول القحط الذي أصاب طرابلس الغرب وصعوبة دفع مرتبات الجند

[1] الأرشيف العثماني: **مهمة دفتري** 39، ص217، حكم 439، بتاريخ 12 محرم 988هـ / 28 فيفري 1580م./فاضل بيات: **البلاد العربية في الوثائق العثمانية، ولاية الجزائر... ، المرجع السابق**، ص ص 100-101.

كانت العادة المتبعة في طرابلس الغرب تقضي بتخصيص نسبة 10% من محاصيل القمح المنتجة في البلاد لتغطية نفقات فيالق الجيش. إلا أنه في عام 987 هـ / 1579 م، تعرضت الإيالة المذكورة لجفاف وقحط، مما أدى إلى عجز الأهالي عن دفع هذا العشر، رغم إلزامهم بدفعه. وقد نتج عن ذلك ضائقة للدولة، حيث أصبحت غير قادرة على دفع رواتب الجنود. وأمام هذا الوضع، قام حيدر باشا بجمع ضباط العساكر والأغوات والقاضي، وطلب من الجنود التخلي عن أخذ نسبة الـ 10% من الأهالي. إلا أن الجنود لم يوافقوا حتى على دفع 5 أقجة يوميًا للجنود الفرسان، الذين اشتكوا من هذا الوضع. وبناءً عليه، أخبر الباب العالي حيدر باشا بضرورة تدارك هذا الوضع، والاجتماع بضباط وأغوات الجيش، والتحقق من الأمر معهم، ودفع رواتب الفرسان المتأخرة من أموال الدولة، وتقديم المساعدة اللازمة لهم لإنهاء هذا الخلاف، كما جاء في الوثيقة التالية:

" هذا حكمنا الشريف إلى بايلرباي طرابلس الغرب: تقوم العادة في طرابلس الغرب على تسديد مرتبات الفيالق العسكرية بنسبة 10% من محاصيل القمح المنتجة بالبلاد. إلا أنه وفي سنة 987هـ/1579م. حصل قحط وجفاف بالإيالة المذكورة، وأصبح الأهالي غير قادرين على تسديد العشر، حيث كانوا مجبرين على ادائه. فأصبحت الدولة في ضيق لعدم قدرتها على دفع مرتبات هؤلاء الجنود. وأمام هذا الوضع قام حيدر باشا بجمع ضباط العساكر والآغاوات والقاضي وطلب من الجنود عدم أخذ 10% من الأهالي. كما أنهم لم يقبلوا بدفع 5 أقجة يومية للجنود الفرسان الذين اشتكوا من هذه الوضعية. وعليه نخبر حيدر باشا بتلافي هذا الوضع وجمع ضباط وأغوات العسكر والتحقق معهم ودفع رواتب الفرسان من أموال الدولة ومساعدتهم للقضاء على الاختلاف المذكور"[1].

[1] الأرشيف العثماني: **مهمة دفتري** 36 ، بتاريخ 17 صفر 988هـ / 1588م/ عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق**، ص 253.

ثانيا: عدم التجاوز على أملاك الدولة ومنح الرعايا والأرباب إقطاعات على شكل تيمار وزعامات

أ/ حول مشكل الزعامات التي وزعت على بعض الجنود بطرابلس الغرب:

هذا الحكم موجه إلى بايلرباي طرابلس الغرب، حيث تم في عهد ولاية مراد باشا توزيع أربع زعامت فقط أما الأراضي والقرى الباقية من الإيالة فقد تم ضمها إلى أملاك الدولة، وكان يسدد منها مصاريف وحاجيات الجند، لكن الولاة الذين جاؤوا بعد حيدر باشا رفعوا عدد الزعامت الممنوحة للعسكريين إلى ثلاثين زعامت ،فضعفت الإيالة ومحاصيلها المالية وأصبحت الانكشارية تشكو من الضيق، فطلبوا أن تحدد إلى أربع فقط، وباقي الأراضي ربطت بأملاك الدولة. وطلب الباب العالي عند وصول أمره الشريف أن يتم إتباع الأسلوب القديم بمنح أربع زعامت فقط والباقي تتبع لأملاك الدولة، حيث أنه لا يقبل أي سبب أو ذريعة خلافا لهذا الأمر، كما ورد في الوثيقة التالية:

"هذا حكمنا الشريف إلى بايلرباي إيالة طرابلس الغرب، لقد تم في عهد ولاية مراد باشا توزيع أربع زعامت فقط، بينما تم ضم الأراضي والقرى الباقية من الإيالة إلى أملاك الدولة وحيث كان يسدد منها مصاريف وحاجيات الجند. لكن الولاة الذين جاؤوا بعد حيدر باشا، قاموا برفع عدد الزعامت الممنوحة للعسكريين إلى ثلاثين زعامت، مما أدى إلى ضعف الإيالة ومحاصيلها المالية، وأصبحت فئة الانكشارية تشكو من الضيق، فطلبوا أن تحدد الزعامت الممنوحة في الإيالة فقط وتضبط باقي الأراضي وتربط بأملاك الدولة.

وعليه عند وصول امرنا الشريف، نأمرك بإتباع الأسلوب القديم ومنح الأربع زعامت فقط، وضبط باقي الأملاك بالدولة، ولا تتعللوا بأي سبب أو ذريعة كانت، مثل القول بأنه في حالة أخذ أراضي من صاحبه(أو المنتفع بها) وضمها إلى أملاك الدولة، لا تحصل المنفعة منها، فعليك الحذر من هذا"[1].

[1] الأرشيف العثماني: **مهمة دفتري** 70، ص52، بدون تاريخ/ عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق**، ص ص 300-301.

ثالثا: الاتهامات الموجهة للولاة في التجاوز والتصرف غير الشرعي بممتلكات الدولة

أ/تحويل ما بيد الأمراء في طرابلس الغرب من قرى ونواحي وأراضٍ إلى الخزانة

تم إرسال رسالة إلى بايلرباي طرابلس الغرب، يوضح فيها أنه حسب الفرمان (المرسوم) السلطاني، فإن الأراضي والقرى التي كانت بيد بعض الأمراء المحليين (الإقطاعيين) أصبحت الآن ملكًا للدولة، وقد طُلب من البايلرباي أن يستولي على تلك الأراضي والقرى الواقعة ضمن نطاق طرابلس الغرب، ويأمر بجمعها لصالح الدولة، وفي حال كان أولئك الأمراء يستحقون تعويضًا ماليًا وفق ما ورد في "براءة التعيين" (وثائقهم الرسمية)، فعليه أن يدفع لهم مستحقاتهم من خزانة طرابلس، بالقيمة المعمول بها (عملة "آقجه")، وألا يتسبب في أي تأخير أو تعطيل.

الوثيقة تتضمن أوامر واضحة من السلطان بتحويل أملاك الأمراء المحليين في طرابلس الغرب إلى ملكية الدولة، مع دفع تعويض مالي لهم من خزينة الولاية، وفق المستحقات الثابتة في وثائقهم الرسمية، كما جاء في الوثيقة التالية:[1]

ب- تأميم بعض الأراضي في طرابلس الغرب

أُرسل كتاب إلى الإيالة يفيد بأنه في عهد الوالي السابق مراد باشا، كانت هناك فقط أربع زعامات

[Z] 986

Defterdar âdemi Ahmed'e verildi.

Trablusgarb Beylerbeyisi Haydar *dâme ikbâluhû*ya ve Hızâne-i Âmiremün Trablusgarb ve Tunus ve Cezâyir-i Mağrib cânibleri defterdarı Mehmed'e hüküm ki

Mektub gönderüp Trablusgarb beylerbeyiliğinde berât-ı hümâyûnla sancak tasarruf eden ümerânın ellerinde olan berâtları muktezâsınca mîrînün istihkâkları ne mikdar ise ol diyârda carî olan akçe hesabı üzere Hazineden ber-vech-i nakid verilmek ricasına arz eyledüğünüz ecilden,

Buyurdum ki Trablusgarb beylerbeyiliği'nde olan ümerânın berâtlarında mukayyed olanı kurâ ve nevâhi ve evtân her ne ise alup zabt eyleyüb dahi berâtları muktezâsınca ne mikdara müstahaklar ise ol diyârda câri olan akçe hesabı üzere Trablusgarb hazinesinden nakd virüp te'allül etdirmeyesin.

A. DVNS. MHM. d, 36/226

(إقطاعات كبيرة) تم تسجيلها وصُرفت عائداتها للخزينة السلطانية، أما في عهد الوالي حيدر باشا، فقد تم منح ثماني قرى كزعامات إضافية، وهو ما زاد عن الحد المقرر، لذا فقد تقرر إعادة الأراضي الزائدة إلى الدولة وضمها إلى أملاك الخزينة (الحكومة).

[1] T.C. Basbakanlık Devlet Arsivleri Genel36 Müdürlügü, Osmanlı Belgelerinde Trablusgarb, haz. Ugur Ünal vd. (istanbul: Devlet Arsivleri Genel Müdürlügü, 2013), s60./ DNSMH.d36, p76, H226, Ocak/Subat,1579 tarihinde.

أمر السلطان: بأن تتم إعادة الزعامات الزائدة على ما كان معمولاً به في السابق، وأن تُسجل وفق النظام المعتمد وتُضم إلى الخزينة السلطانية. كما ذكرهم بأنه لديه براءة (وثيقة) بذلك، ولا يجوز لأحد الاعتراض على هذا القرار. ولكن ينبغي ألا تُصادر زعامات الناس دون وجه حق، أو تُسجل في أملاك الدولة دون عائد فعلي.

الوثيقة تشير إلى تنظيم وضبط توزيع الزعامات في ولاية طرابلس الغرب، وسحب الزائد منها لصالح الخزينة العامة، مع الحفاظ على حقوق أصحاب الإقطاعات القائمة فعليًا، كما ورد في الوثيقة التالية:
1

Bâ hatt-ı hümâyûn
Gönderildi
25 Ca. 1001

Trablusgarb beylerbeyisine hüküm ki

Mektub gönderüb vilâyet-i mezbûre sâbıkâ Murad Paşa zamanlarında ancak dört zeâmet olub mâ'adâ karyeleri havâss-ı hümâyûna zabt olunub kul mevâcibine sarf olunur iken Haydar Paşa'dan sonra her gelen beylerbeyiler sekiz kurâyı zeâmetliğe arz etmekle otuzdan ziyade zeâmet verilüb ol ecilden vilâyete zaaf ve kul mevâcibine müzâyaka gelmişdür deyu kadimden olan dört zeâmetden mâ'adası üslûb-ı sâbık üzere havâss-ı hümâyûna zabt olunmak içün emr-i şerîf taleb eyledüğün ecilden,

Buyurdum ki vardukda min-ba'd dahî üslûb-ı sâbık üzere dört zeâmet alıkonub mâ'adası mîrî içün zabt itdüresin. Elimizde berâtımız vardır deyu kimesneyi te'allül itdürmeyesin. Ammâ bu bahane ile zeâmet sahiblerinden dahi alınub ve mîrîye dahi nef' hâsıl olmayub mâbeynde zâyi' olmakdan hazer eyleyesin.

A. DVNS. MHM. d, 70/109

[1]T.C. Basbakanlık Devlet Arsivleri Gene Müdürlügü, Osmanlı Belgelerinde Trablusgarb, haz. Ugur Ünal vd. (istanbul: Devlet Arsivleri Genel Müdürlügü, 2013), s86./ DNSMH.d70, p52, H109, 27Subat,1593tarihinde.

المبحث الثالث: التحريات حول الضرائب التي يتم الحصول عليها من العوارض

يهدف هذا المبحث إلى دراسة طبيعة هذه الضرائب، وآليات تحصيلها، ومدى عدالتها وفعاليتها، مع تسليط الضوء على تأثيرها في الأهالي وبنية الإدارة المالية في طرابلس الغرب.

أولا: تنظيم تحصيل الضرائب من إيالة طرابلس الغرب.

هذا حكم من الباب العالي موجه إلى بايلرباي طرابلس الغرب وممثلها المالي، يتعلق بتنظيم عملية جباية الضرائب السنوية لخزينة الدولة. وقد تضمن الأمر ضرورة تسهيل إجراءات تحصيل الموارد المالية للدولة، وتحديد آليات واضحة تضمن وصول المستحقات إلى خزينة الدولة بشكل سليم ومباشر. ويشير التكليف الإداري إلى وجوب تحقيق العدالة والإنصاف في عملية الجباية، وضرورة التزام العاملين المكلفين بتحصيل الأموال بالقواعد والقوانين المحددة لذلك، والتحلي بالأمانة والإخلاص في أداء مسؤولياتهم. ويختتم الحكم بالتأكيد على أهمية التعاون والتنسيق بين جميع الجهات المعنية لضمان نجاح عملية تحصيل الضرائب على الوجه المطلوب، وبما يحقق المصلحة العليا للدولة ورفعتها، كما جاء في الوثيقة التالية:

" هذا حكمنا الشريف إلى بايلرباي طرابلس الغرب وممثلها المالي: لقد كانت هذه الإيالة تتمتع فيما سبق بتنظيم للحصول على الضرائب السنوية لخزينة الدولة. وعليه عند وصول حكمنا هذا فليتقيد كل حاكم أو والي في كل القرى والنواحي بطرابلس، على طلب الضرائب السنوية المعتاد طلبها، وأخذها من الأهالي على حق وعلى حسب ما هو منصوص عليه قديما. وعليه فلا يطلب من تلك الضرائب سوى ما هو مسجل منذ القديم، وتسليمها إلى الخزينة ونأمر كل الولاة بالاتحاد لحفظ الإيالة وحراستها والقيام بخدمات الدولة على أحسن وجه والاهتمام بأحوال الرعايا ولا يترددون في رفع القضايا المهمة إلى الباب العالي[1]"

[1] الأرشيف العثماني: **مهمة دفتري** 36، ص 310، بتاريخ 17 صفر 988هـ/ 3 أفريل 1580م/ عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق**، ص 244.

ثانيا: الأمر الصادر إلى أمير أمراء طرابلس الغرب جعفر باشا

نظرًا لما ورد من تقارير حول اضطرابات وقلاقل عدم طاعة عربان وقبائل منطقة قابس في نواحي طرابلس الغرب، وامتناع سكان المنطقة عن دفع الضرائب المقررة عليهم ، بل كانوا يقدمون أي مقدار من الضرائب كإحسان منهم، وبفضل الله تعالى وجهود العساكر ، أعلنوا الرعايا والبرايا طاعتهم، كما تعهدوا بدفع ما بذمتهم من حقوق ورسوم وتمردهم على الحاكمين، وكذلك امتناع الجنود والعساكر عن أداء واجباتهم، نأمركم بالتصرف بحكمة وقوة لضبط الأوضاع، وحماية الأهالي والحفاظ على النظام العام. كما أمرهم الباب العالي بأن يعملوا بكل ما لديهم من جهد لإعادة الأمن والاستقرار، وحماية مصالح الرعية والدولة، ودعى الله أن يمنحهم النصر على الأعداء والخونة، آملا أن تصله الأخبار السارة بتحقيق الاستقرار قريبًا، وأُرسل هذا الفرمان إلى الجاويش محمد. كما ورد في الوثيقة الآتية:

"**وصلت إلى عتبتنا العالية رسالتك حول عدم طاعة وانقياد عربان وقبائل منطقة قابس الواقعة في أطراف إيالة طرابلس الغرب، وعدم تسديد المقادير المقررة عليهم من الضرائب، وإنما يقدمون أي مقدار من الضرائب المترتبة عليهم كإحسان منهم، والآن وبعناية الله تعالى وبالعساكر الموجهة نحوهم، أعلن جملة الرعايا والبرايا طاعتهم، وتعهدوا بدفع ما بذمتهم من حقوق ورسوم، وهكذا تمت السيطرة على هذا الحال بهذه الصورة التي وردت في رسالتك.لقد تصرفت الآن بشكل جيد ومناسب، والذي نأمره به هو ما ياتي:**

ابذل ما بوسعك من جهد، لتأمين الرفاهية والأمان للأهالي والرعايا والبرايا المتواجدين في الإيالة، لحفظ وحماية القلاع والبقاع، وكل ما يتعلق بمصلحة الجمهور والدين والدولة، والذي نأمله دائما أن يتحقق الظفر والنصر للدين والدولة، وأن تلحق الهزيمة والخذلان بأعداء الدولة

والملة، وأن تقف بالمرصاد لمحاولات العدو للنيل من استقرار تلك الجهات، وان توصل لنا الأخبار الدقيقة عن ذلك.وسلم هذا الفرمان إلى الجاويش محمد"[1].

ثالثا: عدم جباية ضرائب زائدة من الأهالي في فزان

أرسل والي طرابلس الغرب رسالة إلى البلاط العثماني يذكر فيها أن علي بك، وهو من قادة طرابلس، تم إرساله إلى ولاية فزان (جنوب ليبيا) لأداء مهمة هناك، وأنه قد تم اختياره بناءً على الكفاءة، وذلك بدلًا من إرسال "مراد باشا"، حاكم آخر كان مقترحًا لتلك المهمة، وقد برّر والي طرابلس هذا التغيير بأن مراد باشا لم يكن على قدر كافٍ من الكفاءة لتولي هذه المهمة، وأن علي بك كان الأنسب والأكثر دراية بأوضاع المنطقة، كما أشار إلى أن بعض القادة المحليين في فزان اعترضوا على إرسال مراد باشا واعتبروه غير مناسب، وأبدوا ارتياحهم لتكليف علي بك بالمهمة، وفي نهاية الرسالة، يطلب والي طرابلس من الديوان العثماني المصادقة على هذا القرار، ويؤكد أن ذلك سيكون في مصلحة الإدارة العثمانية في تلك المنطقة النائية.

الوثيقة تتعلق باقتراح من والي طرابلس بإرسال قائد عسكري يُدعى علي بك لتولي شؤون فزان بدلاً من مراد باشا، ويطلب تأييد السلطات العليا لهذا القرار بسبب ما رآه من كفاءة علي بك واعتراض الأهالي على مراد باشا، كما جاء في الوثيقة التالية:

[1] الأرشيف العثماني: **مهمة دفتري** 10، ص 62، بتاريخ غرة صفر 979هـ / 25 جوان 1571م/عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق**، ص 193.

Âdemisi Mansur'a verildi

Fî 23 N. [981]

Trablusgarbı'nda Fizan Beyi olan Ali Bey'e hüküm ki

Südde-i Saâdetüme Fizan meşâyihi ile ve ayânı ile mektub gönderüp vilâyet-i Fizan'dan "mîrlivâ âidesinden mâ'adâsından üç bin misgâl altun gelmişdir" deyu Südde-i saâdetüme ilâm eylemekle kemâ-kân edâ olunmağiçün verilen emr-i şerîfi müşârunileyh sana gönderüp ol mikdar nesne taleb eylemeğin sana ve vilâyet kadısına, vilâyetün ayân ve meşâyihi cem' olub sâbıkâ ol diyârda beylerbeyi olan Murad Paşa ve Turgud ve Ali Paşa zamanlarında vilâyet tamam ma'mûr iken vilâyet-i Fizan'da bin yüz kırk misgâl altun maktu' virilüb "hâlen mütehammil değildür" didüklerin Kâyid Âbdinin teaddîsin ve sen etraf hâkimleriyle hüsn-i zindegâne üzere olub adâvet sebebiyle münsed olan yollar açılup âyende vü revende vilâyete karuşup kahtlık def' olduğun bildirmişsiz. Dahi her ne demiş isenüz mufassalan malûm olmuşdur. İmdi reâyânun tahammüllerin ziyade tekâlif olunmağa ruhsat verilmemişdür. Ve hâlâ bu bâbda Trablus beylerbeyisine mektub gönderilüb vilâyet-i Fizan ahalisinün viregeldüklerine ve tahammüllerine göre tayin olunan maktû'larından evvelen sen müstahak olduğun iki yüz bin sâliyânenü aldukdan sonra bâkî kalanı nihayet alasız deyu muhkem tenbih olunmuşdur.

Buyurdum ki vusûl buldukda vilâyet-i Fizan halkı mütehammil olub viregeldükleri maktû'larından evvelâ sen iki yüz bin akçe hakkını alup maktû'larınun bâkîsin mîr-i mîrân-ı müşârunileyhe teslim idüb bu bâbda kimesneye inâd ve muhalefet itdürmeyüp ve ol diyâra tüccar gelüb vilâyetin ma'mûr ve âbâdân olmasına sebeb olan hâkimler ile hüsn-i zindegân ve mudârâ üzere olub reâyâ vü berâyâ emn ü amân ve istirahatı üzere olmağa müteallik hususlarda bezl-i makdûr eyleyesiz.

A. DVNS. MHM. d, 23/698

1

رابعا: طلب إلغاء الإعفاء الضريبي في جزيرة جربة بسبب المجاعة في طرابلس الغرب

مضمون الوثيقة يشير إلى أن بايلرباي طرابلس الغرب أرسل خطاباً إلى إسطنبول يشير فيه إلى أن سبعة أفراد من سُكان طرابلس كانوا في جزيرة جربة، ولم يؤدوا ضريبة معينة ولا ساهموا في مساعدة الفقراء أو التكاليف العسكرية، وقد تم إعفاؤهم من تلك الواجبات.

[1] T.C. Basbakanlık Devlet Arsivleri Gene Müdürlügü, Osmanlı Belgelerinde Trablusgarb, haz. Ugur Ünal vd. (istanbul: Devlet Arsivleri Genel Müdürlügü, 2013), s52./ DNSMH.d23,p715, H698, 16 Ocak, 1574tarihinde.

ويذكر أن من بين هؤلاء الأفراد شخصاً يُدعى وهبي وآخر يُدعى معاوية بن موسى بن جليها، وأن هؤلاء تم إعفاؤهم تحت ذريعة أنهم" رعايا" (أي من عامة الناس) رغم أنهم لم يكونوا كذلك في الأصل، وقد تم تسجيلهم ضمن فئة" المعفيين من الخدمة العسكرية."وفي نهاية الوثيقة يُطلب التحقيق في أصل هؤلاء الأشخاص وما إذا كانوا يستحقون فعلاً هذا الإعفاء، وهل قدموا أي خدمات أم لا. وتعكس الوثيقة شكوك الإدارة العثمانية في منح بعض الأفراد إعفاءات غير مستحقة من الضرائب والخدمة العسكرية، وتطلب التحقيق في الأمر والتأكد من صحته، كما ورد في الوثيقة التالية:

Tersane Emînine verildi.

Fi 21 S. [981]

Trablusgarb beylerbeyisine hüküm ki

Südde-i saâdetüme mektub gönderüp Trablusgarb yedi sekiz yıldan beri kaht olub vilâyet mahsulü kul taifesinün mevâcibine vefa eylemeyüp ekser mahsul Trablus'a tâbi‘ Cerbe cezîresinden gelürken Cerbe reâyâsınun beş yüz nefer mikdarı cemâatbaşıları mu‘af olub ağniya fukarâya muâvenet eylemeyüp ve mâl-ı mîrîye gadr idüb iki taife olub birine Vehebî ve birine Mu‘âvî demekle meşhur olub Vehebî zümresinden Şeyh Musa bin Celûha olub her vechile yarar olmağın bunun beş nefer cemâatbaşıları mu‘âf olub mâ‘adası ref‘ olunup reâyâ olması nâfi‘dir deyu bildirmişsin. Ammâ nenün mukâbelesinde mu‘af olmuşlardır ânı ilâm eylememişsin.

Buyurdum ki vusûl buldukda mezkûrlar ne mukâbelede mu‘âflardır? Bir hizmetleri var mıdır, nicedir? Aslı ile yazup südde-i saâdete bildiresin.

A. DVNS. MHM. d, 22/163

1

[1] T.C. Basbakanlık Devlet Arsivleri Gene Müdürlügü, Osmanlı Belgelerinde Trablusgarb, haz. Ugur Ünal vd. (istanbul: Devlet Arsivleri Genel Müdürlügü, 2013), s46 /DNSMH.d22, p217, H163, 22 Haziran,1573tarihinde.

تُجسد التحريات المالية في طرابلس الغرب خلال النصف الثاني من القرن العاشر هجري، السادس عشر الميلادي كما وردت في الوثائق العثمانية، صورةً حيةً للتحديات التي واجهتها الإمبراطورية العثمانية في إدارة إيالاتها البعيدة. فقد كشفت هذه الوثائق عن تفاعل معقد بين السلطة المركزية في إسطنبول والواقع المحلي في طرابلس، حيث برزت صراعات بين مصالح الولاة والأهالي، وتناقضات بين السياسات المالية الرسمية والممارسات الفعلية على الأرض.

من خلال دراسة هذه الوثائق، يتضح أن الدولة العثمانية سعت إلى فرض نظام مالي منضبط، يعتمد على الشريعة والقوانين السلطانية، لكنها واجهت عقبات كبيرة تمثلت في تجاوزات بعض المسؤولين مثل نائب درغوث باشا والمترجم درويش محمد، الذين استغلوا مناصبهم للاستيلاء على أموال الدولة والأهالي. كما كشفت الوثائق عن محاولات حثيثة من قبل الباب العالي لاستعادة الأملاك المغتصبة، وحماية حقوق الرعايا، وتنظيم جباية الضرائب، خاصة في فترات الأزمات كالقحط الذي ضرب المنطقة عام 987 هـ / 1579 م.

إضافة إلى ذلك، سلطت الدراسة الضوء على دور التحريات المالية كأداة لتعزيز السلطة المركزية، حيث اتخذت الدولة إجراءات صارمة ضد التجاوزات، مثل تأميم الأراضي الزائدة عن الحد المقرر، وإعادة تنظيم الإقطاعات العسكرية (الزعامات)، ومراقبة تحصيل الضرائب. ومع ذلك، فإن تكرار هذه التجاوزات يشير إلى صعوبة فرض النظام المالي في ظل بعد المسافة، وتنوع التركيبة الاجتماعية، وتنافس المصالح المحلية.

ختامًا، تقدم هذه الوثائق رؤيةً شاملةً لديناميكيات الحكم العثماني في طرابلس الغرب، حيث كانت الإدارة المالية انعكاسًا للسياسات الكبرى للإمبراطورية، وأيضًا مرآةً للواقع المحلي بكل تعقيداته. كما تؤكد أهمية هذه الوثائق كمصدر أولي لفهم التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة، وكشف آليات الحكم التي ساهمت في تشكيل هوية الإيالات المغاربية تحت الحكم العثماني.

الفصل الثالث

التحريات المالية في تونس التي تناولتها الوثائق العثمانية في النصف الثاني من القرن(10هـ-16م)

➢ المبحث الأول: التحريات حول الاستيلاء غير الشرعي على أملاك الأهالي.

أولا: شكاية عثمان قاضي تونس من تصرفات البايلرباي مصطفى.

ثانيا: حول أعمال الظلم التي قام بها جعفر باي في جزيرة جربة.

ثالثا: إتهام أمير سنجق القيروان أبي الطيب بكلربكي تونس رجب باشا بالتجاوز والتعدي على الرعايا والتورط في قضايا فساد واغتصاب أموال الفقراء واختلاس وهدر أموال الخزينة وتأكيد أعيان تونس ماذكره أبو الطيب والأمر بالتحقيق فيما نسب للبكلربكي واسترداد ما يثبت عليه وعلى رجاله من حقوق 984هـ/1576م.

رابعا: إتهام البكلربكي تونس مصطفى بإغتصاب حقوق الأهالي وممارسته الظلم والأمر بالتحقيق فيما نسب إليه وإسترداد حقوق الناس منه في حالة ثبوتها 993هـ-1585م.

خامسا: الأمر برفع البدع التي استحدثها بكلربكي تونس مصطفى والعمل وفق ما تقتضيه العادة والقانون 993هـ/ 1585م.

➢ المبحث الثاني: التحريات حول اغتصاب ، تجاوز ونهب أملاك الدولة ورعاياها والعمل على استرجاعها.

أولا: عدم التصرف بأموال خزينة الدولة.

ثانيا :عدم التجاوز على أملاك الدولة ومنح الرعايا والأرباب إقطاعات على شكل تيمار وزعامات.

ثالثا : الإتهامات الموجهة للولاة في التجاوز والتصرف غير الشرعي بممتلكات الدولة.

➢ المبحث الثالث: التحريات حول الضرائب التي يتم الحصول عليها من العوارض.

أولا: طائفة الانكشارية تفرض ضريبة على الأهالي تعرف بضريبة الضيافة.

ثانيا: قضية شكاية أهل المهدية من تردي أحوالهم وطلب إعفائهم من دفع الضرائب لمدة ثلاث سنوات.

شكلت الفترة العثمانية في تونس حقبة هامة في تاريخ البلاد، تركت بصمات واضحة على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية. ومن بين الجوانب التي تستحق الدراسة والتحليل المعمق، تبرز التحريات المالية التي كانت تجريها السلطات العثمانية بهدف تنظيم الشؤون المالية وضمان حقوق الخزينة العامة والأفراد على حد سواء. وتكتسب هذه التحريات أهمية خاصة بالنظر إلى طبيعة الوثائق العثمانية التي تزخر بمعلومات قيمة حول هذه العمليات، وأنواعها، والأطراف المعنية بها، والإجراءات المتبعة فيها.

يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على التحريات المالية في تونس خلال العهد العثماني من خلال استقراء وتحليل ما ورد في الوثائق العثمانية المتوفرة. وسوف أتناول ثلاثة محاور رئيسية تبرز جوانب هامة من هذه التحريات:

المبحث الأول: التحريات حول الاستلاء غير الشرعيعلى أملاك الأهالي.

سأتناول في هذا المبحث بالتحليل أشكال الاستلاء غير الشرعي التي طالت الأملاك الخاصة بالسلطان أو كبار المسؤولين في الدولة العثمانية في تونس. وسنسعى إلى فهم الأسباب الكامنة وراء هذه الاستيلاءات، والجهات التي قامت بها، والإجراءات التي اتخذتها السلطات العثمانية لكشفها والتعامل معها.

المبحث الثاني: التحريات حول اغتصاب وتجاوز ونهب أملاك الدولة ورعاياها والعمل على استرجاعها.

ركزت في هذا المبحث على دراسة حالات اغتصاب وتجاوز ونهب الأملاك العامة (أملاك الدولة) والخاصة (أملاك الرعايا) في تونس خلال الفترة العثمانية. وسوف يتم التركيز على أنواع هذه التعديات، والجهات المتورطة فيها، والأهم من ذلك، الجهود التي بذلتها السلطات العثمانية من أجل استرجاع هذه الأملاك وإعادة الحقوق إلى أصحابها.

المبحث الثالث: التحريات حول الضرائب التي يتم الحصول عليها من العوارض.

سأتناول في هذا المبحث بالبحث والتحليل نظام الضرائب في تونس العثمانية، مع التركيز بشكل خاص على "العوارض" كنوع من أنواع الضرائب التي كانت تُفرض على السكان في ظروف استثنائية أو لأغراض محددة. وسنسعى إلى فهم طبيعة هذه الضرائب، وكيفية جبايتها، والموارد التي كانت تدرها، ودورها في النظام المالي العثماني في تونس.

من خلال تناول هذه المباحث الثلاثة، أسعى إلى تقديم صورة واضحة المعالم حول طبيعة التحريات المالية في تونس خلال العهد العثماني، وأهميتها في حفظ الحقوق وضمان سير الشؤون المالية بشكل سليم، وذلك بالاعتماد على ما توفره الوثائق العثمانية من معلومات قيمة وثرية.

المبحث الأول: التحريات حول الاستلاء غير الشرعي على أملاك الأهالي

لم تسلم إيالة تونس هي الأخرى من قضايا الظلم التي تعرض لها الأهالي من طرف المسؤولين، ولم تتوانى الدولة العثمانية كذلك عن ردع هذا الظلم والتعدي.

أولا: شكاية عثمان قاضي تونس من تصرفات البايلرباي مصطفى

فقد ورد في هذه الوثيقة أن قاضي مدينة تونس المدعو عثمان، قد رفع شكوى للباب العالي ضد البايلرباي مصطفى[1]، والذي قيل أنه أخذ منه قيمة راتبه ومحصول 4أشهر و24 يوما بغير حق. إلا أن الدولة لم ترض بهذا الفعل، وعملت على إعادة حق القاضي وإرجاع القيمة التي هي من ضريبة العشر وسلمت له. حسب ما جاء في الوثيقة التالية "**هذا حكمنا الشريف إلى بايلرباي إيالة تونس: لقد رفع قاضي مدينة تونس الحالي عثمان زاد فضله إلى مسامع عتبتنا العالية، شكاية من البايلرباي مصطفى الذي أخذ منه قيمة راتبه ومحصول 4أشهر و24 يوما بغير حق. قد أخذ البايلرباي المذكور من القاضي عن طريق مبعوثه المدعو يعقوب خوجة، ظلما واعتدى على**

[1] مصطفى باشا(993-997هـ/1581-1585م) عين حاكما على تونس، لكنه منع من مغادرتها والالتحاق بالجزائر ولايته الجديدة ، إلا بعد دفعه أعطيات الانكشارية وبراءة ذمته من أموال الدولة، وقد تظلم كثير من الناس من تصرفات مصطفى باشا، ومن بينهم قاضي تونس الذي أسند له الديوان الهمايوني مشاركة حسن باشا في التحقيق في شكاوي الناس ضده. ينظر أحمد قاسم: **إيالة تونس على ضوء فتاوي ابن عاظوم** ... المرجع السابق، ص 83.

وللاستزادة حول الشكاوي المقدمة ينظر: الأرشيف العثماني: **مهمة دفتري** 58، ص 189، بتاريخ 25 جمادى الثانية 993 / 24 جوان 1585م./ **مهمة دفتري** 58، ص 190، بتاريخ 25 جمادى الثانية 993 / 24 جوان 1585م./ مهمة دفتري 58، ص 215، بتاريخ 17 شعبان 993 / 14 أوت 1585م./ مهمة دفتري 58، ص 218، بتاريخ 17 شعبان 993 / 14 أوت 1585م./ **مهمة دفتري** 58، ص 224، بتاريخ 17 شعبان 993 / 14 أوت 1585م. نقلا عن : رحيمة بيشي، ربيعة قريزة: **الرقابة المالية في الإيالات المغاربية** ... **المرجع السابق**، ص ص5-6.

حقوقه. وعليه لدى وصول امري هذا، فليتم اعادة حق القاضي وترجع إليه القيمة المالية التي هي من ضريبة العشر وتسلم له"[1].

ثانيا: حول أعمال الظلم التي قام بها جعفر باي في جزيرة جربة

بشأن التجاوزات التي ارتكبها جعفر باي[2] في جزيرة جربة تبين من خلال الوثيقة التي أرسلت لكل من قاضي جزيرة جربة وقائد الجزائر الحالي مصطفى باي ، تفيد بأن القائد السابق للجزيرة، المدعو جعفر، قد قام بممارسة الظلم والتعدي على الأهالي. وبناءً على ذلك، وجّه الباب العالي أمرًا واضحًا بضرورة توقيف المذكور فورًا، وعرضه على المجلس الشرعي للتحقيق معه، على أن تُصادر أمواله وتُودع في خزينة الدولة لحين انتهاء التحقيق. كما شدد على ضرورة عزله رسميًا من منصبه، لضمان عدم استمراره في أي مهام إدارية أو عسكرية مستقبلاً حسب ما ورد في الوثيقة التالية:

"هذا حكمنا الشريف إلى قاضي جربة وقائد الجزيرة الحالي مصطفى باي: لقد قام القائد السابق لهذه الجزيرة، المدعو جعفر باي، بظلم أهلها والاعتداء عليهم، حسب ما ورد علينا من تقارير، وعليه لدى وصول هذا الأمر، عليكم بتفتيش المدعو جعفر وان تأخذوا منه كل ما ظهر من أخذ كل الأموال منه، عليك بتسريحه من وظيفته"[3].

---

1 الأرشيف العثماني: **مهمة دفتري** 58، ص 216، بتاريخ 17 شعبان 993 / 14 أوت1585م./ عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق**، ص266.

2 **جعفر باشا:** تعين على إمرة أمراء تونس من سنة 987هـ حتى سنة 989هـ/1579-1581م ، كما ذكرت وثيقة أخرى عزله وهي مؤرخة في 3 ربيع الأول سنة 989هـ / 7 أفريل سنة 1581م، كما تثبت السجلات العثمانية أنه أستبدل بمصطفى باشا، ينظر أحمد قاسم: **إيالة تونس على ضوء فتاوي ابن عاظوم** ... المرجع السابق، ص ص 82- 83.

3 الأرشيف العثماني: **مهمة دفتري** 5، ص 112، بتاريخ27 صفر 973 / 23 سبتمبر1565./ عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق**، ص176.

ثالثا: إتهام أمير سنجق القيروان أبي الطيب بكلربكي تونس رجب باشا بالتجاوز والتعدي على الرعايا والتورط في قضايا فساد واغتصاب أموال الفقراء واختلاس وهدر أموال الخزينة وتأكيد أعيان تونس ماذكره أبو الطيب والأمر بالتحقيق فيما نسب للبكلربكي واسترداد ما يثبت عليه وعلى رجاله من حقوق 984هـ/1576م

بالنظر إلى الشؤون الإدارية، فقد كان رجب بك[1] يتمتع بنفوذ واسع امتد لفترة طويلة منذ توليه المسؤولية في 27 شعبان 972هـ /ديسمبر 1574 (12 كانون الأول)، إذ تم تعيينه بإسناد من الوالي العثماني. استمر نفوذه أقل من سنتين ، وخلال تلك الفترة، تعاظم تورطه في الفساد المالي، والتلاعب بالموارد العامة، مما أدى إلى تزايد الاستياء بين الناس. وكانت صورته تُجمَّل لدى الديوان العثماني بهدف كسب دعم البلاط العثماني، غير أن الأوضاع في تونس اتجهت نحو التدهور، مما استدعى إعداد تقارير حول الممارسات الجارية في الدولة. ولعل أهم تلك القضايا كان تورطه في تجاوزات مالية ضخمة لم يتمكن الديوان العثماني من غض الطرف عنها، مما دفع القاضي إلى إصدار قرار بعزله بعد ثبوت الشكاوى ضده. وبعد عزله قدمت الشكاوى ضده ومنها الشكوى التي رفعها أمير سنجق القيروان أبو الطيب الخضار، والتي نجد صداها في الحكم المرسل إلى بايلرباي طرابلس الغرب وتونس(وهو الحكم الذي نحن بصدده) وفيه اتهم أبو الطيب[2]، بايلرباي رجب مما كان يقوم به من تجاوزات واعتداءات. ومن بين الممارسات التي عُرف بها، فرض الإتاوات الجائرة على الأهالي، وبيع ثيران الرعايا المستضعفين عنوة دون تقديم تعويض، واستغلال السلطات لجباية الأموال بطرق غير مشروعة. كما اتُّهِمَ بالاستيلاء على الممتلكات والأموال التي تعود للدولة (الميري) والخزينة العامة، مما أدى إلى تدخل السلطة العثمانية لاتخاذ إجراءات صارمة ضده.

---

[1] **رجب باشا**: أتهم بنهب أموال الأغنياء بإلصاق التهم بهم وسجنهم، كما اهتم بتسريح الجنود على السكان لنهب أموالهم، ينظر أحمد قاسم: **المرجع السابق**، ص 257.

[2] **أبي الطيب الخضار**: كان له يد في عزل رجب باشا، وكان له مكانة محترمة في المجتمع التونسي ، وقدرت له السلطة العثمانية هذا المقام فخاطبته سنة 1572 م وأوصته خيرا برمضان أيام كان قائما مقام علي باشا ،كما راسلته مرة أخرى في ماي 1573م واعتبرته من دوي المكانة السامية وأوصته خيرا بحيدر باشا واليا جديدا على تونس، كما راسلته في نفس الشهر وطلبت منه ومن سليمان قائد الجيش ومن القاضي بتونس مساعدة الأسطول العثماني بقيادة قلج علي باشا. وبذلك تكون السلطة قد اعترفت بنفوذ الخضار واعتبرته زعيما للحزب التونسي المؤيد للعثمانيين. ينظر: **أحمد قاسم**، المرجع السابق، ص 80.

وبعد توجيه الاتهامات من أبو الطبيب الخضار إلى رجب باشا بالتجاوزات المالية والإدارية، زادت الشكاوى من الأهالي والمتعلقة بممارساته التي أدت بالأهالي إلى النزوح من ديارهم واللجوء إلى العصاة من الأعراب، حتى أنهم ذكروا أن الأراضي بقيت دون زراعتها بسبب سياسته المجحفة. وعندما تبلغ الديوان الهمايوني أصدر أمرا وهو الحكم الذي نحن بصدده حيث أمر بإحضارهم إلى مجلس الشرع واسترداد ما يثبت عليهم من المال الميري وحقوق الأهالي وإبلاغ الديوان الهمايوني بنتيجة التحقيق كما ورد في الوثيقة التالية:

"أرسل أمير سنجق القيروان الحالي أبو الطيب رسالة أبلغ فيها أن بكلربكي تونس السابق رجب كان يوجه دائما الجند على الرعايا ويستولي هؤلاء على أموالهم وأرزاقهم ودوابهم ويتجاوزون ويتعتدون عليهم ولهذا فإن معظم الرعايا تشتتوا، وقام هو ببيع ثيران الرعايا المستخدمة في الحراثة وسلب الفقراء وأسرهم وأسند التهم للأشخاص المكرمين والميسورين في البلدات والقرى دون ذنب وذلك لاغتصاب أموالهم ألقى القبض عليهم وأودعهم السجن ولم يطلق سراحهم إلا بعد أخذ الكثير من أموالهم.... على أن تتقيدوا بالحق الصريح عند التحقيق وتتوخوا الحذر كثيرا من التزوير والتلبيس وشهود الزور وعرض الدعوى خلافا للواقع"[1].

[1] الأرشيف الوطني الجزائري: **مهمة دفتري** 28، ص 227-228، حكم 538، بتاريخ 8 رجب984هـ/ أكتوبر 1576م،/ فاضل بيات: **البلاد العربية في الوثائق العثمانية، ولاية تونس في القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي**، المجلد 10، استانبول، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، 2022، ص ص143- 147.ينظر **الملحق** رقم 8، ص 107.

رابعا: إتهام البكلربكي تونس مصطفى بإغتصاب حقوق الأهالي وممارسته الظلم والأمر بالتحقيق فيما نسب إليه وإسترداد حقوق الناس منه في حالة ثبوتها 993هـ-1585م

ورد إلى الباب العالي من أهل إيالة تونس عريضة موجهة إلى مقامه السامي، يذكرون فيها أن مصطفى، الذي كان واليًا على تونس سابقًا، قد استولى على حقوقهم بشكل غير مشروع وتعدى عليهم وظلمهم، مطالبين بإصدار أمرنا الشريف في هذا الشأن.

بناءً على ذلك، أمر الباب العالي عند وصول هذا الأمر، أن يتولوا بأنفسهم هذه القضية، وأن يستحضروا المدعين والمذكور أو وكيله، وأن يجمعوهم معًا، وأن يفصلوا في دعواهم التي لم يتم البث فيها بعد، والتي لم يمض عليها خمسة عشر عامًا، وفقًا للشريعة وبكل عدل، وأن يتحققوا مما إذا كانت القضية كما ذُكرت .وإذا ثبت أن المذكور قد اغتصب حقوق أهل الولاية بشكل يخالف الشريعة، فعليكم استرداد حقوق أصحابها منه كاملة بعد ثبوت ذلك.ووصى الباب العالي بأن يكونوا في هذا الشأن على قدر المسؤولية، وأن يتجنبوا المحاباة والميل لأي طرف، وأن يلتزموا بالحق الصريح، وأن يحذروا بشدة من الانحراف عن طريق العدل كما جاء في الوثيقة التالية:

"أرسل أهالي الولاية المذكورة عريضة إلى عتبتي العليا يبلغون فيها بأن مصطفى دام إقباله الذي سبق أن تولى ولاية تونس اغتصب حقوقهم خلافا للشرع الشريف ومارس الظلم والتعدي وبشكل كبير عليهم وطلبوا إصدار أمري الشريف في هذا الصدد، وعليه فقد أمرت: عند وصوله.....، وتتبع الحق الصريح وتتوخى الحذر وبشكل كبير من العدول من جادة الحق والانحراف منها"[1].

خامسا: الأمر برفع البدع التي استحدثها بكلربكي تونس مصطفى والعمل وفق ما تقتضيه العادة والقانون 993هـ/ 1585م.

وردت عريضة من أهالي ولاية تونس، رفعوها إلى الباب العالي، يذكرون فيها أنّ مصطفى دام إقباله، الذي سبق أن تولّى ولاية تونس، قام باستحداث العديد من البدع، فطلبوا إصدار أمرٍ شريف

[1] الأرشيف العثماني: **مهمة دفتري** 58، ص 189 حكم494، بتاريخ993هـ/ يوليو 1585م، فاضل بيات: **البلاد العربية في الوثائق العثمانية، ولاية تونس...، المرجع السابق**، ص 149.

برفعها. ونظرًا لما اقتضاه الوضع من رفع البدع المستحدثة، وعملاً بما تقتضيه الأعراف الجارية والقانون المعمول به منذ الفتح السلطاني، أصدر الباب العالي ما يلي:

عليك أن تعمل وفق الأمر الشريف برفع ما استحدثه المشار إليه، لأنه قد يؤدي إلى أضرار تطال الأموال الأميرية والرعية لذا، ينبغي تنفيذ ما تقتضيه العادة والقانون، الذين جرى العمل بهما منذ القدم، ورفع كافة الأمور المستحدثة التي قد تعود بالضرر على الرعية والدولة وأموالها، كما ورد في الوثيقة التالية:

" أرسل أهالي الولاية المذكورة عريضة إلى عتبتي العُليا يَبلغون فيها عن قيام مصطفى دام إقباله الذي سبق أن تولى ولاية تونس باستحداث العديد من البدع وطلبوا إصدار أمري الشريف برفعها، وبناءً عليه أمرت برفع البدع المستحدثة والعمل بموجب ما تقتضيه العادة، والقانون الساريان في تلك الديار منذ الفتح السلطاني، وأمرت:

عند وصوله، أن تقوم بموجب أمري برفع ما استحدثه المشار إليه وذلك في حالة تسببه أضراراً للمال الميري والرعايا وتعمل بموجب ما تقتضيه العادة، والقانون اللذان اعتيد العمل بهما منذ القدم وترفع المواد المستحدثة التي لها ضرر على الرعايا والبلاد والولاية والأموال الميرية"[1].

[1] الأرشيف العثماني: **مهمة دفتري** 58، ص 190، حكم 497، بتاريخ، رجب 993هـ/ 1585م، فاضل بيات: **البلاد العربية في الوثائق العثمانية، ولاية تونس...، المرجع السابق**، ص 150.

المبحث الثاني: التحريات حول اغتصاب، تجاوز ونهب أملاك الدولة ورعاياها والعمل على استرجاعها

أولا: عدم التصرف بأموال خزينة الدولة :

أ/ اتهام بكلربكي تونس بالتجاوز على حقوق الأهالي وقتله أحد الرهبان:

تتضمن هذه الوثيقة ثلاثة أحكام صدرت ضد البايلرباي مصطفى، الذي كان واليًا على تونس قبل عام 1585 ميلاديًا، وذلك بعد إقالته بناءً على شكاوى رفعت إلى الديوان الهمايوني.

الحكم الأول :يتهمه بقتل راهب إسباني كان في طريقه إلى الجزائر والاستيلاء على ممتلكاته .وقد أمر الديوان بالتحقيق في هذه التهمة، وإذا ثبتت، يتم استرجاع المسروقات وإرسالها إلى مركز الدولة

الحكم الثاني :يطالب بالتحقيق في اتهام أحد رجاله، الخواجة يعقوب، بتحصيل أموال القضاء التي يجب أن يتلقاها قاضي تونس، وإذا ثبتت التهمة، يتم استرجاع هذه الأموال.

الحكم الثالث :يأمر بالتحقيق في ديون البايلرباي مصطفى المستحقة لجنوده وللدولة، وإذا ثبتت، يتم استرجاع هذه الأموال .كما يطلب الحكم منعه من السفر إلى الجزائر قبل تسوية هذه الديون. وقد نصح الديوان الهمايوني البايلرباي الجديد لتونس بالتحقق من صحة هذه الادعاءات واتخاذ الإجراءات اللازمة وفقًا للواقع،كما ورد في الوثيقة التالية:

" تم الإبلاغ عن قيام مصطفى دام إقباله، الذي سبق أن تولى ولاية تونس، باعتقال راهب إسباني كان في طريقه من اسبانيا إلى الجزائر وقتله وحجز جميع أمواله وأرزاقه، وبناء عليه فقد أمرت بجمع وتحصيل كل ما قبضه المشار إليه من أموال وأرزاق الراهب المذكور وبالتمام والكمال وإرساله إلى عتبتي العليا وامرت:

عند وصوله تتقيد بهذا الصدد بالوجه المناسب لترى هل المسألة مثلما أبلغ عنه وأن المشار إليه قتل راهب المذكور وقبض جميع أمواله وأرزاقه فإذا كان كذلك تستحصله منه وبكل جزئياته وتبلغ

عنه بالتفصيل وذلك بتسجيله في دفتر وإرساله مختوما إلى سدة سعادتي، على أن لا تعدل وتنحرف عن جادة الحق في هذا الصدد بل تكون على الحق بالكامل"[1].

ب/ استرجاع أموال الدولة التي إختلسها بعض قادة إيالة تونس

تفيد الوثيقة بأن الممثل المالي لإيالة تونس (دفتردار) محمد، أرسل تذكرة يخبر فيها بأن خوجه مصلى، الذي كان مسؤولًا عن تسجيل الموارد والأرزاق في إيالة تونس، قد اختلس أموالًا.

وقد أرسلنا أمرنا الشريف للوالي لتسديد القيمة المالية السنوية التي تبلغ 150,000 آقجة، والتي لم يتم تسديدها بعد مرور أواخر شهر مايو 1576. ونطالبه بتنفيذ هذا الأمر والعمل على دفع هذا المبلغ المحدد سابقًا. تفيد الوثيقة بأن الموارد المالية لإيالة تونس بلغت 160 ألف قطعة ذهبية، إلا أن المسؤولين عنها أعلنوا عن توريد 200 ألف قطعة ذهبية لخزينة الدولة. هذا التناقض يشير إلى أن المبلغ الحقيقي لإيرادات الإيالة قد تم إخفاؤه، وهو ما فعله أيضًا نائب قائد الإيالة ومترجمها السابق ومحتسبها بركات فرحات. وقد قام هؤلاء الموظفون باختلاس الأموال وبيع موارد الدولة بشكل غير قانوني، مما يستدعي إجراء تحقيق شامل وتفتيشهم لاسترداد كامل أموال الدولة وإعادتها إلى خزينة الإيالة، كما ورد في الوثيقة الآتية:

"حكم موجه إلى ممثل المالية لكل من تونس والجزائر وطرابلس وإلى قاضي إيالة تونس: بعث لنا الممثل المالي لهذه الإيالة (دفتر دار) محمد، تذكرة يخبرنا بأن خوجة مصلى، الذي كان مسؤولا على تسجيل الموارد والأرزاق التي تدخل من البر والبحر إلى إيالة تونس والتي وصلت في سنة إلى : 16.000 قطعة ذهبية، وأنه على الرغم من ارتفاع قيمة الموارد المالية، فإنه التزم بتقديم 200.000 قطعة ذهب إلى خزينة الدولة،على الرغم من إرتفاع القيمة المالية المتحصل عليها من الموارد والأرزاق، فقد أخفى المبلغ الحقيقي والإجمالي للإيالة، كما هو شأن كل من نائب قائد

[1] الأرشيف الوطني الجزائري: مهمة دفتري 58، ص 215، حكم 558، بتاريخ 17 شعبان 993هـ/ 14 أغسطس 1585م./ فاضل بيات: **البلاد العربية في الوثائق العثمانية، ولاية تونس...، المرجع السابق**، ص 153.ينظر **الملحق** رقم 9 ص 108.

الإيالة وترجمانها السابق ومحتسب الإيالة بركات فرحات وغيرهم، والذين أنكروا المبالغ الحقيقية التي تدخل إلى خزينة الدولة، وعملوا فعلا على اختلاس الأموال وبيع الموارد التابعة للدولة، فالمطلوب العمل على تقصي الحقائق وتفتيش هؤلاء الموظفين، وأخذ ما بأيديهم من أموال الدولة بأكملها وإرجاعها إلى خزينة الإيالة"[1].

ج/حيدر باشا والممثل المالي محمد يصرحان ببراءتهما من ادعاءات الممثل المالي مصطفى:

تم استدعاء المفوض المالي مصطفى، والي إيالة تونس، لإجراء تحقيق وتفتيش في نفقات حكومة حيدر باشا[2]، الذي كان واليًا على طرابلس وتونس، وكذلك ممثله المالي محمد، وفقًا لأحكام الشريعة. وقد ذكر أن المدعو حصل على أمر من الدولة وتوجه إلى طرابلس لأداء مهمته. وبعد إتمام المهمة والإعلان عن نتائجها، توجه كل من حيدر باشا وممثله المالي إلى إسطنبول لتأكيد نزاهتهما أثناء أدائهما للمهمة التي كلفا بها من قبل مصطفى. وللتأكيد أيضًا على أن التقرير المالي الذي قدمه كان غير صحيح، ومجرد افتراء. وأمام هذه الوضعية، تم تعيين قاضي المدينة المنورة السابق محي الدين، وبعد التحقيق في هذا الأمر، أصدرت الدولة فرمانًا لتبرئة هؤلاء، وعدم التعرض لهم، وإعادتهم إلى مناصبهم. أمرت الدولة بتعمير بنزرت وترميم قلاعها، وتعيين عدد كافٍ من الجنود لحمايتها. كما تم توجيه فرمان إلى أمير قزان محمود، بضرورة إلحاقها بالدولة الهمايونية، والقيام بضبط وقبض محاصيلها من جانب الميري، وإدخال ذلك في حساب الخزينة، تم تعيين كنعان جاويش بايلرباي طرابلس الغرب لجلب الأموال التي ترجع للدولة والمخصصة لخزينة الباب العالي، ومساعدته في كل الأمور، واطلاعه على الأحوال المالية في الإيالة، ودفاتر الجنود وعددها، وشرح أحوال الديوان والبلاد بالتفصيل.

---

[1] الأرشيف الوطني الجزائري: **مهمة دفتري** 28، ص 232، حكم 549؛ بتاريخ 25 رجب 984 هـ/ 18 أكتوبر 1576م./ عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق**، ص ص235-236.ينظر **الملحق** رقم10، ص 109.

[2] **حيدر باشا:** أول من باشر السلطة في تونس بعد طرد الإسبان سنة 1574م، وكان من قبل على القيروان ،ولما تولى أمر تونس وصف بالبايلرباي، وتثبت السجلات العثمانية أنه تعين لإمارة أمراء تونس في 15 محرم 981هـ / 17 ماي 1573م، وأنه خوطب بلقب" حيدر باشا أمير أمراء تونس" وذلك في وثيقة راجعة لتاريخ 12 ربيع الثاني 981هـ / 12 جويلية 1573م، للاستزادة أكثر ينظر: أحمد قاسم: **المرجع السابق**، ص ص 79-80.

تم منع التجاوز على أملاك الدولة (الخواص الهمايونية) في الإيالات المغاربية ومنحها لبعض الرعايا وأرباب التيمار، حيث كانت هذه الأملاك مخصصة للخزينة المركزية، وكان يتم تحصيلها من قبل ممثلي السلطان مباشرة أو بواسطة المقاطعة، ولم يسمح لمسؤولي الإيالة بالتدخل بشؤونها. كما جاء في الوثيقة التالية:

"هذا حكمنا إلى بايلرباي إيالة تونس: لقد تم سابقا تعيين المفوض المالي مصطفى للتحقيق وللتفتيش في مصاريف حكومة حيدر باشا، والذي عين واليا على طرابلس وتونس، وكذا التحقيق مع ممثله المالي محمد، وفقا لأحكام الشريعة، وقد قام المدعو مصطفى عند حصوله على هذا الالتزام وأمرنا الشريف بالتوجه نحو طرابلس لأداء مهمته. وبعد أداء هذه المهمة والإعلان عن نتائجها، قام كل من حيدر باشا وممثله المالي الخاص بالتوجه إلى استانبول للتعبير عن استقامتها أثناء أدائهما المهمة التي كلفا بها ثم للشكاية من مصطفى. وللتأكيد أيضا بأن التقرير المالي الذي قدمه غير صحيح، وهو مجرد افتراء، وأمام هذه الوضعية تم تعيين قاضي المدينة المنورة السابق محي الدين لتقصي هذا الأمر والتحقيق فيه. وعليه فالذي نأمرك به عدم التعرض ومواجهة أمر هذا الفرمان وترك كل من حيدر باشا وممثله المالي الخاص محمد والبعثة المرافقة له، واخو حيدر باشا احمد، الذي عين واليا على سنجق القيروان وفزان وقابس، بالرجوع إلى مناصبهم وعدم التعرض لهم"[1]

ثانيا :عدم التجاوز على أملاك الدولة ومنح الرعايا والأرباب إقطاعات على شكل تيمار وزعامات

أ/ إتهام البكلربكي رجب بمنح الخواص السلطانية إلى غير المستحقين بطريقة التيمار والزعامة والأمر بإلحاق الأجود منها بالخواص السلطانية 984هـ/1576م:

[1] الأرشيف العثماني: **مهمة دفتري** 43، ص 243 ، حكم 452؛ بتاريخ 12 شعبان 988 هـ/ 22 سبتمبر 1580م./عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق**، ص ص253-254.

صدر أمر قضائي ضد البايلرباي رجب، يتهمه بتخصيص الأراضي السلطانية لأفراد لا يستحقونها بنظامي التيمار والزعامة. وقد صدرت تعليمات بإعادة أفضل هذه الأراضي إلى ملكية الدولة.جاء في البلاغ أن رجب، الوالي السابق لتونس، قد منح أخصب الأراضي بنظامي الزعامة والتيمار لأشخاص لا يستحقون ذلك، ولا تزال هذه الأراضي تحت سيطرتهم. وبناءً عليه، تقرر التالي:

يجب استرجاع الأراضي الخصبة من القرى والمزارع التي كانت في الأصل ملكية خاصة بالدولة، والتي يحاول المنتفعون بها الاستيلاء عليها بحجج وادعاءات بأنها مُنحت لهم بأوامر سلطانية. ويجب تجنب الاستيلاء على الأراضي الأقل جودة من أصحابها بحجة أنها تعود للدولة.كما جاء في الوثيقة التالية:

" تم الإبلاغ عن قيام رجب الذي تولى فيما سبق ولاية تونس بمنح أجود الخواص بطريقة الزعامة والتمار إلى البعض من غير المستحقين الموجودين عنده وهي مازالت تحت تصرفهم بالفعل، وعليه فقد أمرت:

أن تقوم بإلحاق ما هو نافع من القرى والمزارع التي كانت في الأصل خاصا بخواصي، وتحول دون (قيام المتصرفين بها) بالتعلل والتنازل بإعتبار أنها زعامتهم وتيمارهم منحت لهم بأوامر سلطانية، وتتوخى الحذر من التعدي وأخذ القرى غير النافعة للخواص من أصحابها بمجرد الأخذ، وبالإدعاء أنها نافعة للخواص"[1].

ب/ حصول مضايقة في دفع مرتبات الجنود بسبب منح قسم من الخواص السلطانية لبعض الأشخاص والأمر بإعادة ما منح منها 987هـ / 1579م.

بعث والي الولاية المذكورة (تونس) برسالة جاء فيها أنه سبق وأن تولى إدارة الأملاك المذكورة بناءً على سند الزعامة والتي آلت إليه من الأملاك السلطانية الواقعة في تلك الديار. وقد لجأ العديد من الأشخاص خلافًا للقانون إلى وضع اليد عليها مما أفضى إلى حصول مضايقة في تسديد مرتبات

[1] الأرشيف العثماني: مهمة دفتري 28، ص 239، حكم 576، بتاريخ 8 رجب 984هـ/ 1 أكتوبر 1576م./ فاضل بيات: **البلاد العربية في الوثائق العثمانية، ولاية تونس...، المرجع السابق**، ص 187.

الجنود ، فضلاً عن تخفيض عددهم. ونظرًا للتدهور الواقع في حفظ وحراسة البلاد، فقد أصدرتُ أمرًا باتخاذ ما يلزم لمنع ذلك وإلحاقه كذلك بخواصي السلطاني، وأمرتُ عند وصوله، أن يقوم بإلحاق مثل هذه القرى والأراضي الممنوحة كزعامة وتيمار والتي كانت تابعة في السابق لخواصي السلطانية منذ القدم بهذه الخواص، كما ورد في الوثيقة التالية:

" حكم إلى بكلريكي تونس:أرسلتُ رسالة تُبلغ فيها أنَّ (...) الذي سبق أن تولى الولاية المذكورة قام بإسناد الزعامة والتي آلت إليه من الخواص السلطانية الواقعة في تلك الديار، لجأ إلى العديد من الأشخاص خلافًا للقانون ممَّا أدى إلى حصول مضايقة في تسديد مرتبات أفراد الجند الأفراد فضلاً عن تخفيض عددهم. والتعسر في حفظ وحراسة البلاد، ولهذا أمرتُ أن يتم منع ما يشبه ذلك وإلحاقه كذلك بخواصي السلطاني، وأمرتُ:

عند وصوله، أن تقوم بإلحاق مثل هذه القرى الممنوحة كزعامة وتيمار والتي كانت تابعة لخواصي السلطانية منذ القدم بهذه الخواص"[1].

ثالثا: الإتهامات الموجهة للولاة في التجاوز والتصرف غير الشرعي بممتلكات الدولة

أ/ إتهام المكلف بإجراء عملية التحرير (الإحصاء العام) بالاتفاق مع البايلرباي حيدر باشا بعدم إجراء التحرير واختلاس الأموال والمطالبة بالكشف عما أغتنم من العدو بعد فتح حلق الوادي والامر إلى ولاة المنطقة بمساعدة دفتر دار تونس عند قيامه بالتحري عن الأموال المختلسة 988هـ/1580م

سبق أن ذكر أن الديوان الهمايوني أصدر عدة أوامر سلطانية متكررة بهدف إجراء عملية إحصاء شاملة في ولاية تونس. أول أمر صدر بهذا الخصوص كان في أعقاب فتح قلعة حلق الوادي، حيث صدر قرار بتعيين شخص يدعى محمد لتنفيذ عملية الإحصاء في إيالة تونس لتقييم مواردها ومنافعها. ومع ذلك، لم يتم تنفيذ هذه الأوامر المتكررة، ولم يتم إجراء الإحصاء. بل على العكس، اتهم

[1] الأرشيف العثماني: **مهمة دفتري** 40، ص 59، حكم 132، بتاريخ رجب 987هـ / أغسطس 1579م./ فاضل بيات: **البلاد العربية في الوثائق العثمانية، ولاية تونس...، المرجع السابق** ،ص 188.

محمد، المسؤول عن عملية الإحصاء، بالتواطؤ مع حيدر باشا، واختلاس كميات كبيرة من الأموال. وقد أبلغ دفتردار المال في تونس أن مواد غذائية وأخشاباً تم الاستيلاء عليها من العدو في البستيون بعد فتح قلعة حلق الوادي. وطالب الديوان الهمايوني بالتحقيق في مصير هذه المواد، ومصير تركة القتيل أبو الطيب، والممتلكات والمخلفات التي بيعت من قبل إدارة الولاية خلال انتشار وباء الطاعون في تونس، بالإضافة إلى التحقيق في مبيعات ولاية جربة التي تمت خلافاً للأوامر، وتخصيص الأموال للأسطول، وإنتاج زيت الزيتون والزعفران، ومكاسب المعارك، وإيرادات الرسوم والضيافة والقمح.

بناءً على ذلك، أصدر الديوان الهمايوني أمرًا إلى حيدر باشا وقضاة تونس وجميع المسؤولين بالتحقيق في الاتهامات التي أوردها الدفتردار، واستعادة أي أموال ثبت أنها مستحقة لخزينة الدولة من حيدر باشا ومحمد.

كما أصدر الديوان الهمايوني أمرًا آخر إلى حاكم الجزائر، أبلغه فيه بالتقرير الذي أرسله الدفتردار مصطفى، والذي يتضمن اتهامات بالاختلاس موجهة إلى حيدر باشا ومحمد، وطلب منه استجواب الخواجة مصلي وكاتب جديد والقائد محمود والكاتب درويش وغيرهم للحصول على معلومات حول مصير الحبوب وأموال بيت المال وغيرها، وكذلك استرداد أي أموال مستحقة لخزينة الدولة.

وصدر أمر آخر في هذا الشأن موجه إلى حكام طرابلس الغرب وتونس والجزائر، يبلغهم بتعيين دفتردار ديار الغرب، مصطفى، للإشراف على تحرير ديار الغرب والتحقيق في المسائل المتعلقة بها والأموال التي تم الحصول عليها خلال حملة حلق الوادي وفي ديار الغرب. وطلب منهم معاونته وتأييده في مهمته، وحذرهم من التهاون في هذا الأمر لكي لا يتحملوا المسؤولية.

تجدر الإشارة إلى أن اسم الدفتر دار مصطفى ورد بصفة دفتردار المال لولاية الغرب، والمقصود هو دفتردار أوجاغات الغرب. يعني أن الديوان الهمايوني جمع الشؤون المالية للولايات الثلاث (الجزائر وتونس وطرابلس الغرب) في إدارة دفترداية واحدة تحت مسمى دفترداية ولاية الغرب، كما جاء في الوثيقة التالية:

" أرسل دفتر دار المال مصطفى دفتر قضايا إلى سدة سعادتي وأبلغ فيه بأنه صدر أمر بقيام المدعو محمد بإجراء عملية تحرير ولاية تونس بعد فتح حلق الوادي وذلك لمعرفة مواردها

ونفقاتها، وعلى الرغم من صدور أحكام شريفة بشأنها إلا أنه لم يقم بتحريرها وتصحيحها، بل إتفق مع بكلربكي تونس السابق حيدر دام إقباله واختلسوا الكثير من الأموال وأبلغت بأنه ينبغي التحري بشكل جزئي أو كلي عن المواد الغذائية التي ضبطت من قبل الميري بعد فتح حلق الوادي، والمواد الغذائية والأخشاب التي خلفها الكفار، الأذلاء في البستيون ومخلفات المقتول أبو الطيب والأملاك والمخلفات التيتم بيعها من الميري عند تفشي الطاعون في تونس، وعما باعوه من أموال في ولاية جربة خلافا للأمر ومما تم تخصيصه للأسطول من نقود ومما تم إنتاجه في تونس من زيت الزيتون والزعفران وغنائم المعارك التي خاضوها وغيرها من التكاليف والغرامات ... ومن موارد الضيافة والقمح، وبعد كشف ما حصلوا عليه وطرح نفقاتهم وسالياناتهم منه ينبغي ضبط ما يظهر في ذمتهم من المال الميري باسم خزانتي العامرة، وبناء على ما أعلمته فقد صدر حكم إلى الموما إليه لتحصيل ما يثبت على المشار إليهما من الأموال الميرية، ونظرا لكون تقديم المساعدة في جمع وتحصيل الأموال المذكورة من الأمور المهمة فقط:

عند وصوله، وعند قيام المشار إليه بالمباشرة بجمع وتحصيل الأموال المذكورة مثلما عرض وطلب المساعدة منكم أن تظهروا سعيكم وإقدامكم بأي شكل ممكن"[1].

[1] الأرشيف الوطني الجزائري: **مهمة دفتري** 39، ص 212، حكم 432، بتاريخ 12 محرم 988هـ /28 فبراير 1580م./ فاضل بيات : **البلاد العربية في الوثائق العثمانية، ولاية تونس...، المرجع السابق،**، ص ص198-200. ينظر **الملحق** رقم 11، ص110.

المبحث الثالث: التحريات حول الضرائب التي يتم الحصول عليها من العوارض

أولا: طائفة الانكشارية تفرض ضريبة على الأهالي تعرف بضريبة الضيافة

أرسل الباب العالي حكما إلى بايلرباي إيالة تونس يعلمه فيها بأن طائفة الانكشارية قامت وبدون أخذ رأي البايلرباي، باستحداث بدعة أو عادة جديدة تعرف بضريبة الضيافة، اختلقوها لأخذ المال من الأهالي في كل المناطق التي يحلون بها. كما أعلمه كذلك بأن هذه الضريبة غير شرعية ومخالفة للأمر السلطاني لذلك وجب الامتناع عن تسديدها لأنها عادة غريبة غير شرعية، كما جاء في الوثيقة التالية:

"هذا حكمنا الشريف إلى بايلرباي إيالة تونس: لقد قامت طائفة الانكشارية وبدون استشارة البايلرباي، بإيجاد عادة جديدة وهي ضريبة الضيافة، والتي هي بدعة منهم، اختلقوها لأخذ المال من الأهالي وحيث أصبحوا يطالبون الأهالي بدفعها في كل المناطق التي يحلون بها. وعليه فإن هذه الضريبة المختلفة، غير شرعية وهي مخالفة للأمر السلطاني وعليه وجب الامتناع عن تسديدها بحجة أن هذه العادة الغريبة غير الشرعية"[1].

ثانيا: قضية شكاية أهل المهدية من تردي أحوالهم وطلب إعفائهم من دفع الضرائب لمدة ثلاث سنوات

إلى بايلرباي تونس حيدر باشا من الباب العالي يخبره في هذا الحكم بأن وفدا من رعايا المهدية شكوا من الخراب والدمار الذي أصاب مدينة المهدية بسبب قبائل الأعراب العصاة مما دفعهم إلى ترك المدينة، فأصبحت بذلك شبه خالية ومهجورة، لكن أهلها رجعوا إليها من جديد بعدما تم إعفائهم من دفع الضرائب لمدة ثلاث سنوات، وحتى يتم إعمار المدينة لا يطلب من الأهالي الضرائب لمدة ثلاث سنوات، ولا يجبرون على دفعها أما الذين ظلوا مستقرين بها، فتأخذ منهم مع إعلام الباب العالي حول نتيجة هذا القرار. كما ورد في الوثيقة التالية:

---

[1] الارشيف العثماني: **مهمة دفتري** 64، ص111، بتاريخ 15 شوال 996هـ / 7 سبتمبر 1588م./عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق**، ص 273.

"هذا حكمنا الشريف إلى بايلرباي تونس حيدر باشا: نخبرك بانه حضر إلى عتبتنا العالية بإستنبول، وفد من رعايا المهدية وقاموا بالشكاية من حالة الدمار والخراب الذي عرفته المدينة. بسبب قبائل الأعراب العصاة وأخذ الأمر منهم، وهذا ما دفع أهل المدينة إلى تركها. وقد أصبحت المدينة شبه خالية ومهجورة وفي حالة خراب عام. وقد رجع إليها أهلها من جديد، بعدما تقرر إعفاؤهم من دفع الضرائب لمدة ثلاث سنوات، للعمل على تعمير المدينة وإحيائها من جديد. فالمرجو وبحسب ما تم القرار عليه، وحتى يتم إعمار المدينة، لا يطلب من هؤلاء القادمين الضرائب لمدة ثلاث سنوات، ولا يجبرون على دفعها. أما اذا كانت تؤخذ تلك الضرائب من الأهالي الذين ظلوا مستقرين بها. فليستمر في أخذها منهم، لأن القادمين حديثا لهذه المدينة ولغاية تعميرها، فليتم إعفاؤهم من دفع الضرائب والرسوم لمدة ثلاث سنوات. نرجو إعلامنا بنتيجة القرار المأخوذ حول هذا الشأن"[1]

[1] الأرشيف العثماني: : **مهمة دفتري** 35، ص 177، بتاريخ 20 جمادى الثانية 986هـ / 24 أوت 1578م./ عبد الجليل التميمي: **المرجع السابق**، ص ص 242-243.

تُعدّ التحريات المالية في تونس خلال العهد العثماني مرآة تعكس تعقيدات المشهد الإداري والاجتماعي والاقتصادي في البلاد، حيث لم تكن هذه التحريات مجرّد إجراءات محاسبية لضبط الأموال أو مراقبة الإيرادات، بل كانت أداة فعالة تم توظيفها لضبط النظام العام، ومراقبة سلوك الولاة والمسؤولين المحليين، وحماية حقوق الأهالي من التجاوزات التي قد تقع باسم السلطة أو الدين أو القانون. وتُظهر الوثائق العثمانية التي تناولتها هذه الدراسة أن السلطة المركزية في إسطنبول كانت على دراية دقيقة بما يجري في إيالاتها، خصوصًا في تونس، حيث وردت شكاوى الأهالي والقضاة والمتضررين من فساد بعض الحكّام، وتُرجمت إلى أوامر سلطانية صارمة تدعو إلى التحقيق والمحاسبة واسترداد الحقوق، بل أحيانًا إلى العزل والمصادرة. وهذا يبيّن أن الدولة العثمانية، رغم بعدها الجغرافي، كانت تمتلك آليات رقابة ومتابعة فعالة، وأن التحري المالي لم يكن مجرد سلوك روتيني، بل كان جزءًا من مشروع سياسي هدفه ضبط جهاز الدولة وضمان استمراريته. كما أن دراسة الضرائب الاستثنائية كـ"العوارض" تكشف عن هشاشة النظام المالي في بعض مراحله، خاصة في أوقات الأزمات أو عند وجود تمرد أو اضطراب سياسي، حيث كانت الإيالة تضطر إلى فرض ضرائب إضافية لتغطية النفقات، ما قد يثير استياء الأهالي ويدفعهم إلى رفع الشكاوى، وهو ما يؤكد العلاقة المتوترة أحيانًا بين الحاكم والمحكوم، ويعكس الطبيعة التفاوضية للنظام المالي. ومن زاوية أخرى، توضح هذه الدراسة أن التحريات المالية كانت أداة لبناء الشرعية السياسية، من خلال التأكيد على العدل ورد المظالم، كما كانت وسيلة لضبط الموارد وترشيد الإنفاق في جهاز إداري مترامي الأطراف، تتداخل فيه السلطة المركزية بالمحلية، والمصالح العامة بالفردية. وبهذا فإن هذه الدراسة لا تكتفي بتقديم معطيات تاريخية دقيقة، بل تفتح آفاقًا جديدة لفهم طبيعة الدولة العثمانية من خلال عدستها المالية، وتدعونا إلى إعادة قراءة تاريخ تونس في هذه المرحلة ليس فقط من خلال الحروب أو التحالفات، بل من خلال الإجراءات المالية اليومية التي تكشف عن شبكة معقدة من العلاقات والمصالح والصراعات التي شكّلت أسس السلطة ومظاهر الحياة في البلاد. وعليه، فإن التحريات المالية تمثل مدخلًا غنيًا لفهم البنية الداخلية للدولة العثمانية، وتدعونا إلى مواصلة البحث في هذا المجال الحيوي، وربطه بتحولات أوسع شهدتها المنطقة المغاربية في سياقها العثماني والحديث .

الخاتمة

سعيت في هذه المذكرة إلى إلقاء الضوء على طبيعة التحريات المالية في الإيالات المغاربية خلال النصف الثاني من القرن العاشر هجري / السادس عشر ميلادي، وذلك من خلال الغوص في ثراء الوثائق العثمانية المتنوعة. وقد أظهر التحليل المعمق لهذه الوثائق جملة من النتائج الهامة التي تساهم في فهم أعمق للتنظيم المالي والإداري العثماني في هذه المنطقة الحيوية.

- ✓التدخل العثماني في منطقة المغارب جاء نتيجة للظروف التي سادت في تلك الفترة بالمنطقة، لاسيما بعد غزوات الإسبان المتكررة على السواحل وظهور جبهة موحدة ضدهم، مما أدى إلى إخراج المسلمين منها بعد سيطرتهم عليها وقتل قائدهم عروج.
- ✓بعد استشهاد عروج بربروس، تولى أخوه خير الدين بربروس الحكم في الجزائر، وربطها بالدولة العثمانية لحمايتها من الخطر الإسباني وأصبحت الجزائر إيالة عثمانية رسميا سنة (926هـ/ 1519م).
- ✓لتأتي بعدها طرابلس الغرب المحتلة من طرف الإسبان في الفترة ما بين (915إلى937هـ/ 1510 إلى 1530م)، ثم تمكن شارل الخامس من منحها لفرسان القديس يوحنا، مما دفع الدولة العثمانية لتحريرها من فرسان القديس يوحنا وتحسم الصراع مع الإسبان، فتم إرسال أسطول عثماني يقوده "سنان باشا" و "درغوث باشا" ليتم تحرير طرابلس الغرب وضمها للدولة العثمانية وتعيين "مراد آغا" حاكما عليها سنة (958هـ/ 1551م).
- ✓وفي سنة(977هـ/ 1569م) تمكن قلج علي من تحرير مدينة تونس من القبضة الاسبانية ، لكن استعصت عليه حلق الوادي لشدة تحصيناتها، فناشد الباب العالي بضرورة تحريرها، لكن انشغالهم بفتح قبرص حال دون ذلك، مما مكن الاسبان من تونس مرة ثانية في خريف(981هـ/ 1573م)، الأمر الذي جعل الباب العالي يستنفر ويرسل فرماناته إلى كل الإيالات للاستعداد للتخلص من الوجود الإسباني في السواحل ولتحرير تونس، وفي سنة(982هـ/ 1574م) ألحقت تونس بالدولة العثمانية وتم تعيين سنان باشا حاكماً عليها.
- ✓كشفت الدراسة عن تنوع مصادر الدخل التي اعتمدت عليها الإيالات المغاربية، والتي لم تقتصر على الضرائب الشرعية والعرفية المعروفة، بل شملت أيضًا إيرادات من الأنشطة التجارية والقرصنة (في بعض

الحالات)، والأوقاف، والهدايا والمنح من السلطة المركزية. وقد تباينت أهمية هذه المصادر بين الإيالات المختلفة وربما داخل الإيالة الواحدة بمرور الوقت.

- ✓ كما تبين لنا من خلال الدراسة الآليات والإجراءات المتبعة في جمع الضرائب وإدارة الأموال، والتي تميزت بنوع من الهيكلة الإدارية التي تضمنت مسؤولين محليين وعثمانيين. وقد كشفت الوثائق عن وجود دفاتر وسجلات لتتبع الإيرادات والمصروفات، مما يشير إلى سعي الإدارة العثمانية لضبط الجانب المالي، وإن شاب ذلك بعض التحديات المتعلقة بالفساد أو التهرب الضريبي.
- ✓ بينت كذلك الدراسة أوجه الإنفاق الرئيسية للحكومات المحلية في الإيالات المغاربية، والتي تركزت بشكل أساسي على تمويل الجيش (الانكشارية بشكل خاص)، وصيانة المنشآت الدفاعية، ودفع رواتب الموظفين، وتمويل بعض المشاريع العمرانية والدينية. كما أشارت الوثائق إلى وجود نفقات مرتبطة بالعلاقات مع القبائل المحلية وتقديم المساعدات في أوقات الأزمات.
- ✓ سلطت المذكرة الضوء على طبيعة العلاقة بين النظام المالي المحلي والنظام المالي المركزي في إسطنبول. فقد تبين وجود درجة من الاستقلالية للإيالات في إدارة مواردها المالية، مع التزامها في الوقت نفسه بإرسال جزء من الإيرادات إلى الخزينة المركزية. كما كشفت الوثائق عن تدخلات من السلطة المركزية في بعض الأحيان لتنظيم الشؤون المالية أو لتقديم الدعم المالي عند الحاجة.
- ✓ أخيرًا، أكدت الدراسة على القيمة الاستثنائية للوثائق العثمانية كمصدر أساسي لفهم تاريخ الإيالات المغاربية في هذه الفترة. فقد قدمت هذه الوثائق تفاصيل دقيقة حول الجوانب المالية والإدارية التي يصعب العثور عليها في مصادر أخرى، مما يفتح آفاقًا جديدة لمزيد من البحوث والدراسات المعمقة.

وفي الختام، يمكن القول إن دراسة التحريات المالية للإيالات المغاربية في النصف الثاني من القرن العاشر هجري، السادس عشر ميلادي من خلال الوثائق العثمانية قد أسهمت في تقديم صورة أكثر تفصيلًا ووضوحًا للتنظيم المالي والإداري العثماني في هذه المنطقة. وتدعو نتائج هذه الدراسة المتواضعة إلى ضرورة مواصلة البحث والتنقيب في الأرشيفات العثمانية لاستكشاف جوانب أخرى من تاريخ هذه الإيالات خلال فترة الحكم العثماني.

الملاحق

تكمن أهمية هذه الوثائق في كونها مكملة لما جاء في مضمون هذه الدراسة لتقريب الصورة للقارئ كي يتسنى له فهم بعض ما شكُل عليه في متن الدراسة ، ونظراً لأهمية الملاحق في الدراسة التاريخية ، فإني اخترت البعض منها وهي متنوعة ، بين وثائق وخريطة توضيحية .

الملحق رقم (01) : رسالة أهالي مدينة الجزائر إلى السلطان العثماني "سليم الأول".

الملحق رقم (02): خريطة تبين الدولة العثمانية في أوج اتساعها خلال القرن(10هـ/16م)

الملحق رقم (03) : وثيقة حكم إلى أمير كوكو في ولاية جزائر الغرب.

الملحق رقم (04): وثيقة قيام بايلرباي الجزائر رمضان باشا ببيع بعض الأماكن المخصصة لتصرف الولاة.

الملحق رقم(05): وثيقة الأمر بفصل إدارة الشؤون المالية للإيالات المغاربية.

الملحق رقم(06): وثيقة مسح الأراضي وإحصاء السكان وإقرار الضرائب.

الملحق رقم (07): وثيقة الأمر باستحصال العشر والرسوم من الأراضي التي تم بيعها من قبل بيت المال (الخزينة) في إيالة الجزائر.

الملحق رقم (08): وثيقة إتهام أمير سنجق القيروان أبي الطيب بكلربكي تونس رجب باشا بالتجاوز والتعدي على الرعايا والتورط في قضايا فساد واغتصاب أموال الفقراء واختلاس وهدر أموال الخزينة وتأكيد أعيان تونس ماذكره أبو الطيب والأمر بالتحقيق فيما نسب للبكلربكي واسترداد ما يثبت عليه وعلى رجاله من حقوق 984هـ/1576م.

الملحق رقم (09): وثيقة اتهام بكلربكي تونس بالتجاوز على حقوق الأهالي وقتله أحد الرهبان.

الملحق رقم (10): وثيقة استرجاع أموال الدولة التي إختلسها بعض قادة إيالة تونس.

الملحق رقم(11): وثيقة إتهام المكلف بإجراء عملية التحرير (الإحصاء العام) بالاتفاق مع البايلرباي حيدر باشا بعدم إجراء التحرير واختلاس الأموال والمطالبة بالكشف عما أغتنم من العدو بعد فتح حلق الوادي والامر إلى ولاة المنطقة بمساعدة دفتر دار تونس عند قيامه بالتحري عن الأموال المختلسة 988هـ/1580م

الملحق رقم (01): رسالة أهالي مدينة الجزائر إلى السلطان العثماني" سليم الأول"[1].

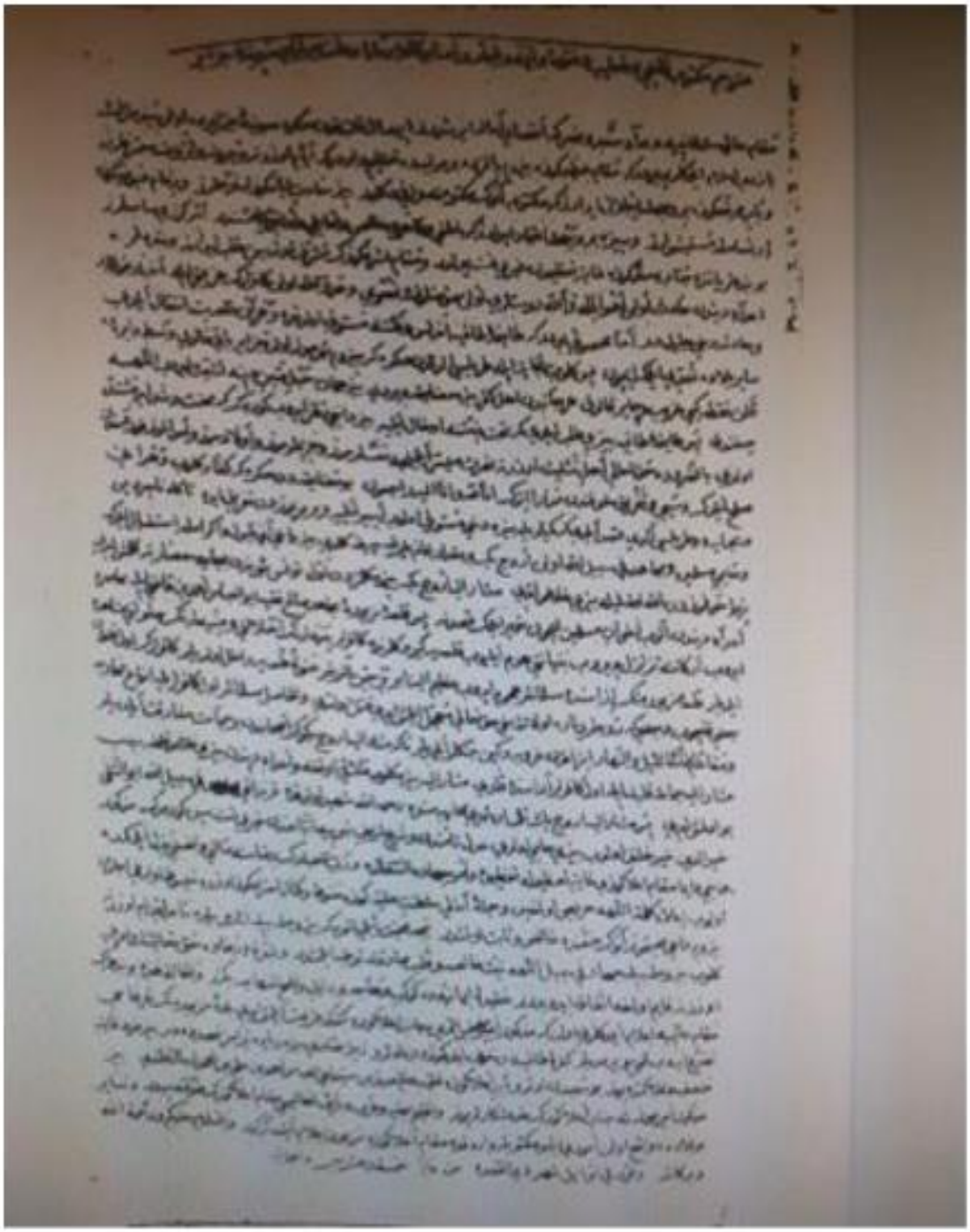

[1] رسالة أهالي مدينة الجزائر إلى السلطان العثماني" سليم الأول"، ينظر **الأرشيف العثماني**: TSMA.E 0757/63.

ترجمة رسالة أهالي مدينة الجزائر إلى السلطان العثماني" سليم الأول" .[1]

هذا ما كتبه وأبلغه عبيدكم في مدينة الجزائر بعد الدعاء بالسعد والنصر الذي يوصل إلى أقصى الأماني:

إن لمقامكم العظيم عندنا منزلة عظيمة إلى درجة نعترف بوجوب عهدكم علينا ولزومه، ونجل عتبتكم السامية بحيث تعجز الرسالة عن الوفاء بحقه، نحن فرحون بأيام سعادتكم ومستبشرون بزمام عبوديتكم ومنقادون لأوامركم ونعتمد عليكم اعتمادا باطنه وظاهره مخلصان وأوله وآخره مستحسنان، نصغي إلى أمركم، ولا نملك إلا غاية التعظيم لجنابكم المعظم .وندعو أن يكون مقامكم الشريف مشرفا، والأهوال التي ألمت بهؤلاء العبيد من أعداء الدين والنصر الذي حققه المؤمنون أحباب الله والهزيمة التي ألحقت بالكفار أعداء الله هي أخبار طويلة وحوادث جسيمة وقد تمخض عنها ما يلي :أن الطائفة الطاغية بعد أن استولوا على بلاد الأندلس انتقلوا إلى قلعة وهران ثم توجهوا إلى غيرها من البلاد بغية الاعتداء عليها، فبعد استيلاؤهم على بجاية وطرابلس لم يبق أمامهم غير مدينتنا الجزائر وأصبحنا غرباء وحائرين كنقطة في وسط الدائرة وضيق أهل الكفر الخناق علينا من كل النواحي إلا أننا تشبثنا بالدين / الحبل المتين

ولجأنا إلى الله، ولكن الطائفة الطاغية سعوا إلى إدخالنا تحت سيطرتهم ونظرنا إلى الأمر فرأينا أن المحن والشدائد، قد اشتدت علينا، واضطررنا إلى التصالح مع أهل التثليث خوفا على أرواحنا ونسائنا وأولادنا وأموالنا، حتى يحقق الله تعالى النصر عليهم وقمنا بمجاراتهم خوفا من السبي والتشتيت إنا لله وإنا إليه راجعون...

وبفضل الله خلصنا من خوفنا .وكان عروج بك قبل أن يأتينا قد قصد، قلعة بجاية متوجها من مدينة تونس، وذلك بغية تحريرها من أعداء الدين وتسخيرها للإخوان المسلمون، فقام وإلى جانبه المجاهد الصالح الفقيه أبو العباس أحمد بن القاضي بمحاصرة القلعة المذكورة، وزلزلوا أركانها وهدموا بنيانها، وعند دخولهم القلعة شاهد الكفار بأن بنيتهم قد اختلت وأيقنوا أن أجلهم قد دنا، وهاجم المسلمون.....

[1] فاضل بيات: **البلاد العربية في الوثائق ولاية الجزائر في القرن العاشر الهجري/السادس عشر ميلادي، المرجع السابق**، ص ص 29-31.

الملحق رقم(02): خريطة تبين الدولة العثمانية في أوج اتساعها خلال القرن (10هـ/16م)[1].

[1] شوقي أبو خليل: **أطلس التاريخ العربي الإسلامي**، دار الفكر، دمشق، 2005م، ص 118.

الملحق رقم(03):حكم إلى أمير كوكو في ولاية جزائر الغرب[1]

رئاسة الجمهورية

الامانة العامة

المحفوظ في :

مهمة دفتري رقم 23 صحيفة 294 حكم رقم 633

بتاريخ / 981/10/23

اعطى الى كتخداء امير امراء جزائر الغرب في 22 شوال

كوكو

حكم الى امير قيق (كذا) في لاية ا جزائر الغرب

ان حفظ حراسة و ضبط و صيانة ـ دار الجهاد ـ ولاية جزائر الغرب غاية مرادنا الهمايوني ،لذا ، فاننا نأمرك بمعاونة و مظاهرة امير امراء الولاية المزبورة احمد ـ دام اقباله ـ على الوجه الذي يراه المذكور مناسبا لحفظ و حراسة تلك الولاية على ما يرام و امرنا :

بالا تتوانى عن اظهار شهامتك و بسالتك المتأصلة في نفسك الشجاعة ، و ان تبدي جل اهتمامك سواء كان لدفع الاعداء و المعاندين ، او لحفظ القلاع و البلاد على الوجه الذي يراه العشار اليه ـ دام اقباله ـ مناسبا ، و عليك القدير و السعي المشكور في الخيرة على دين سيد المرسلين المعين ، و في سبيل الامير المتعلقة بحوزتك و ناموس السلطنة الخرون بسعادتنا .

صورة هذه ايضا (اعطيت الى كتخداء امير امراء جزائر الغرب في 22 شوال) كتبت الى الامير و (ـ) امير عساكر .

تعريب محمد داود التميمي

* لم يذكر اسم الامير ،بل ترك اغراغا

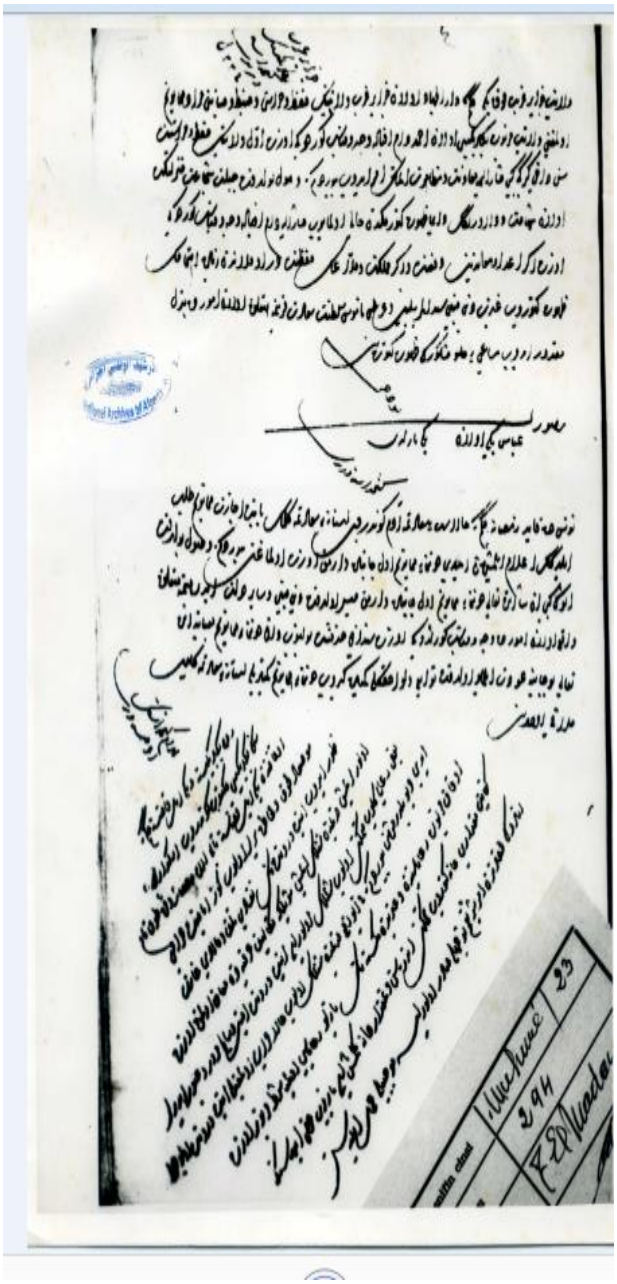

[1] الأرشيف الوطني الجزائري: **مهمة دفتري رقم** 23، حكم 633، ص294، بتاريخ 23 شوال 981 هـ / 15 فيفري 1574م.

.**الملحق رقم (04)**: قيام بايلرباي الجزائر رمضان باشا ببيع بعض الأماكن المخصصة لتصرف الولاة[1]

DZIAN/2/28/008/06

رئـاسـة الجمهـورية

الأمـانـة العـامـة

الجزائر في :

مهمة دفتري رقم 30 صحيفة 180 حكم رقم 423

بتاريخ 985/3/5

هذا ايضا اعطى الى احمد ، غلام الكتخداء محمود ، كتخداء القيدان)

حكم الى قاضي جزائر الغرب

بلغنا انباء عن بيع امير الامراء السابق رمضان باشا لبعض الاراضي العميرية التي هي على جانب كبير من الاهمية و الضرورية للعيري ، في حين ان تلك الاراضي كانت تحت ضبط و تصرف امراء الامراء السابقين ، فيه ، فاننا نأمر بالنظر و التدقيق في هذا الموضوع فور وصول الحكم ، و فيما اذا كان العشار اليه قد باع الاراضي التي كانت تقع تحت ضبط و تصرف امراء الامراء السابقين على الوجه الاكمل الذكر ، فيجب نزع تلك الاراضي من ايدي ممتلكيها و وضعها تحت تصرف امير امراء جزائر الغرب الحالي حسن باشا ـ دام اقباله ـ و ينبغي على العشار اليه الاحتفاظ بتلك الاراضي على هيئتها الفعلية ، كما يجب استرداد اثمان الاراضي من رمضان باشا بحسب الشرع و اعادتها الى مبتاعيها ، و حاذر اشد الحذر من الظلم او التعدي على احد في هذا السبيل .

تعريب : محمد داود الصيمي

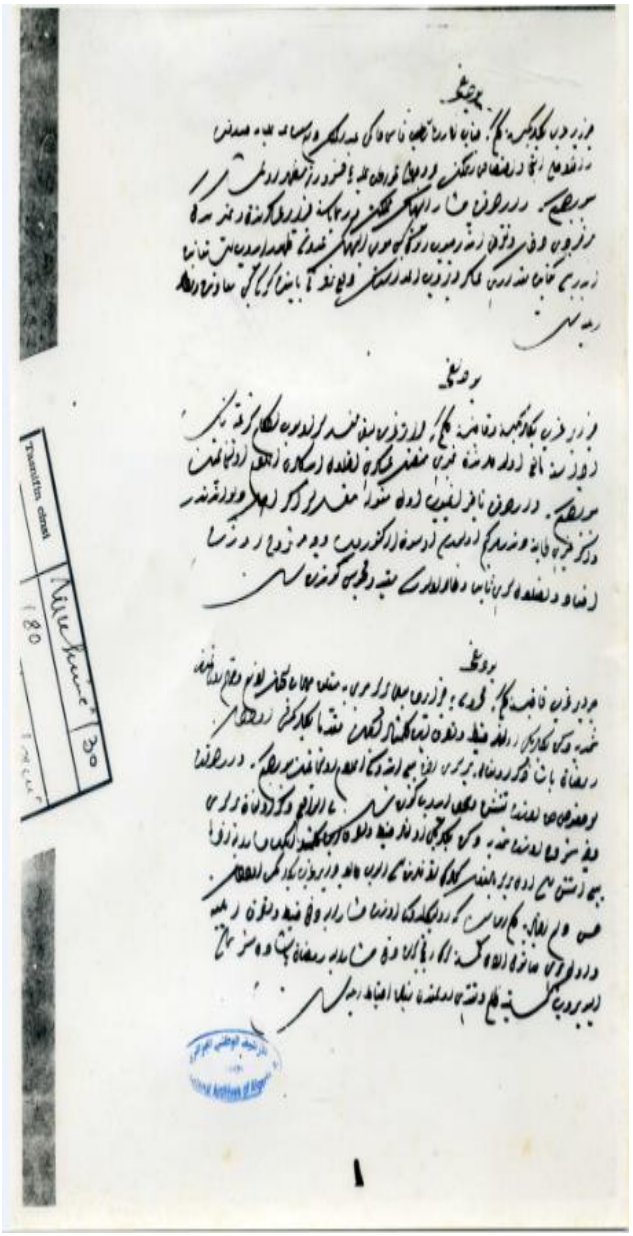

[1] الأرشيف الوطني الجزائري :**مهمة دفتري 30**، ص180 ، حكم 423 ، بتاريخ 05 ربيع الأول 985 هـ / 23 ماي 1577م.

الملحق رقم5: الأمر بفصل إدارة الشؤون المالية للإيالات المغاربية[1].

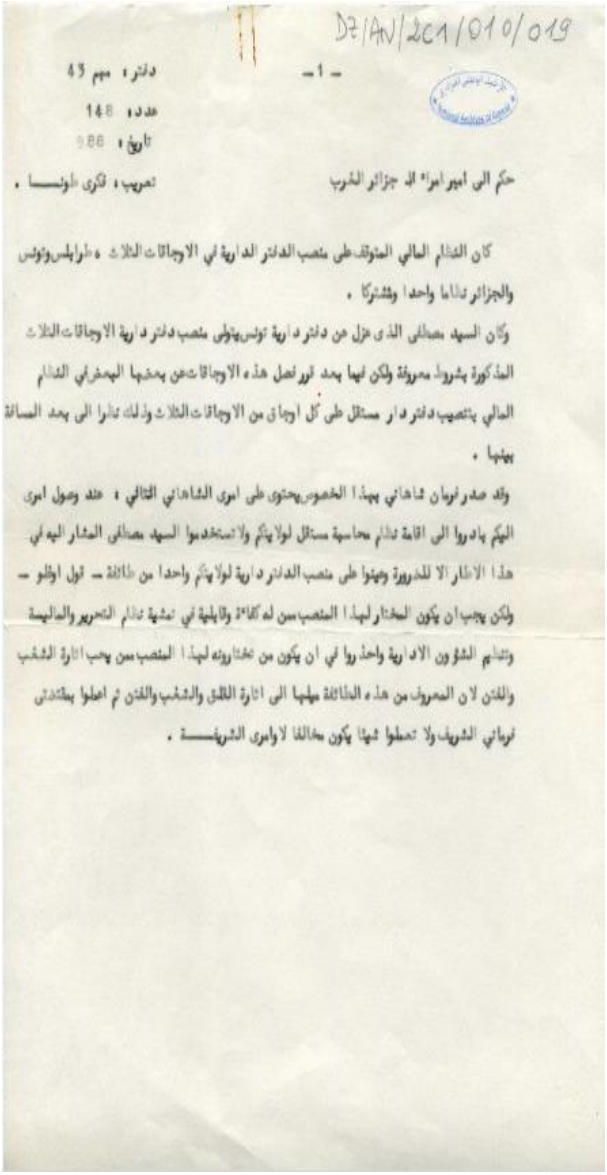

D7IAN/2C1/010/019

دفتر : مهم 43
عدد : 148
تاريخ : 988

- 1 -

حكم الى امير امراء الغرب الجزائر

تعريف : قنري طونسا .

كان القائم العالي المتوقف على منصب الدفتر الدارية في الاوجاقات الثلاث ، طرابلس وتونس والجزائر تداما واحدا ومشتركا .

وكان السيد مصطفى الذي عزل من دفتر دارية تونس يتولى منصب دفتر دارية الاوجاقات الثلاث المذكورة بشروط معروفة ولكن فيما بعد تم فصل هذه الاوجاقات عن بعضها فصار القائم العالي يتعين دفتر دار مستقل على كل اوجاق من الاوجاقات الثلاث ولذلك تداروا الى بعد المسافة بينها .

وقد صدر فرمان شاهاني بهذا الخصوص يحتوي على امور الشاهاني التالي ، عند وصول امري الحكم بادروا الى اقامة نظام محاسبة مستقل لولاية كم ولا تستخدموا السيد مصطفى المشار اليه في هذا الاطار الا للضرورة وعينوا على منصب الدفتر دارية لولاية كم واحدا من طائفة - قول اوغلو - ولكن يجب ان يكون المختار لهذا المنصب ممن له كفاءة وقابلية في تنشيط نظام التحرير والمالية وتنظيم الشؤون الادارية واحذروا في ان يكون من تختارونه لهذا المنصب ممن يحب اثارة الشغب والفتن لان المعروف من هذه الطائفة ميلها الى اثارة القلق والشغب والفتن ثم اعطوا بمقتضى فرماني الشريف ولا تعطوا شيئا يكون مخالفا لاوامري الشريفة .

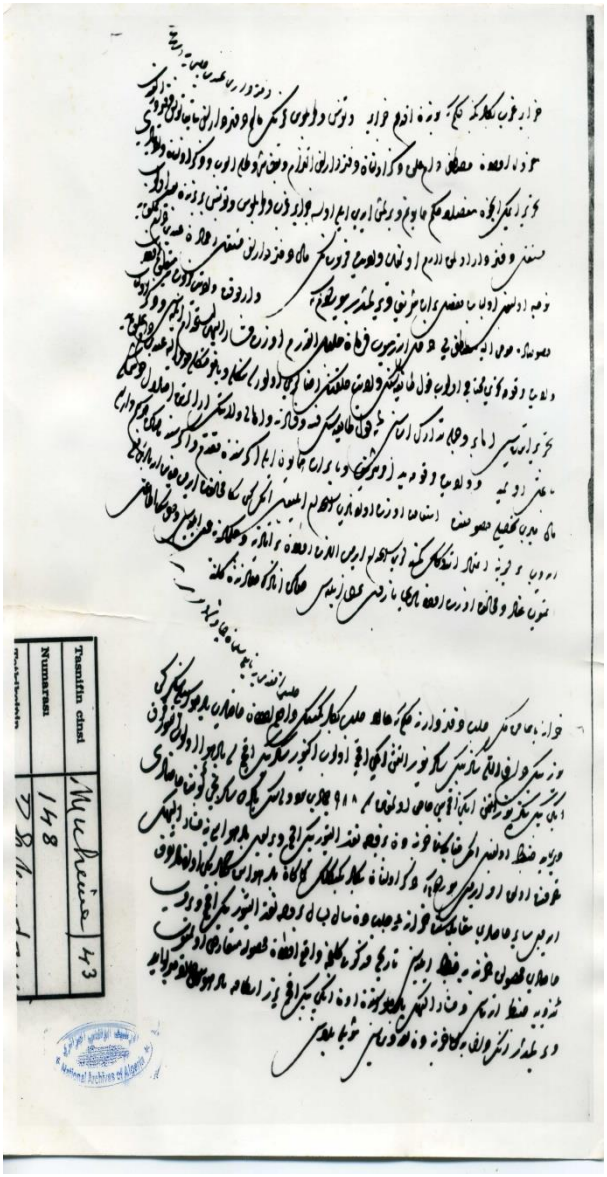

Tasnifin dinst
Numéros
148
43

[1] الأرشيف الوطني الجزائري: **مهمة دفتري** 43، ص148 ، حكم265 ، بتاريخ جمادى الأولى 988هـ الموافق لـ يونيو 1580م.

الملحق رقم (06): مسح الأراضي وإحصاء السكان وإقرار الضرائب[1].

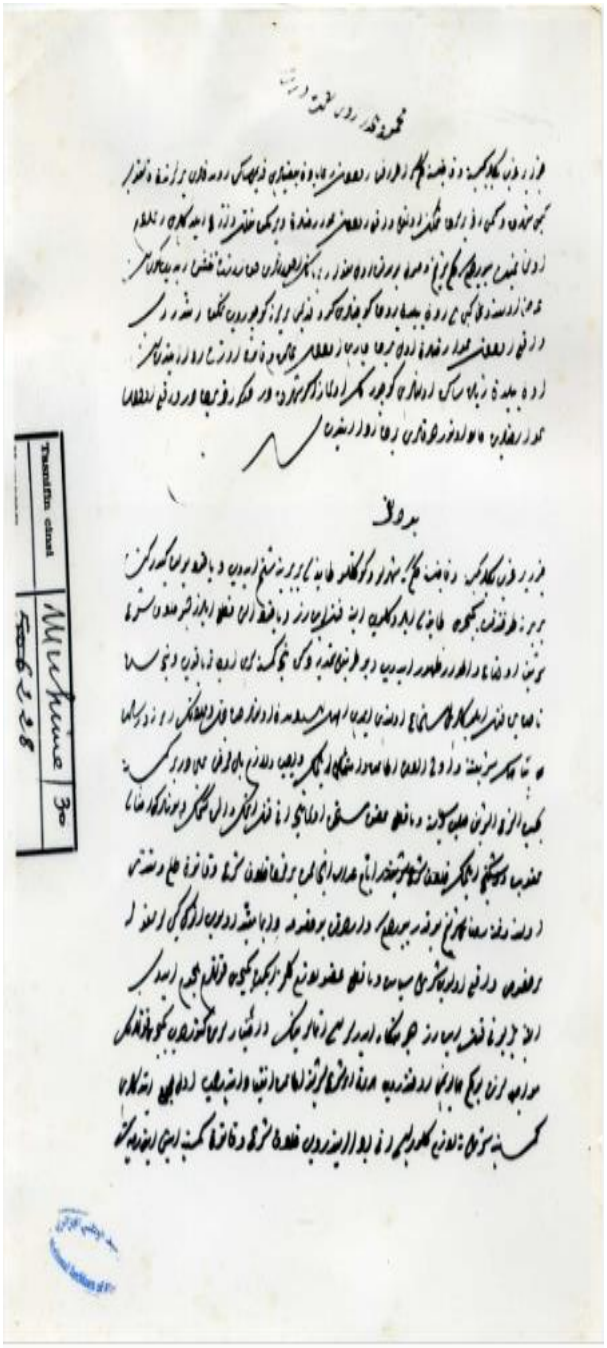

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

رئاسة الجمهورية

الأمانة العامة

الجزائر في :

مهمة دفتري رقم 30 صحيفة 228 حكم رقم 531

بتاريخ 985/3/13

اعطى الى احمد ، غلام الكخذاء محمود

حكم الى امير امراء و الى قاضي جزائر الغرب

بلغتنا انباء عن ترك بعض الرعايا في الاطراف لعمالكهم ، و هجرة بعضهم الى المدن ، و البعض الآخر الى مناطق اخرى ، و ذلك بقصد التهرب من اداء (ضريبة) العوارض المترتبة عليهم ، و بناء على ذلك ، فقد امرنا :

حال وصول هذا الحكم الشريف ، بتفحص النظر في الامر و القيام بالتحري عن اوضاع تلك الرعايا على الوجه المطلوب و اذا كان الوضع مطابقا مع ما وردنا فيجب اعادة توطين كل من هاجر من دياره هذ اقل من عشرة اعوام ، و الزامهم بدفع عوارضهم المستحقة عليهم حسب العادة و القانون الجاري في تلك المناطق و لا يجوز اعادة من مضى على هجرته اكثر من عشرة اعوام ، بل يجب الزامهم بدفع عوارضهم في المناطق التي يقطنونها سواء كانوا في المدن او في اي مكان آخر .

تعريب: محمد داود التميمي

[1] الأرشيف الوطني الجزائري: **مهمة دفتري** 30، ص228 ، حكم531 ، بتاريخ ربيع الاول 985هـ/ ماي 1577م.

الملحق رقم (07): الأمر باستحصال العشر والرسوم من الأراضي التي تم بيعها من قبل بيت المال (الخزينة) في إيالة الجزائر[1].

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

رئاسة الجمهورية

الأمانة العامة

الجزائر في :

مهمة دفتري رقم 36 صحيفة 108 حكم رقم 313

بتاريخ 987/1/8

اعلى الى احمد ، غلام الكتخداء محمود

حكم الى امير امراء جزائر الغرب و الى الدفتردار جزائر الغرب و تونس و طرابلس المغرب (كذا) و الى قاضي الجزائر ،

بمطالعة امير الامراء فقد ارسلت خطابا تعرض فيه قيام بعض الاشخاص من العرب و الاتراك بشراء اراضي تابعة للرعايا من بيت المال ، و انهم حصلوا على حجج لتلك الاراضي ، و انهم يقومون بزرعها و حصدها ، الا انهم عند طلب الرسوم و الاعشار المترتبة على الرعايا عادة منهم ، اعترضوا على ذلك بحجة شرائهم لتلك الاراضي من بيت المال و حيازتهم لمكيتها ، و تشير كذلك الى قيامهم بتأليب الرعايا و دفعهم للمعارضة في اداء الحقوق و الرسوم العينية و ان ذلك تسبب في حصول ضرر كبير في الحاصلات العينية و بناء على ذلك فقد امرنا :

حال وصوله ، يقيض فورا احضار هذه الفئة التي تتصرف بمثل هذه الاراضي و المخالفين المتمسكات التي بأيديهم على النحو التالي : اي ان الاراضي المتنازع فيها حتى لو جرت العادة على التصرف بها على هيئة ملكية ، فانها لا تعتبر ملكا مشروعا للمذكورين ايضا ، و اما اذا كانت تحت تصرف الرعايا من قديم الايام و دليوا في دفع الاعشار و الرسوم المترتبة عليها و لكن هؤلاء يمانعون بدفع الرسوم و الاعشار بحجة شرائهم لها ، فلا يمكن تجويز ذلك ابدا ، بل يجب عليهم اداء الحقوق و الرسوم العينية بحسب الشرع و لتقم بتسجيل و قبض تلك المبالغ باسم العيري ،

تعريب : محمد داؤد التميمي

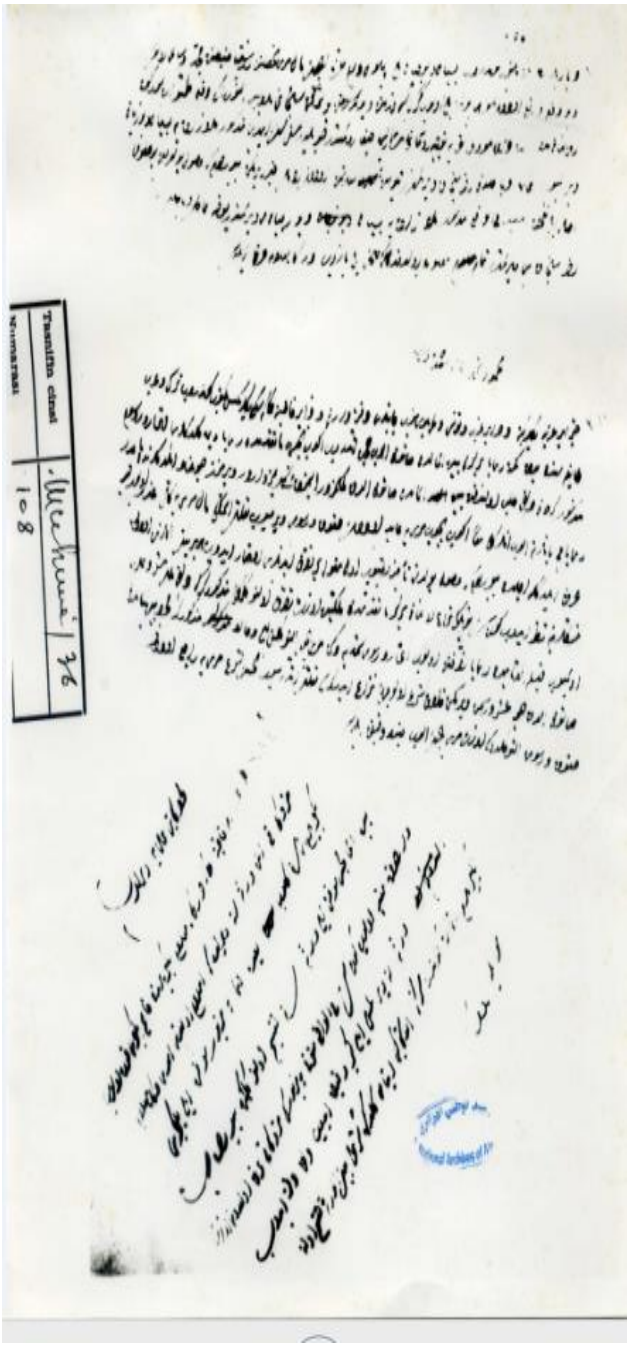

[1] الأرشيف العثماني :**مهمة دفتري 36**، ص108 ، حكم313 ، بتاريخ محرم 987هـ / فيفري-مارس 1579م .

الملحق رقم (08): إتهام أمير سنجق القيروان أبي الطيب بكلربكي تونس رجب باشا بالتجاوز والتعدي على الرعايا والتورط في قضايا فساد واغتصاب أموال الفقراء واختلاس وهدر أموال الخزينة وتأكيد أعيان تونس ماذكره أبو الطيب والأمر بالتحقيق فيما نسب للبكلربكي واسترداد ما يثبت عليه وعلى رجاله من حقوق 984هـ/1576م[1] .

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

رئاسة الجمهورية

الأمانة العامة

الجزائر في :

مهمة دفتري رقم 28 صحيفة 257 حكم رقم 538

بتاريخ 984/7/25

اعطى الى المترجم رجب في تونس في 7 رجب 984

حكم الى امير امراء تونس و الى دفتردار جزائر الغرب

بعث امير امراء الجزائر الغرب السابق احمد بتذكره مسهورة الى بابنا المعلا جاء فيها ، انه حتى تاريخ انفصاله عن الجزائر ، كان قد اعطى الى امير امرائنا المعلى في ذلك الوقت رمضان دفي انفصاله من ماله الخاص مايلي .

الف و مائتين حصان ، كل منها بقيمة عشرين (قنوري) مائتين بغل ، كل منها بعشرين قنوري ، خمسمائة جمل ، كل منها بخمسة عشر قنوري ، مائة و خمسين خيمة كل منها بعشرين قنوري ، و كذلك نقود محلتين (محلة (اقجة سي) ؟ محله بخمسة عشر الف (زياني) ذهبي و محلة اخرى بثلاثين الف (صايغ) ذهبية ، كما اعطاه خمسة عشر الف ذهبا .

و اشارت التذكره الى ان للمذكور في ذمة قائد قسطنطينة المدفوع رمضان خمسة عشر الف ذهبي ايضا و يضيف بانه كان قد اعطى هذه الاموال على ان يتم ضبطها و تحصيلها لصالح الخزينة ، و بناء على ذلك ، فقد امرنا بتحصيل المبالغ المذكورة كاملة من العشار اليه رمضان ، و من القائد رمضان و ضبطها لصالح الخزينة و امرنا حال وصوله ، بتنفيذ بموجب الامر الصادر ، القيام بتحصيل الذهب المذكور من العشار اليه رمضان ، و كذلك من القائد رمضان و لا تدعا مجالا لهما بالتعلل و النزاع و لا تتركها اقجة واحدة في ذمتهما و اقضا هذه الاموال كاملة لحساب الخزينة و لا تسمحا لهما بالتعلل و النزاع خلافا لفرماننا الهمايوني ، و اذا عارضا في اداء المبالغ المذكورة ، فعليكما بعرض الموضوع ، و اعلامنا عن ذلك .

تعريب : محمد داود التميمي

DZ/AN/2CA/07/24

Tanzifin cinsi
Numarası
Tezkiresinin

257

[1] الأرشيف الوطني الجزائري: **مهمة دفتري** 28، ص ص 227-228، حكم 538، بتاريخ 8 رجب984هـ/ أكتوبر 1576م.

الملحق رقم (09) : اتهام بكلربكي تونس بالتجاوز على حقوق الأهالي وقتله أحد الرهبان[1].

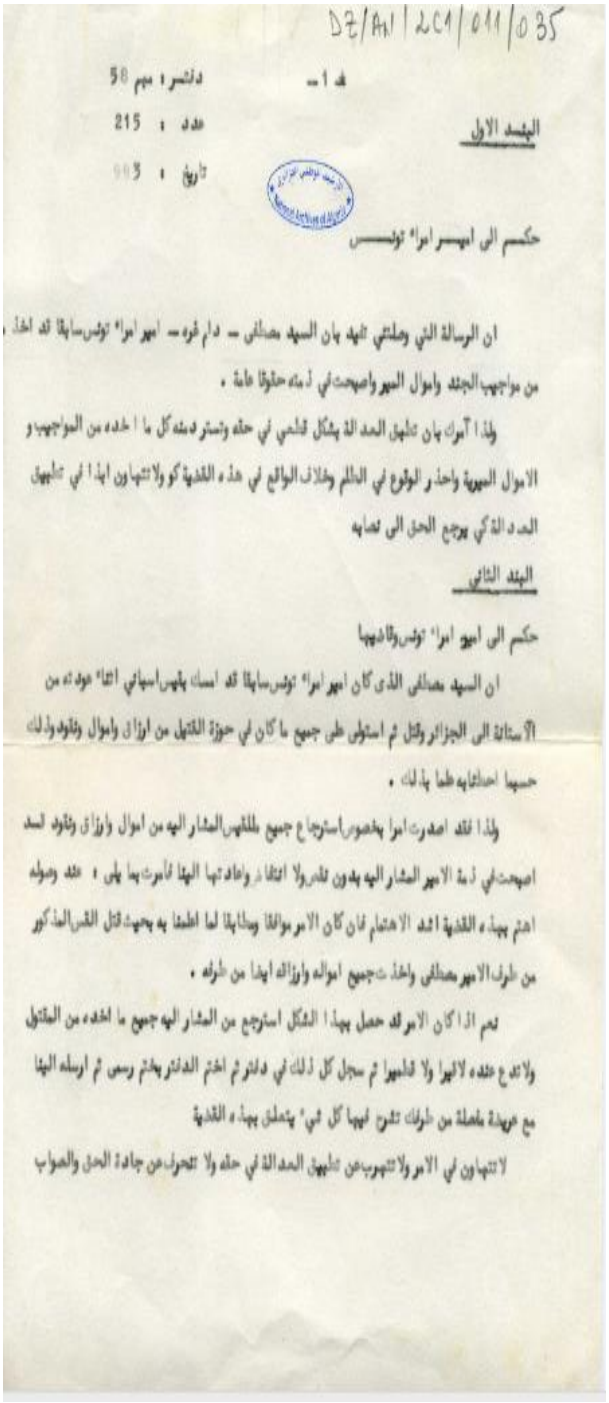
DZ/AN/2C1/011/035

دفتر : مهم 58

عدد : 215

تاريخ : 993

الهند الاول

حكم الى امير امراء تونس

ان الرسالة التي وصلتني انهيه بان السيد مصطفى – دام فوه – امير امراء تونس سابقا قد اخذ من مواجيب الجند واموال الميري واصبحت في ذمته حقوقا عامة .

ولذا آمرك بان تطهق العدالة بشكل قاطعي في حقه وتسترد منه كل ما اخذه من المواجيب و الاموال الميرية واحذر الوقوع في الظلم وخلاف الواقع في هذه القضية كو لا تتهاون ايذا في تطهيق العدالة كي يرجع الحق الى نصابه

الهند الثاني

حكم الى امير امراء تونس والاديها

ان السيد مصطفى الذي كان امير امراء تونس سابقا قد امسك باهبس اسباني اثناء عوده من الآستانة الى الجزائر وقتل ثم استولى على جميع ما كان في حوزة القتيل من اوزاق واموال وفلوس ولذلك حسبما احداثنابه طعا بذلك .

ولذا فقد اصدرت امرا بحضور استرجاع جميع ملتهس المشار اليه من اموال واوزاق وفلوس التي اصبحت في ذمة الامير المشار اليه بدون تقصير ولا اهمال وتعاد تهما اليها فاصرت بما يلي : عند وصوله اهتم بهذه القضية اشد الاهتمام فان كان الامر موافقا وصادقا لما اطمئنا به بحيث قتل القس المذكور من طرف الامير مصطفى واخذ جميع اموالهه واوزاقه ايذا من طرفه .

نعم اذا كان الامر قد حصل بهذا الشكل استرجع من المشار اليه جميع ما اخذه من القتيل ولا تدع عنده لا قليلا ولا قليلا ثم سجل كل ذلك في دفاتر ثم اختم الدفاتر بختم رسمي ثم ارسله اليها مع عريضة مفصلة من طرفك تبين فيها كل شيء يتعلق بهذه القضية

لا تتهاون في الامر ولا تتهرب عن تطهيق العدالة في حقه ولا تتحرف عن جادة الحق والصواب

[1] الأرشيف الوطني الجزائري: **مهمة دفتري** 58، ص 215، حكم 558، بتاريخ 17 شعبان 993هـ/ 14 أغسطس 1585م.

الملحق رقم (10) : استرجاع أموال الدولة التي إختلسها بعض قادة إيالة تونس[1]

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

رئاسة الجمهورية

الأمانة العامة

الجزائر في :

مهمة دفتري رقم 28 صحيفة 232 حكم رقم 549

بتاريخ 984/7/25

اعطى الى دفتردار تونس في 8 رجب 984

حكم الى دفتردار جزائر الغرب و تونس و طرابلس الغرب و الى قاضي تونس

لقد بعثت ايها الدفتردار بخطاب تعرب فيه عن قبول العدو الخواجه مصلي بالتزام مقاطعة جلود البقر و زيت و السمن و الشحم و العسل و الصوف و جمارك سفن و فرقتيشات ( ) التجار القادمه الى تونس و توابعها بمبلغ قدرة قدرة عشرين الف مواصرى ذهبي (كذا) على ان يتم تصفيه الحسابات سنهاكما تعلم بان المذكور قبل بالتزام تحصيل الاموال الاميرية و غيرها التي قام بجمعها و كتمها العديد من العمليين ـ ماعد الترجمه ان السابق في الولاية المذكورة القائد علي كتخداء ، محتسب المدينة بركات و ذلك لقاء عشرين الف مواصرى ذهبي ، شريطة ان يجرى تفتيش و تدقيق لهذه الاموال بكل دقة و الاهتمام و بناء على الاطلاع لنا بذلك ، فاننا نأمر بالتحري عن تلك الاموال و امرنا :

ان تنظر بالامر و ان تقوم بجمع و تحصيل الاموال العيرية التي تلهث في ذمة كل شخص ، و ضمها الخزينة .

تعريب : محمد داود التميمي

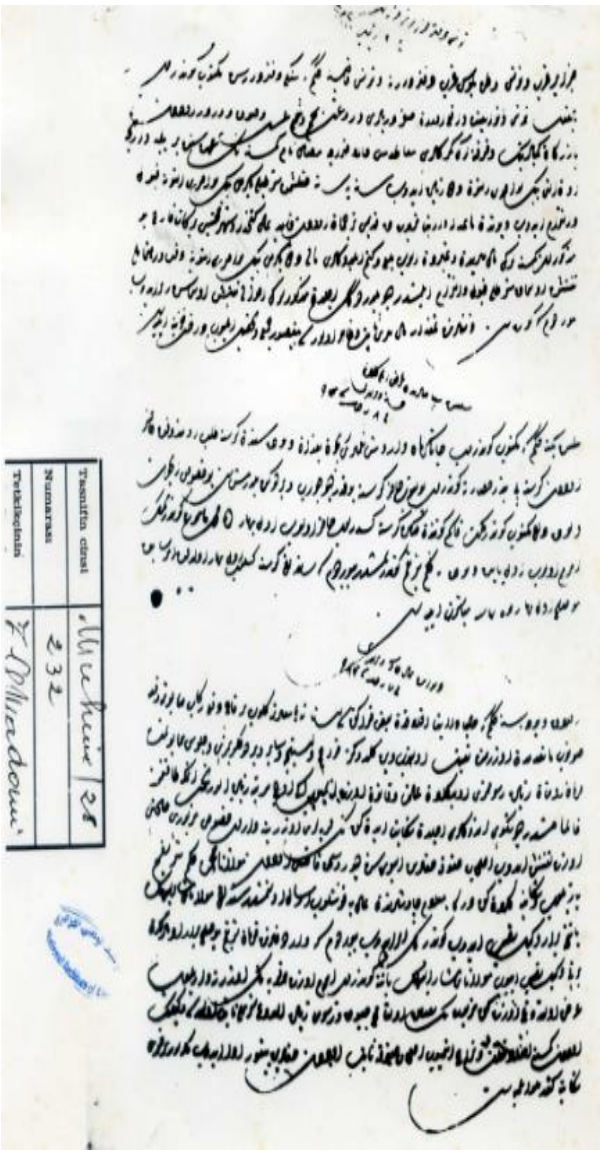

[1] الأرشيف الوطني الجزائري: **مهمة دفتري** 28، ص 232، حكم 549؛ بتاريخ 25 رجب 984 هـ/ 18 أكتوبر 1576م.

الملحق رقم (11) : إتهام المكلف بإجراء عملية التحرير (الإحصاء العام) بالاتفاق مع البايلرباي حيدر باشا بعدم إجراء التحرير واختلاس الأموال والمطالبة بالكشف عما أغتنم من العدو بعد فتح حلق الوادي والامر إلى ولاة المنطقة بمساعدة دفتر دار تونس عند قيامه بالتحري عن الأموال المختلسة 988هـ/1580م[1].

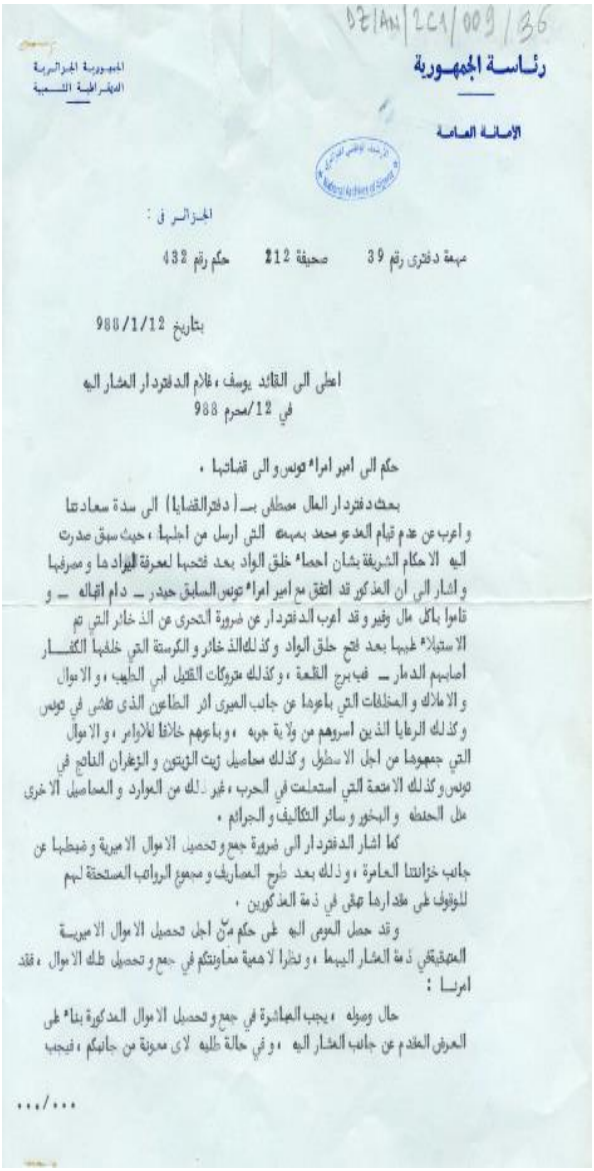

رئاسة الجمهورية

الأمانة العامة

الجزائر في :

مهمة دفتري رقم 39 صحيفة 212 حكم رقم 432

بتاريخ 988/1/12

اعطى الى القائد يوسف ، قائم الدفتردار العشار اليه
في 12/محرم 988

حكم الى امير امراء تونس والى قضاتها .

بعث دفتردار المال سمطاق بـ(دفترالقضايا) الى سدة سعادتنا واعرب عن عدم قيام العدو محمد بمهمته التي ارسل من اجلها ، حيث سبق صدرت اليه الاحكام الشريفة بشان احصاء خلق الواد بعد فتحها لمعرفة الوارد ها و مصرفها واشار الى ان المذكور قد اتفق مع امير امراء تونس السابق حيدر ـ دام اقباله ـ و قاموا باكل مال وفير وقد اعرب الدفتردار عن ضرورة التحري عن الذخائر التي تم الاستيلاء عليها بعد فتح حلق الواد وكذلك الذخائر و الكوستة التي خلفها الكفار اصابهم الدمار ـ فبرج القلعة ، وكذلك متروكات القتيل ابي الطيب ، و الاموال و الاملاك و المخلفات التي باعوها عن جانب العبيد اثر الطاعون الذى تفشى في تونس وكذلك الرعايا الذين اسروهم من ولاية جربه ، وباعوهم خلافا للاوامر ، و الاموال التي جمعوها من اجل الاسطول وكذلك محاصيل زيت الزيتون و الزعفران الناتج في تونس وكذلك الاتعة التي استعملت في الحرب ، غير ذلك من العوارد و المحاصيل الاخرى مثل الحنطه و البخور و سائر التكاليف و الجرائم .

كما اشار الدفتردار الى ضرورة جمع و تحصيل الاموال الاميرية و ضبطها عن جانب خزائننا العامرة ، و ذلك بعد طرح المصاريف و مجموع الرواتب المستحقة لهم للوقوف على مقدارها تبقى في ذمة المذكورين .

وقد حمل العومي اليه على حكم من اجل تحصيل الاموال الاميرية المتبقي في ذمة العشار اليه ، و نظرا لاهمية معاونتكم في جمع و تحصيل تلك الاموال ، فقد امرنا :

حال وصوله ، يجب المباشرة في جمع و تحصيل الاموال المذكورة بناء على العرض المقدم من جانب العشار اليه ، و في حالة طلبه لاى معونة من جانبكم ، فيجب

.../...

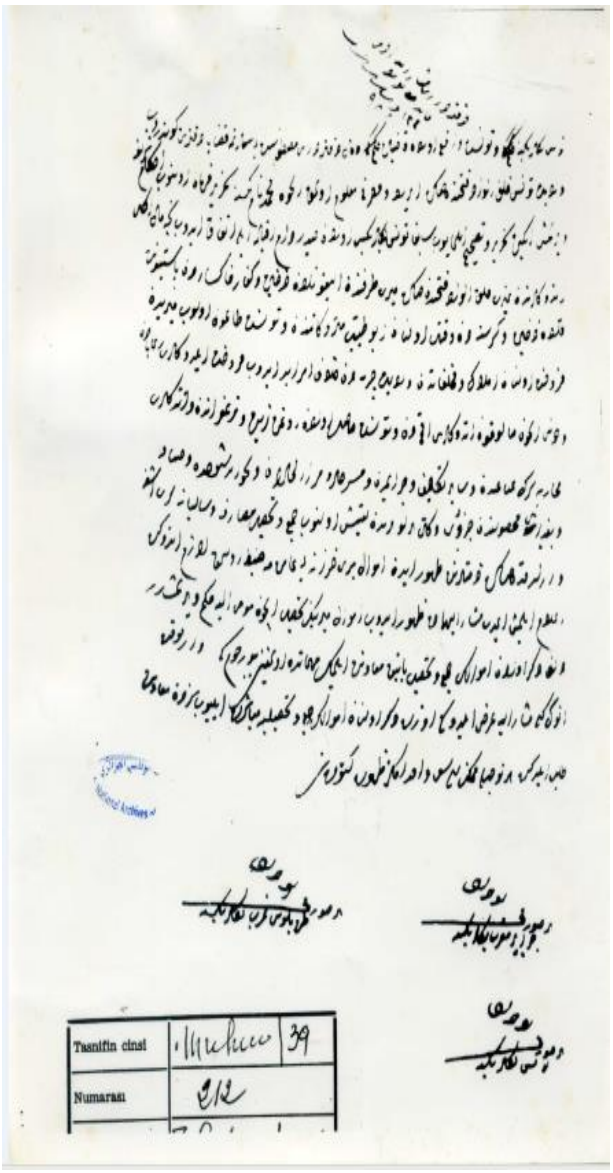

Tasnifin cinsi	39
Numarası	

[1] الأرشيف الوطني الجزائري: **مهمة دفتري** 39، ص 212، حكم 432، بتاريخ 12 محرم 988هـ /28 فبراير 1580م.

قائمة المصادر و المراجع

أولا: القرآن الكريم برواية ورش.

ثانيا: الوثائق الأرشيفية

1)الأرشيف الوطني الجزائري:

1) **مهمة دفتري** رقم 12، حكم 1088، ص 571، بتاريخ 9 ذي القعدة 979هـ/23 مارس 1572م.

2) **مهمة دفتري** رقم 18، حكم رقم 288، ص 134-135، بتاريخ 23 شوال 979هـ/9 مارس 1572م.

3) **مهمة دفتري** رقم 22، حكم 273، ص 136، بتاريخ 3 ربيع الأول 981هـ/3 جويلية 1573م.

4) **مهمة دفتري** رقم 22، حكم رقم 359، ص 186، بتاريخ 25 ربيع الأول 981هـ/25 جويلية 1573م.

5) **مهمة دفتري** رقم 23، حكم 633، ص 294، بتاريخ 23 شوال 981 هـ / 15 فيفري 1574م.

6) **مهمة دفتري** رقم 28، ص 227-228، حكم 538، بتاريخ 8 رجب 984هـ/ أكتوبر 1576م.

7) **مهمة دفتري** رقم 28، ص 232، حكم 549، بتاريخ 25 رجب 984 هـ/ 18 أكتوبر 1576م.

8) **مهمة دفتري** رقم 30، ص 180، حكم 423، بتاريخ 05 ربيع الأول 985 هـ / 23 ماي 1577م.

9) **مهمة دفتري** رقم 30، ص 228، حكم 531، بتاريخ ربيع الأول 985هـ / ماي 1577م.

10) **مهمة دفتري** رقم 39، ص 212، حكم 432، بتاريخ 12 محرم 988هـ /28 فبراير 1580م.

11) **مهمة دفتري** رقم 43، ص 148، حكم 265، بتاريخ جمادى الأولى 988هـ الموافق ل يونيو 1580م.

12) **مهمة دفتري** رقم 58، ص 215، حكم 558، بتاريخ 17 شعبان 993هـ/ 14 أغسطس 1585م.

2)الأرشيف العثماني:

1) **مهمة دفتري** رقم 5، ص 112، بتاريخ 27 صفر 973 / 23 سبتمبر 1565.

2) **مهمة دفتري** رقم 5، ص 698، بتاريخ 2 ذي الحجة 973هـ/20 جوان 1566م.

3) **مهمة دفتري** رقم 7، ص 875، حكم 2403، بتاريخ 3 جمادى الأولى 976 هـ / 24 أكتوبر 1568م.

4) **مهمة دفتري** رقم 7، ص 907، تسلسل 2483، بتاريخ أواخر جمادى الأولى 976 هـ / نوفمبر 1568م.

5) **مهمة دفتري** رقم 10، ص 62، بتاريخ غرة صفر 979هـ / 25 جوان 1571م.

6) **مهمة دفتري** رقم 22، حكم 419، ص 218، بتاريخ 14 ربيع الأول 981 هـ / 14 جويلية 1573م.

7) **مهمة دفتري** رقم 23، ص 102، حكم 208، بتاريخ 12 رجب 981هـ/ 7 أكتوبر 1573م.

8) **مهمة دفتري** رقم 23، حكم 783، ص 349، بتاريخ 18 ذي القعدة 981هـ/ 11 مارس 1574م.

9) **مهمة دفتري** رقم 24، ص 216، حكم 233، بتاريخ 13 ذي الحجة 981هـ / 5 أبريل 1574م.

10) **مهمه دفتري ذيلي** رقم 2، ص 216، حكم 567، بتاريخ 26 ذي القعدة 982هـ/ 9 مارس 1575م.

11) **مهمة دفتري** رقم 28، ص 239، حكم 576، بتاريخ 8 رجب 984هـ/ 1 أكتوبر 1576م.

12) **مهمة دفتري** رقم 35، ص 110، حكم 360 بتاريخ جمادى الآخر 986هـ / 12 أغسطس 1578م.

13)**مهمة دفتري** رقم 35، ص 177، بتاريخ 20 جمادى الثانية 986هـ / 24 أغسطس 1578م.

14) **مهمة دفتري** رقم 36، ص 108، حكم 313، بتاريخ محرم 987هـ / فيفري-مارس 1579م.

15) **مهمة دفتري** رقم 36، ص 310، بتاريخ 17 صفر 988هـ/ 3 أبريل 1580م.

16) **مهمة دفتري** رقم 36، بتاريخ 17 صفر 988هـ / 1588م.

17)**مهمة دفتري** رقم 39، ص 216، حكم 438، بتاريخ 13 محرم 988هـ / 29 فيفري 1580م.

18) **مهمة دفتري** رقم 39، ص 217، حكم 439، بتاريخ 12 محرم 988هـ / 28 فيفري 1580م.

19) **مهمة دفتري** رقم 40، ص 59، حكم 132، بتاريخ رجب 987هـ / أغسطس 1579م.

20) **مهمة دفتري** رقم 42، ص 55، حكم 266، بتاريخ 19 جمادى الأولى 989 / 21 جويلية 1581م.

21) **مهمة دفتري** رقم 43، ص 243، حكم 452، بتاريخ 12 شعبان 988 هـ/ 22 سبتمبر 1580م.

22) **مهمة دفتري** رقم 47، ص 185، حكم 436، بتاريخ 1 جمادى الثانية 990هـ / 23 جوان 1582م.

23) **مهمة دفتري** رقم 58، ص 189 حكم 494، بتاريخ 993هـ/ يوليو 1585م.

24) **مهمة دفتري** رقم 58، ص 189، بتاريخ 25 جمادى الثانية 993 / 24 جوان 1585م.

25) **مهمة دفتري** رقم 58، ص 190، حكم 497، بتاريخ، رجب 993هـ/ 1585م.

26) **مهمة دفتري** رقم 58، ص 190، بتاريخ 25 جمادى الثانية 993 / 24 جوان 1585م.

27) **مهمة دفتري** رقم 58، ص 215، بتاريخ 17 شعبان 993 / 14 أغسطس 1585م.

28) **مهمة دفتري** رقم 58، ص 216، بتاريخ 17 شعبان 993 / 14 أغسطس 1585م.

29) **مهمة دفتري** رقم 58، ص 218، بتاريخ 17 شعبان 993 / 14 أغسطس 1585م.

30) **مهمة دفتري** رقم 58، ص 224، بتاريخ 17 شعبان 993 / 14 أغسطس 1585م.

31) **مهمة دفتري** رقم 64، ص 111، بتاريخ 15 شوال 996هـ / 7 سبتمبر 1588م.

32) **مهمة دفتري** رقم 67، ص 137، حكم 362، أواخر رمضان 999هـ / أواخر جويلية 1591م.

33) **مهمة دفتري** رقم 68، ص 15، حكم 28، 24 ذي الحجة 999هـ / 13 أكتوبر 1591م.

34) **مهمة دفتري** رقم 69، ص 156، حكم 310، بتاريخ 20 ربيع الأول 1000هـ/ 5 جانفي، 1592 م.

35) **مهمة دفتري** رقم 70، ص 52، بدون تاريخ.

36) **مهمة دفتري** رقم 73، ص 574 حكم 1253، بتاريخ 11 شوال 1003هـ / 19 ماي 1595م.

37) **مهمة دفتري** رقم 73، ص 574، حكم 1254، بتاريخ 11 شوال 1003 هـ / 19 جوان 1595م.

ثالثا: المصادر العربية

1) بربروس، خير الدين: **مذكرات خير الدين بربروس**، تع: محمد دراج. الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر 2010م.

2) فيراي، ديقوهايدو: **تاريخ ملوك الجزائر**، تعريب: أبو لؤي عبد العزيز الأعلى، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

3) المجهول: **غزوات عروج وخير الدين**، تح: عبد القادر نور الدين، الجزائر 1934م.

رابعا: المراجع (باللغة العربية)

1)ابن أبي الضياف، أحمد: **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**. ج1، النشرة الثانية. دار التونسية للنشر، تونس 1976م.

2) ابن أبي الضياف، أحمد: **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**. تحقيق لجنة من كتاب الشؤون الثقافية والأخبار، ج2، النشرة الثانية. الدار التونسية للنشر، تونس، 1977م.

3) ابن أبي الدينار، محمد بن أبي القاسم الرعيني القيرواني: **المؤنس في أخبار إفريقيا وتونس**،ط3، دار المسيرة، بيروت، 1993م.

4) إحسان أوغلي، إكمال الدين: **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، تر: صالح سعداوي، مركز الأبحاث والقوة الإسلامية، إسطنبول، 1999م.

5) الأندلسي، محمد بن محمد (الوزير السراج): **الحلل السندسية في الأخبار التونسية**،تقديم وتحقيق محمد الحبيب الهيلة، ط1، المجلد الثاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1985م.

6) بايسونال، أندري: **الرحلة إلى تونس (1724)**، تر، تح: محمد العربي السنوسي، مركز النشر الجامعي، تونس، 2004م.

7) بوعزيز، يحي: **الموجز في تاريخ الجزائر**، ديوان المطبوعات الجزائرية، ط2، الجزائر، 2009م.

8) بيات، فاضل: **البلاد العربية في الوثائق العثمانية، ولاية تونس في القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي**، المجلد 10، استانبول، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، 2022م.

9) بيات، فاضل: **البلاد العربية في الوثائق ولاية الجزائر في القرن العاشر الهجري/السادس عشر ميلادي**، تق: خالد إرن. منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول، ج8، استانبول، 2019م،.

10) التميمي، عبد الجليل: **دراسات في التاريخ العثماني المغاربي خلال القرن 16 م**، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، ماي 2009م.

11) توفيق المدني، احمد: **حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا(1492–1792م)**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1968م.

12) التر، سامح عزيز: **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، تر: محمد علي عامر. دار النهضة العربية، ط1، بيروت، 1989م.

13)جلال، يحي: **تاريخ المغرب الكبير (العصور الحديثة وهجوم الاستعمار)**، ج3، دار النهضة العربية، بيروت، 1981م.

14) الجيلالي، عبد الرحمن بن محمد: **تاريخ الجزائر العام**، ج2، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1965م.

15) الجيلالي، عبد الرحمن: **تاريخ الجزائر العام**، ج3، ديوان المقطوعات الجامعية، الجزائر، ط7، 1415هـ/1994م.

16) جوليان، شارل اندري: **تاريخ إفريقيا الشمالية (تونس، الجزائر، المغرب الأقصى من البدء إلى الفتح الإسلامي 647)**، تع: محمد مزالي والبشير بن سلامة، ج1، النشرة الثالثة. الدار التونسية للنشر، تونس.

17) خوجة، حمدان بن عثمان: **المرآة**، تع: محمد العربي الزبيري. ش.و.ن.ت، الجزائر، 1980م.

18) روسي، أتوري: **ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911م**، تعريب وتقديم خليفة محمد التليسي، ط1. دار الثقافة، بيروت، 1984م.

19) روسي، أتوري: **طرابلس تحت حكم الإسبان وفرسان مالطا**، تر: خليفة محمد التليسي. المنشأة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس الغرب، 1952م.

20) زليتر، جان كلود: **طرابلس ملتقى أوروبا وبلدان وسط إفريقيا (1500–1795)**، تر: جاد الله عزوز الطلحي، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والإعلام، مصراته، 1991م.

21) سعيدوني، ناصر الدين: **الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني**، ط2، البصائر، الجزائر، 2013م.

22) شوقي، أبو خليل: **أطلس التاريخ العربي الإسلامي**، دار الفكر، دمشق، 2005م

23) صالح، عباد: **الجزائر خلال الحكم التركي (1514–1830)**، دار هومة للطبع والتوزيع، الجزائر، 2012م.

24) العقاد، صلاح: **المغرب العربي في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)**. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1980م.

25) العنتري، محمد الصالح: **فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستلائهم على أوطانها**، الجزائر، 2005م.

26) غنايم، زهير؛ غنايم، عبد اللطيف؛ الناصر، معتصم حسن أحمد: **العساكر السباهية ودورهم العسكري والاقتصادي في فلسطين خلال القرنين العاشر الحادي عشر الهجريين – السادس عشر والسابع عشر الميلاديين.**

27) فريد بك، محمد (المحامي): **تاريخ الدولة العثمانية**، تحقيق إحسان حقي، ط1. دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1981م.

28) قاسم، أحمد: **إيالة تونس على ضوء فتاوي ابن عظوم (1574–1600)**، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، أوت 2004م.

29) عبد الوهاب، حسن حسني: **خلاصة تاريخ تونس**، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976م.

سادسا: المراجع (باللغة الأجنبية)

1) Mercier, Ernest. Histoire de l'Afrique septentrionale (berbère) depuis les temps les plus reculés jusqu'o la conquête français(1830). tome premier, Ernest Leroux éditeur, Paris, 1888.

2) Nettement, ALFRED. Histoire de la conquête d'Alger. nouvelle Edition, librairie jacques, lecoffre, 1867, p 5-23.

3) T.C. Basbakanlık Devlet Arsivleri Genel Müdürlügü, Osmanlı Belgelerinde Trablusgarb, haz. Ugur Ünal vd. (istanbul: Devlet Arsivleri Genel Müdürlügü, 2013).

سابعا: الأطروحات والرسائل والمذكرات الأكاديمية:

1) بوحميدة، فريال: **الأوضاع الاقتصادية للإيالات المغاربية في الوثائق العثمانية خلال النصف الثاني من القرن (10هـ/16م)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث، إشراف رحيمة بيشي، جامعة غرداية، 2022-2023م.

2) بيشي، رحيمة: **مراكز حركة الجهاد البحري في بلاد المغارب، ودورها في صد الحملات الأوروبية خلال القرنين (10–11هـ/16–17م) مقاربة من خلال الوثائق الأرشيفية، أطروحة دكتوراه علوم**، جامعة غرداية، (2021-2022).

3) سعيداني، محفوظ: **الواقع الاقتصادي للمجتمعات المغاربية في العهد العثماني (مقارنة تحليلية من مطلع القرن 12هـ/18 م)**. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، إشراف فلة موساوي قشاعي. جامعة الجزائر 2، 2011-2012م.

4) شلبي، هشام؛ ربعي، رمزي:**طرابلس الغرب خلال العهد العثماني الأول (1711-1551 م)**. مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث، إشراف عبد الكريم خبزاوي. جامعة سوق أهراس، 2021-2022 م.

5) عائشة، محمة: **الأسرى الأوروبيون في مدينة الجزائر ودورهم في العلاقات بين الجزائر ودول حوض الغربي المتوسط خلال القرنين السادس والسابع عشر للميلاد**. مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، إشراف عمار بن خروف. معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية المركز الجامعي بغرداية، 1433 -1434 هـ /2011-2012 م.

ثامنا: المقالات والدوريات العربية:

1) بيشي، رحيمة؛ قريزة، ربيعة: **"الرقابة المالية في الإيالات المغاربية خلال النصف الثاني من القرن (10هـ/16م) من خلال الوثائق العثمانية"**، في الملتقى الوطني الموسوم ب: "السياسة المالية للدولة الإسلامية من صدر الإسلام إلى العهد العثماني". كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، 07 أكتوبر 2024م.

2) سعيدوني، ناصر الدين. **"الإدارة العثمانية في الأرياف الجزائرية "نموذج مقاطعة دار السلطان"**، المجلة التاريخية المغربية للدراسات العثمانية، ع5و6، تونس 1990م.

3) شوقي، عبد الكريم: **"الأوضاع السياسية بالجزائر في مطلع القرن السادس عشر ميلادي وظروف انضوائها تحت راية الخلافة العثمانية"**، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 1، المجلد 12، جامعة الجزائر 2، أفريل 2021م.

4) شويتام، أرزقي: **"طبيعة الحكم العثماني في الجزائر (1519-1830)"**، مجلة التاريخ المتوسطي، ع1، جوان2022م.

5) معاد محمد عابدين؛ الحموري، قاسم محمود: **"التزام الضرائب في الدولة العثمانية: دراسة تاريخية شرعية"**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، م29، ع3، محرم 1438هـ / أكتوبر 2016م.

تاسعا: الدوريات باللغة الأجنبية:

1) Monnereau et Watbled. « Négociation entre Charles Quint et Kheir-ed-din (1538-1540) ». Revue Africaine, N°15, année 1871, Jourdan libraire – éditeur, Alger.

2) Watbled, Ernest. « Etablissement de la domination turque en Algérie ». R. A, N0 99 mai 1973.

عاشرا: المعاجم والقواميس العربية.

1) صابان، سهيل: **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض 1421هـ/2000م.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الإهداء .....

الشكر .....

قائمة المختصرات .....

مقدمة.....**2**

الفصل التمهيدي: انضمام الإيالات المغاربية للدولة العثمانية، وتقسيماتها الإدارية خلال القرن (10هـ/16م).....**13**

المبحث الأول : انضمام الإيالات المغاربية إلى الدولة العثمانية **14**

أولا: إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية 925هـ/1518م: 14

ثانيا: طرابلس إيالة عثمانية (958هـ/1551م).....18

ثالثا: تحرير تونس وإلحاقها بالدولة العثمانية (989هـ/1574م): 20

المبحث الثاني: التقسيمات الإدارية في الإيالات المغاربية بعد الدخول العثماني **25**

أولا: التقسيمات الإدارية للجزائر بعد الدخول العثماني 25

ثانيا: التقسيمات الإدارية في طرابلس الغرب بعد الدخول العثماني 26

ثالثا: التقسيم الإداري في تونس بعد الدخول العثماني:.....27

الفصل الأول: التحريات المالية في الجزائر التي تناولتها الوثائق العثمانية خلال النصف الثاني من القرن (10هـ/16م):.....**30**

المبحث الأول: التحريات حول الاستلاء غير الشرعي على أملاك الأهالي:.....**32**

أولا: إتهام حكام تلمسان باغتصاب أموال الأهالي: 32

ثانيا: مطالبة أعيان وأهالي الجزائر باسترداد الأموال التي أخذها منهم البايلرباي السابق محمد باشا.....36

ثالثا: الإبلاغ عن إعتداءات يقوم بها بعض منتسبي الدولة على الرعايا في الجزائر وتجاوزهم على المال العام. 37

رابعا: القبض على أحد مبعوثي الباب العالي(عيسى بايلرباي الجزائر الأسبق) بتهمة سرقة أموال الدولة 40

خامسا: تصرف بايلرباي الجزائر حسن آغا بأموال الدولة دون حق.....40

المبحث الثاني: التحريات حول اغتصاب، تجاوز ونهب أملاك الدولة ورعاياها والعمل على استرجاعها **41**

أولا: عدم التصرف بأموال خزينة الدولة.....42

ثانيا: عدم التجاوز على أملاك الدولة ومنح الرعايا والأرباب إقطاعات على شكل تمار وزعامات.....44

ثالثا: الإتهامات الموجهة للولاة في التجاوز والتصرف غير الشرعي بممتلكات الدولة 46

المبحث الثالث: التحريات حول الضرائب التي يتم الحصول عليها من العوارض **50**

أولا: مسح الأراضي واحصاء السكان وإقرار الضرائب 50

ثانيا: استحصال الرسوم من الاراضي التي تم بيعها من قبل الخزينة.....51

خاتمة الفصل الأول **56**

فهرس المحتويات

افصل الثاني: التحريات المالية في طرابلس الغرب التي تناولتها الوثائق العثمانية خلال النصف الثاني من القرن (10هـ/16م)..... 56

المبحث الأول: التحريات حول الاستلاء غير الشرعي على أملاك الأهالي 58

أولا: شكاية بعض رعايا طرابلس الغرب من نائب درغوث باشا المدعو علي 58

ثانيا: أخذ حق المظلومين والذين سرقت أموالهم من دار الممثل المالي مصطفى بطرابلس الغرب 59

ثالثا: أخذ حق الأهالي من المترجم الظالم درويش محمد..... 59

رابعا: التحقيق مع مصطفى دفتر دار المال بعد اتهامه بالفساد:..... 60

المبحث الثاني: التحريات حول اغتصاب، تجاوز ونهب أملاك الدولة ورعاياها والعمل على استرجاعها 61

أولا: عدم التصرف بأموال خزينة الدولة..... 61

ثانيا: عدم التجاوز على أملاك الدولة ومنح الرعايا والأرباب إقطاعات على شكل تيمار وزعامات 64

ثالثا: الاتهامات الموجهة للولاة في التجاوز والتصرف غير الشرعي بممتلكات الدولة 65

المبحث الثالث: التحريات حول الضرائب التي يتم الحصول عليها من العوارض 68

أولا: تنظيم تحصيل الضرائب من إيالة طرابلس الغرب. 68

ثانيا: الأمر الصادر إلى أمير أمراء طرابلس الغرب جعفر باشا..... 69

ثالثا: عدم جباية ضرائب زائدة من الأهالي في فزان 70

رابعا: طلب إلغاء الإعفاء الضريبي في جزيرة جربة بسبب المجاعة في طرابلس الغرب 71

خاتمة الفصل الثاني 73

الفصل الثالث: التحريات المالية في تونس التي تناولتها الوثائق العثمانية في النصف الثاني من القرن(10هـ–16م) 74

المبحث الأول: التحريات حول الاستلاء غير الشرعي على أملاك الأهالي 77

أولا: شكاية عثمان قاضي تونس من تصرفات البايلرباي مصطفى 77

ثانيا: حول أعمال الظلم التي قام بها جعفر باي في جزيرة جربة 78

ثالثا: إتهام أمير سنجق القيروان أبي الطيب بكلربكي تونس رجب باشا بالتجاوز والتعدي على الرعايا والتورط في قضايا فساد واغتصاب أموال الفقراء واختلاس وهدر أموال الخزينة وتأكيد أعيان تونس ماذكره أبو الطيب والأمر بالتحقيق فيما نسب للبكلربكي واسترداد ما يثبت عليه وعلى رجاله من حقوق 984هـ/1576م..... 79

رابعا: إتهام البكلربكي تونس مصطفى بإغتصاب حقوق الأهالي وممارسته الظلم والأمر بالتحقيق فيما نسب إليه وإسترداد حقوق الناس منه في حالة ثبوتها 993هـ–1585م 81

خامسا: الأمر برفع البدع التي استحدثها بكلربكي تونس مصطفى والعمل وفق ما تقتضيه العادة والقانون 993هـ/ 1585م..... 81

المبحث الثاني: التحريات حول اغتصاب ، تجاوز ونهب أملاك الدولة ورعاياها والعمل على استرجاعها: 83

أولا: عدم التصرف بأموال خزينة الدولة :..... 83

ثانيا :عدم التجاوز على أملاك الدولة ومنح الرعايا والأرباب إقطاعات على شكل تيمار وزعامات 86

ثالثا: الإتهامات الموجهة للولاة في التجاوز والتصرف غير الشرعي بممتلكات الدولة 88

المبحث الثالث: التحريات حول الضرائب التي يتم الحصول عليها من العوارض 91

أولا: طائفة الانكشارية تفرض ضريبة على الأهالي تعرف بضريبة الضيافة..... 91

فهرس المحتويات

ثانيا: قضية شكاية أهل المهدية من تردي أحوالهم وطلب إعفائهم من دفع الضرائب لمدة ثلاث سنوات.....91

خاتمة الفصل الثالث.....**93**

الخاتمة.....**94**

الملاحق.....**97**

قائمة المصادر و المراجع.....**111**

الملخص:.....**126**

الملخص:

تطمح هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على "التحريات المالية في الإيالات المغاربية (الجزائر، طرابلس الغرب، تونس)، وذلك من خلال ما توفر من وثائق عثمانية خلال النصف الثاني من القرن 10هـ/ 16م. كمحاولة لتقديم صورة حول واقع الإجراءات المالية والرقابة اليومية، والآليات المتبعة في تحري الأموال والمصادر الاقتصادية التي كانت تتبع في هذه الإيالات. تهدف الدراسة إلى استقراء المعطيات الواردة في الوثائق العثمانية لتحليل طبيعة التحريات المالية، الأطراف المشاركة فيها، وأثرها على الاقتصاد والمجتمع المغاربي. وتأتي هذه الدراسة كمحاولة جادة للإسهام في فهم أعمق للأنظمة المالية في العهد العثماني، مستندة على مادة علمية تاريخية غنية.

الكلمات المفتاحية: الدولة العثمانية– التحريات المالية– الإيالات المغاربية– الوثائق العثمانية– النصف الثاني من القرن 10هـ/ 16م.

Abstract:

This study aims to shed light on "financial investigations in the Maghrebi provinces (Algeria, west Tripoli, and Tunisia)" by utilizing available Ottoman documents from the second half of the 10th century AH/16th century CE. It seeks to provide an overview of the daily financial and oversight procedures, as well as the mechanisms employed in tracing funds and economic resources in these provinces. The study endeavors to extrapolate data from Ottoman documents to analyze the nature of financial investigations, the parties involved, and their impact on the Maghrebi economy and society.This research represents a serious effort to contribute to a deeper understanding of financial systems during the Ottoman era, relying on rich historical and scholarly material.

Keywords: Ottoman empire, Financial investigations, maghrebian provinces, ottoman documents, second half of the 10th century AH/16th century CE